جامعــة الجلفــة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـم العلـــوم السياسيــة

مكانة القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التركية 2003-2016

مذكرة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية

تخصص : تحليل سياسة خارجية

إعداد الطالبان :
- فكرون محمد بوشيبة
- مبدوعة محمد الأمين

السنة الجامعية: 2017-2018

جامعــة الجلفــة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـم العلـــوم السياسيــة

مكانة القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التركية 2003-2016

مذكرة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية

تخصص : تحليل سياسة خارجية

إعداد الطالبان :
- فكرون محمد بوشيبة
- مبدوعة محمد الأمين

إشراف الدكتور :
- جداوي خليل

السنة الجامعية: 2017-2018

جامعـة الجلفـة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـم العلـــوم السياسيـة

مكانة القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التركية 2003-2016

مذكرة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية

تخصص : تحليل سياسة خارجية

إعداد الطالبان :

- فكرون محمد بوشيبة
- مبدوعة محمد الأميـن

إشراف الدكتور :

- جداوي خليل

لجنة المناقشة

- الدكتور معمري خالــد _____ رئيسا
- الدكتور جداوي خليـل _____ مشرفا ومقررا
- الأستاذ رمضاني مفتاح _____ عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر وعرفان

لا يسعنا في هذا المقام سوى أن نتقدم بخالص الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف **جداوي خليل** على تفضله بقبول الإشراف على مذكرتنا و على كل توجيهاته و ملاحظاته القيمة و السديدة.

كما نوجه تحية خالصة للدكتور الفاضل **نوري نعاس** والى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل" **وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا.**"

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ، والى جميع إخوتي ، والأصدقاء وكل زملائي والى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إكمال هدا العمل المتواضع.

مبدوعة محمد الأمين

إهداء

"من اجتهد وأصاب فله أجران, ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد"

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل سبحانه والشكر له على كل نعمه وفضله و كرمه.

تبارك الله ذو الجلال والإكرام.

اهدي هذا العمل إلى الوالدين حفظهما الله تعالى ، و الى إخوتي و زوجتي و ابنتي ياسمين الشام .

فكرون محمد بوشيبة

مقدمة

تعددت القضايا والاهداف الدولية بين الدراسين والباحثين المهتمين بالعلاقات الدولية ، حيث تختلف كل قضية عن الأخرى حسب درجة أهميتها ومدى تعقيدها في هذا المجال و أصبحت لهذه القضايا ترابط بينها وبين سلوكات الخارجية للدول ومنه أصبحت السياسة الخارجية للدولة تقاس بمدى اهتمامها بموضوع القضية وخاصة في وسط يتصارع فيه قوى من أجل كسب مكانة إقليمية في النظم المنتسبة اليه.

ويعد موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه أهم قضية تشغل العديد من الدول ألا وهي القضية الفلسطينية التي لها دور بارز في رسم سلوكات الدول، فالقضية الفلسطينية التي بدورها رسمت معالم الصراع في النظام الشرق الاوسطي بين قوى الاقليمية لأنها تعتبر نموذج وهدف لأية دولة ، وأبرزها تركيا التي ترى نفسها هي الجديرة بأن تتولى هذه القضية والدفاع عنها من خلال ما يربطها من المعالم الدينية وكان الاهتمام بهذه القضية منذ وصول حزب العدالة والتنمية وتولى رجب طيب أردوغان زمام الحكم ظهرت تغيرات في السياسة الخارجية التركية تجاه هذه القضية .

فتغير القيادة التركية كان لها دور كبير في توجه السلوك الخارجي التركي الى منحى القضية الفلسطينية حيث ظهرت معالم جديدة حول هذه القضية.

وعليه من خلال ما سبق سوف يتم التطرق في هذه الدراسة الى فهم التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية بتفكيك متغيرات هذه المشكلة البحثية الي محاور الدراسة والوصول الي تحليل السلوك التركي الجديد.

1- أسباب اختيار الموضوع :

ان اختيارنا لهذا المضوع يعود لنقص الدراسات الاكاديمية حول موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية 2002، ومكانة تركيا علي الساحة الدولية.

2- الأسباب الذاتية :

نظرا للتطور الحاصل في تركيا منذ وصول أردوغان الي السلطة والتحول في السياسة الخارجية التركية حيث أصبحت تركيا دولة فاعلة علي المستوى الإقليمي والعالمي ، وهذا ما شجعنا للولوج في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية .

3- أهمية الدراسة :

أ- **العلمية** : يندرج موضوع الدراسة في موقف تركيا من القضية الفلسطينية باعتبارها قضية محورية في مجال السياسة الخارجية ولها وزن في العلاقات الدولية وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية والتحول في السياسة الخارجية ، دفع ..... من الباحثين الي محاولة معرفة أسباب وانعكاسات الدولية والإقليمية.

ب- **العملية** : هذه الدراسة يظهر دورها في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وخاصة فلسطين والسياسة الخارجية التركية الجديدة ، وكذا مكانة تركيا في الشرق الأوسط كفاعل في المنطقة وباعتبارها جسر بين القارتين

4- **الإشكالية** : من خلال ما سبق ونظرا لأهمية الموضوع نطرح الإشكالية التالية :

ماهي حدود تغير السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في حقبة حزب العدالة والتنمية ؟

ولتحديد الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- ماهي الأهداف البعيدة التي تظللها الأيديولوجيات وهي الأيديولوجية عثمانية إسلامية هجينة تتداخل فيها الحداثة الغربية والتراث التاريخي والمشرقي والديني؟
- ما مرتكزات واهداف السياسية الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية؟
- ماهي محددات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ؟
- ما مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية ؟
- على ماذا تقوم السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية على المصلحة.؟

5- حدود المشكلة:

أ- **الاطار المكاني** : تركز علي القضية الفلسطينية والمنطقة الاستراتيجية.

ب- **الاطار الزماني**: تعالج هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2003-2016 والتي شهدت وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في سنة 2002 وهذه الحقبة شهدت عدة تطورات في العالم من بينها الحرب علي العراق ولبنان وسيطرت حركة حماس علي قطاع غزة وكذا الحروب الإسرائيلية علي قطاع غزة في السنوات 2008-2009 وعدوان نوفمبر 2012 ، وكذا العدوان علي قطاع غزة في جوان 2014 الذي استمر 51 يوم من القتل والتدمير.

ت- **الاطار الموضوعي** : دراسة الدور التركي في الشرق الأوسط وسعي تركيا للحصول علي مكانتها في الساحة الدولية.

6- فرضيات الدراسة :

بناء على الإشكالية المحورية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية لتفسير السياسة الخارجية.

- السياسة الخارجية التركية قائمة على المصالح الذاتية من القضية الفلسطينية.
- التعاون الاقتصادي والعسكري يزيد من التعاون السياسي والاستراتيجي.
- السياسة الخارجية التركية تسعى الى فرض نفوذها من خلال منظمة حماس.
- القوة الاقتصادية للدولة والمكانة تزيد من تأثير الدولة في النظام الدولي.
- التوافق السياسة الخارجية للدول مع سياسة القوى المؤثرة تؤدي بها لي تحقيق نفوذ إقليمي وتحقق أهدافها الخارجية.

7- الاطار المنهجي :

أ- **المنهج التاريخي**: ان أي دراسة علمية لا تخلو من المنهج التاريخي حيث اننا استخدمنا هدا المنهج من ابراز الاحداث التاريخية السابقة وإدخال الظروف السائدة في تلك الفترة التي عبرت تركيا من خلالها عن موقفها ازاء قيام إسرائيل واعترافها بها وهو سبب ظهور القضية الفلسطينية

ب- **المنهج التحليلي**: هذا المنهج يحلل العلاقات الإقليمية الدولية في نظام الإقليمي ضعيف يسمح بالانتقال من الجزء الى كل من خلال التدرج في مستويات التحليل الثلاث انطلاقا من الدولة الى المستوي النظام الإقليمي انتهاء بالنظام الدولي أي علاقات المصالح بين الدول، وهذا يؤدي بنا علي دراسة تاريخ وجغرافية تركيا لمعرفة توجهاتها في السياسة الخارجية ومصالحها .

ت- **المنهج الوصفي** : وصف الظاهرة بصورة دقيقة وارتباطها مع الظواهر الأخرى واستخدم في وصف النظام التركي وتغير السياسة الخارجية نحو القضية الفلسطينية ومعرفة قوة تركيا في التعامل مع اطراف هذه القضية.

8- الاطار النظري:

انطلق من نظريات مهمة في تحليل العلاقات الدولية وتفسير طبيعة التفاعل بين الدول ، وفي دراستنا اعتمدنا علي نظريات كبرى في العلاقات الدولية وهي الواقعية التي تقوم علي أساس القوة في العلاقات الدولية لتحقيق المصالح الوطنية للدول والتنصل من القيود الأخلاقية فالدول تسعى للحصول علي القوة وزيادتها والاحتفاظ بها من خلال تفاعلاتها مع النظام الدولي عبر سياستها الخارجية والمبرر الوحيد للسلوك الدولة الخارجي هو مصلحتها الوطنية وليس الاخلاق .

وتظهر جليا في علاقات تركيا مع الأطراف الدولية في السياسة الخارجية التركية نلاحظ عن تركيا تسعى لتحقيق مصالحها وكذلك في زيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية.

ومن بين النظريات اخذنا بنظرية اتخاذ القرار أي الاخذ بمجموعة من البدائل المتاحة وتعتبر من اهم النظريات في دراسة العلاقات السياسة الدولية وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي السياسة الخارجية في اتخاذهم القرارات معينة .

كما اخذنا في هذه الدراسة بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية التي تلعب دور كبيرا في توجيه صانع القرار التركي وما تلعبه الشخصية الكارزمية (اردوغان) في صناعة القرار السياسة الخارجية التركية الجديدة.

9- الدراسات السابقة :

- بحث الطالب : ياسر بشير العشي بعنوان السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 200-2013، الذي تطرق فيه للتحول في السياسة الخارجية التركية بعد صعود حزب العدالة والتنمية الي الحكم وسعي قادة تركيا الي استعادة دور ومكانة تركيا في القضاء الدولي الذي كان له الأثر الواضح في سياسة تركيا تجاه القضية الفلسطينية ومعرفة اثر العلاقات التركية مع كل من إسرائيل وامريكا والدول الاوربية واعتمدت هذه الدراسة علي تحليل المعطيات التي أسهمت في تحول السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية ، كما توصلت الدراسة ان القضية الفلسطينية تعقيداتها الشائكة هي المدخل الأفضل لتركيا (العدالة والتنمية).

- بحث الطالب قاسيلي عبد القادر بعنوان : الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط 1990 الى 2014 [1]، وتناول التوجه التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط حيث تجسدت في التوقيع علي اتفاقية صيف 2010 لإقامة اتحاد جمركي بينها وبين سوريا ولبنان والأردن والعراق والظروف التي شهدتها سوريا العراق ورغبة بعض العرب لاستمالة تركيا وبذلك الدور الدور التركي في المنطقة وكذا الثورات العربية وتباين الموقف التركي وكذا اكتساب تركيا للطاقة النووية ضربة قاضية لإسرائيل في المنطقة.
- هناك دراسة أخرى من اعداد محفوظ سعيد عقيل بعنوان السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية والتغيير [2]، حيث ركز في تاريخ تركيا خلال كل الفترات وكذلك تكلم عن الأقليات مثل الاكراد في السياسة الخارجية التركية .
- بحث من اعداد حبيطة لخضر بعنوان السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009، حيث تطرق فيه الى دراسة التوجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية والعلاقات التركية الإسرائيلية وكذا دور اردوغان في صياغة السياسة الخارجية التركية وتعاطيه مع القضية الفلسطينية وخاصة تدهور العلاقات مع إسرائيل.
- دراسة أحمد داود اوغلو بعنوان العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية صدرت عن مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية [3]

10- تقسيم الدراسة :

طرقنا في دراستنا هذه الي مكانة القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التركية بين 2003 الي غاية 2016 وقسمناها الي ثلاث فصول :

حيث يستعرض الفصل الأول الاطار النظري للساسة الخارجية التركية و يحتوي علي ثلاث مباحث المبحث الأول : ركزنا علي المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية التركية ، اما المبحث الثاني فيتناول عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية ودور العوامل الشخصية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية ودور المؤسسات الرسمية والأحزاب في عملية صنع السياسة الخارجية التركية ، اما المبحث الثالث يتناول اهداف وأدوات السياسة الخارجية التركية .

اما بنسبة للفصل الثاني تطرقنا الي سمات القضية الفلسطينية في القضايا الدولية وفيه مبحثين ، المبحث الأول سمات القضية الفلسطينية وتأثيرها علي السلوك الخارجي للدول الإقليمية تركيا وايران اما المبحث

[1] قاسيلي عبد القادر، الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990 الي 2014 ، مذكرة لنيل شهادة شهادة الماستر تخصص تحليل سياسة خارجية ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

[2] عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير، المركز العربي للأبحاث والدراسات

الثاني يتكلم تطرقنا فيه الي تطور الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ويتناول علاقة تركيا التاريخية بالقضية الفلسطينية وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية ويتضمن كذلك الصراع العربي الإسرائيلي .

وفي الفصل الأخير توجهات السلوك التركي الجديد الذي يتحدث عن نشأة حزب العدالة والتنمية ووصوله الي السلطة ودوره في رسم السلوك التركي الجديد 2016 والاهداف الجديدة في القضية الفلسطينية وانعكاساتها علي الدور التركي وموقف تركيا من حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات وكذا موقف تركيا من الحروب الإسرائيلية علي قطاع غزة وجهودها في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وانهينا دراستنا بالتطرق للتحديات التي تواجه تركيا في القضية الفلسطينية ومن بينها الانقسام الفلسطيني والاستمرار في العلاقات التركية الإسرائيلية وحصار غزة .

11- الاطار المفاهيمي :

- **السياسة الخارجية**

يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة من الدول على أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية لدولته، [1] أو أنها مجموعة من الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى، بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي يفرضها التعامل الدولي وقوة الدولة. [2]

أو أنها سلوك أو مجموعة سلوكيات، يكون مصدرها الدولة، وهذا السلوك يوصف بأنه خارجي، ذلك أنه موجه إلى الغير ومن وحدات النظام الدولي، إذن مجال حركة هذا السلوك هو البيئة الخارجية. [3]

- **السياسة الخارجية التركية :**

هي السلوك السياسي الخارجي لصانعي القرار والذي يعبر عن إرادة الدولة ومصالحها تجاه غيرها من الوحدات السياسية لتحقيق أهداف محددة، وإن هذا السلوك يتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسة والاستراتيجية الأمنية.

- **القضية الفلسطينية:**

أو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هي مصطلح يشار به إلى الخلاف السياسي والتاريخي والمشكلة الإنسانية في فلسطين بدءاً من عام 1897 (المؤتمر الصهيوني الأول) وحتى الوقت الحالي. وهي تعتبر جزءاً جوهرياً من الصراع العربي الإسرائيلي، وما نتج عنه من أزمات وحروب في منطقة الشرق الأوسط، يرتبط هذا النزاع بشكل جذري بنشوء الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، والاستيطان فيها، ودور

---

[1] Barber ،J. P., & Smith ،M. H. (1974). The Nature of foreign policy :a reader. Open University Press . P8

[2] هلال، رضا (1999). السيف والهلال، تركيا من اتاتورك الى اربيكان- الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي. ط 1، مصر: دار الشروق. ص 19

[3] فهمي، عبد القادر محمد، (2009). نظرية السياسة الخارجية، ط 1،عمان: المكتبة الوطنية. ص 23

الدول العظمى في أحداث المنطقة. كما تتمحور القضية الفلسطينية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وشرعية دولة إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية بعدة مراحل. وما نتج عن ذلك من ارتكابها للمجازر بحق الفلسطينيين وعمليات المقاومة ضد الدولة العبرية، وصدور قرارات كثيرة للأمم المتحدة، كان بعضها تاريخيا؛ كالقرار رقم 194 والقرار رقم 242.[1]

[1] 18- موقع ويكيبيديا : القضية الفلسطينية https://goo.gl/xnY58W

الفصل الأول :

ماهية السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية

شهدت السنوات الاخيرة تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، فقد حرصت القيادات الجديدة على تأكيد تبنهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقتها الخارجية في الدوائر المختلفة، و زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة كالقضية الفلسطينية ، وقد كان العامل الديني والعامل الجغرافي تأثير مباشرا على العلاقات العربية التركية وهذا ما سوف نتناوله.

أ- المحدد المكاني :

إن السياسية الخارجية التركية لحكومة حزب العدالة والتنمية تقوم على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسية المتعددة الأبعاد، التي تفرض رؤية تركيا كونها دولة مركزية وليس من دول الأطراف، ويعني أن هذا التصور بالسياسية المتعددة الأبعاد أن تركيا يجب أن تطور علاقتها الخارجية من الاقتصار على الدائرة الغربية إلى عدد أوسع من الدوائر، خاصة الدوائر التي ترتبط بها تركيا ثقافيا وجيوبولتكيا وتاريخيا.

لتركيا موقع جغرافي متميز، فهي جسر متعددة الاتجاهات بين أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهي تربط بالعالم الإسلامي والعالم الغربي لكونها دولة علمانية إسلامية، فتركيا كانت حجر الأساس والتصدي للاتحاد السوفياتي للوصول إلى المياه الدافئة، فهذه المكانة أعطت لتركيا دورا إقليميا الذي كانت قد ابتعدت عنه، فقد رأت تركيا أن الابتعاد عن دورها اضعف مركزها الإقليمي و علاقتها بالدول الشرق الأوسط .فتركيا كدولة تتحكم في مضيقي البسفرو والدردنيل هذا يعطي لها التحكم بمدخل البحر الأسود والبحر المتوسط، وهذا ما يعطي لها حرية ومكانة تجاه منطقة الشرق الأوسط .إن تركيا تتطلع إلى الدول العربية على افتراض أنها حامية لأمنها في الحدود الجنوبية ومن الصعوبة افتراض تعرضها الي اعتداء قد يقع من دول الجوار ووفق ذلك كله ترى تركيا أن عليها استغلال موقعها في المنطقة لتحقيق مصالحها وذلك من المبادئ التالية[1]:

1- تتحكم في مواقع استراتيجية للعديد من الدول العربية جغرافيا وأمنيا ومنها العراق وسوريا بكونهما دول الجوار .

2- جانب الحدود حيث تعد الحدود من أهم القضايا السياسية والأمنية التي تؤثر في العلاقات التركية العربية، وهناك قضايا خلافية حول (الموصل ولواء الاسكندرونة).*

---

1 محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،أ. شطاب غانية، العدد الثامن (08) جانفي 2016 ، ص 305.

* موسوعة ويكيبيديا . لواء الاسكندرون : https://goo.gl/5jLHqV

3- إن موقع تركيا هو موقع تضارب بين الإقليمي والدولي، فتركيا حين اتجهت نحو الغرب كانت في منطقتها الإقليمية علاقتها مضطربة، وحين أن تبنت لاكتشاف جوارها الإقليمي منه العربي والقوقازي، توترت علاقتها بالتطلع الأوروبي لهذا رأت تركيا انه يجب عليها أن تتحرك نحو جميع الدوائر المحيطة بها، منها الدائرة العربية، والدائرة الغربية، الدائرة القوقازية.

ب- محدد الموارد المائية:

تعتبر المياه احد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية للدول خاصة في العصر الحالي، وذلك لما تمتلكه الدولة من قوة عند توفرها على منابع الأنهار بالإضافة إلى شاطئها مع البحار والمحيطات وتوفرها على مضايق إقليمية ودولية.وكل هذه العناصر توفر للدولة قوة تجعلها تتبنى سياسة خارجية مميزة وفاعلة.

كما ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية ،وذلك لأن تركيا تعتبر من أغنى دول العالم بالموارد المائية ،مما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتي لديها معها أنهار مشتركة .

تعتبر عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه كل من سوريا والعراق، ولازالت تركيا تصرح بين الحين والأخر بأن هذين النهرين هما نهران تركيان.[1]

ت- المحدد الديني:

لقد أسس الدين الإسلامي العلاقة العربية –التركية، الشرق أوسطية ، فالتيار الديني الذي اضطهد في بداية الثورة ولم تتمكن السلطة التركية من كبحه، فقد عاد مؤخرا وبدأ يشكل واقعا هاما على ساحة الفعل التركي الداخلي. وإذا كانت تركيا دولة علمانية فإن شعبها في الوقت نفسه مسلم ، ولم تعمل تركيا على تصدير مبادئها ومنها العلمانية وقد ظلت في حدودها وضمان عقيدتها في إطار معين من الديمقراطية، وذلك النمط الذي أبرز قوة التيار الديني حينما أسفرت الانتخابات البرلمانية عام 1995 عن فوز حزب[2] الرفاه الإسلامي بأكبر نسبة من الأصوات وعند الحديث عن العلاقات العربية التركية في الإطار الإسلامي يجب أن نركز على:

- فهم أبعاد العلاقة التي تربط الحقل الجيوسياسي العربي والتركي بالعالم الإسلامي .

---

[1] السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة :المحددات والابعاد موقع المركز الديمقراطى العربى، محمد عربي لادمي ، http://democraticac.de، 21. ديسمبر 2016

[2] مرجع سابق ، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، ص 307

- حجم الدور الذي قام به الشعبان العربي والتركي في بناء التاريخ الإسلامي ومؤسساته .
- الموقع الذي تحتله كل من تركيا والدول العربية كمناطق استراتيجية إقليمية.

إن إجمال العلاقات العربية- التركية والعلاقات التركية بالدول الشرق الأوسط من منظور العقيدة يقتضي أن نلمح ولو بصورة موجزة إلى أهم العوامل التي أقرت تباين هذه العلاقات وهي:

المستشرقون والمبشرون فقد التقط بعض الكتاب الأتراك والعرب الصورة المقلوبة التي رسمها المستشرقون الذين استطاعوا أن يصفو كل طرف بصفات معادية للطرف الأخر .كذلك الصهيونية التي كانت على خلاف كبير مع الدول العثمانية وخاصة خلال الأعوام 1896-1902 وهي الفترة التي شهدت محاولات تيودور هرتزل إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وكذلك التطرف القومي الذي يغذيه الغرب في سبيل تمزيق اللحمة بين الطرفين وقد أحسن هؤلاء استغلال الدين كفارق بدل أن يكون هامش تلاقي خاصة أن تركيا تعيش حالة تغريب من عدم القدرة على فهم انتماءاتها العقائدية فهي دولة علمانية ولكن معظم سكانها مسلمون.

ث- المحدد السياسي :

عبرت السياسة الخارجية التركية على الدوام عن ازدواجية تعددية تعكس طبيعة الأوزان السياسية النسبية للقوى المشاركة والمتداخلة في عملية صنع هذه السياسة. وقد ارتبطت هذه الازدواجية بالتناقض الذي اكتنف عملية صنع القرار في ما يخص السياسية الخارجية نتيجة لمستويين :

المستوى الأول: يرتبط بما يسمى الطبيعة الازدواجية لعملية صنع السياسية الخارجية حيث وقفت بيروقراطية الدولة العتيقة التي تسيطر على هواجسها علمانية الدولة ومبادئ أتاتورك الستة، وهذا فيما وقفت على الجانب الآخر النخب السياسية الحكومية التي تسيطر عليها الأبعاد السياسية والثقافية والدينية ، وهذا ما جعل توجهات السياسية الخارجية تنعكس على عملية صنع السياسية الخارجية التركية إقليميا ودوليا.[1]

المستوى الثاني: يرتبط بما اتسمت به عملية صنع السياسة الخارجية التركية من تعقيد وازدواجية انطلاقا من الشعور الدائم وعدم القدرة على تحديد وحسم هوية الدولة الاتاتوركية وجغرافيتها بين الشرق والغرب على مدى عقود مما أدى إلى خلق فجوة بين الصفوة والمعطيات الجغرافية. وقد نتج عن هذا التعدد الفكري هوية تركيا وانتمائها الجغرافي ظاهرة عدم قبول تركيا كواحد من دول الشرق الأوسط ولا كواحدة من بلدان المجموعة الأوربية.

ولتجاوز مرحلة الثنائيات انفتحت تركيا على جميع الاتجاهات بدون استثناء وهذا من أجل إعادة الدور الإقليمي التركي إما على المستوى الدولي أو الإقليمي، فقد أصبحت تركيا مركز المؤتمرات العالمية،

[1] مرجع سابق ، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، ص 308

يستضيف كل أنواع الأحداث العالمية التي تتعلق بسائر أشكال التعاون الدولي وأنماطه، فتركيا أصبحت لاعبا أساسيا على الصعيد الإقليمي والعالمي في إنهاء الصراعات أو التخفيف منها .وبسب تغير المعادلة التركية الداخلية بتغليب الجانب السياسي على العسكري الذي كان عكس ذلك من قبل، ترافق هذا التحول إعادة تعريف مصالح تركيا الأمنية والسياسية فلم تعد ترتبط بمحورية اجتياز العتبات الأوروبية الذي كان المحدد الرئيسي لصوغ علاقاتها مع إسرائيل و أيضا اتجهت تركيا بتغير علاقتها بالدول العربية وإيران على خلاف إسرائيل.

ج-المحدد الاقتصادي:

تعتبر القوة الاقتصادية عنصرا مهما من عناصر قوة الدولة فالعامل الاقتصادي يلعب دورا هاما في السياسية الخارجية، فإذا كانت البنية الاقتصادية متوازنة انعكس ذلك ايجابيا على السياسية الخارجية مما يجعل الدولة تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الخارجية. وتعتمد التحولات الحاصلة في السياسات الخارجية التركية أساسا على الاستقرار الداخلي والسياسي والاقتصادي في تركيا، فصناع السياسية التركية يرون أن الازدواجية بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية في الداخل أعطى تركيا مزايا مكنتها من تنفيذ سياسات نشطة ومأثرة في محيطها الإقليمي وفي المناطق الأخرى ، أيضا كآسيا وإفريقيا. [1]

الدخل القومي والفردي:

الدخل القومي أحد المؤشرات على قوة الدولة، فكلما زاد الدخل القومي تعاظمت قوة الدولة، والاقتصاد التركي يلعب دورا هاما في قوة تركيا وفي سياستها الخارجية، فبعد أن بلغت نسبة التراجع في إجمالي الناتج القومي غير الصافي 6.4 % في سنة 1999 مقارنة بعام 1998، وهي أكبر نسبة تراجع وتقلص في الاقتصاد التركي منذ خمس وخمسين سنة، حيث كان أكبر تراجع وتقلص شهده الاقتصاد التركي في العهد الجمهوري كان في عام 1945، وقد بلغت نسبة التقلص آنذاك 15.3% ولكن منذ فوز حزب العدالة والتنمية وتسلمه السلطة في تركيا فقد غدا الاقتصاد التركي في تمام عافيته وصعوده، وأصبح يعتبر من الاقتصاديات العشرة الصاعدة في العالم، وأصبح الاقتصاد التركي السابع عشر في العالم، وترتيب السادس في اقتصاد أوروبا [2].

[1] مرجع سابق ، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، ص 309

[2] الاقتصاد التركي ... للخلف در ، اسلام اونلاين ، 20 افريل 2003

ويبلغ دخل تركيا سنويا نحو سبعمائة مليار دولار [1] ، وحسب مؤسسة الإحصاء التركية فإن الدخل القومي للفرد قد تضاعف مرتين ونصف في غضون الأعوام العشرة الأخيرة اعتبارا من عام 1998، حيث كان الدخل القومي للفرد 4 آلاف و 300 دولار [2]، وقد أصبح نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2007 يبلغ 12090 دولار.

الناتج المحلي الإجمالي :

تعتبر صادرات المنتجات التركية من أهم مصادر الدخل القومي التركية، إضافة للمصادر الأخرى وأهم الصناعات في تركيا هي المنسوجات، وأهمها السجاد، والمواد الغذائية والمشروبات والكهربائيات والسيارات والكيمياويات. أما أهم الثروات المعدنية التي تمتلكها تركيا فهي الفحم الحجري والفحم النباتي والحديد والرصاص والخارصين والنحاس والفضة، كما أن تركيا من أكبر منتجي معدن الكروم في العالم. كما يشكل القطن والشاي والتبغ والزيتون والعنب والحمضيات والخضروات أهم المحاصيل الزراعية في البلاد، وتركيا من أكبر منتجي البندق في العالم، كما توفر السياحة لتركيا موردا مهما حيث تدر عليها هذه الصناعة حوالي ثمانية مليارات دولار سنوية.[3]

وبزيادة الحاجة التركية إلى الأسواق والطاقة أيضا، قام زعماء الحزب إلى تقوية علاقات تركيا خاصة الاقتصادية مع الدول التي كانت في الماضي ليس معها علاقات وبوصول حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم البلاد كانت تعاني من أزمة اقتصادية حادة، ولاجتيازها غيرت الحكومة مجموعة من المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي على سبيل المثال ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة، وعملت على حل الكثير من مشكلاته، فقد وضعت الحكومة هدفا يتمثل في تجاوز معدلات الاستثمار نسبة 3 % من الناتج القومي الإجمالي وحددت العديد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف منها:

- زيادة التقشف وخفض النفقات بشكل مباشر.
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.
- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة وتحسين بيئة العمل.
- صلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

ولفهم التصورات الاقتصادية لدى حزب العدالة والتنمية على أنها ترتبط بأساس خطوات الخصخصة، التي أدت إلى خلق طبقة متدينة من رجال الأعمال التي اتسعت في فترة حكم حزب العدالة والتنمية

---

[1] هشام منور ، دخول المنتدى العالمي من بوابة الدور الإقليمي ، 21-10-2008 ، ar.Timeturk.com

[2] مهدي كاكه يى ، تركيا الى أين ، سلسلة مقالات من بوابة الدور الإقليمي ، 2008/10/16 ، ar.timeturk.com

[3] مهدي كاك يى ، مرجع نفسه ، تركيا الى أين .

وامتلكت نفوذا كبيرا فهذه الطبقة البورجوازية لا تسعى فقط إلى كسب المال ولكنها تنشط في المجال السياسي وفي المجال العام. فهذه الطبقة أثرت في توجهات السياسية الخارجية التركية ذلك أنها منطقة الشرق سوقا اقتصاديا كبيرة، وهذا التوجه يتضح في توجهات تركيا السياسية ولكن جوهره اقتصادي.

ح–المحدد الأمني :

لعبت المحددات الأمنية دورا أساسيا في تشكيل معالم السياسية الخارجية التركية في الفترة السابقة على وصول حزب العدالة والتنمية، غير أن قادة الحزب صاغت مفهوم مغاير للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بضرورة مصدر لتهديدات الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي وقد لعبت العوامل الأمنية دورا أساسيا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط[1].

إن الحزب الحاكم يؤكد استعمال الأدوات الناعمة بدل القوة الخشنة، فتركيا سعت إلى عدم تطوير سياستها الخارجية بالاعتماد على الأحلاف والمحاور والتكتلات العسكرية، فقد أكد أغلو أن الأمن الوطني يبدأ من خارج حدود الدولة أي يعني أن تركيا لا تستطيع أن تجد حلول لعديد من المشكلات مثل أمن الحدود، التهديدات الأجنبية، وتهريب البشر والمخدرات والإرهاب إلا إذا أتبعت سياسية الجبهة المتقدمة.

وتركيا تبني رؤيتها على مفهوم الأمن المشترط الذي يقوم على افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول الإقليم في تجنب الصراعات والحروب والنزعات وأن ذلك ممكن عبر استراتيجيات بناء الثقة المتبادلة لخفض مستويات المواجهة ومع ذلك فإن سيادة مفهوم الأمن المشترك، لدى القيادة التركية لا يعني التخلي عن القدرات الدفاعية، أو عن تطوير القوات المسلحة، وإمدادها بأحدث الأسلحة العالمية وعلى الرغم من أن تركيا تسعى إلى حيازة قوة عسكرية فاعلة يرتبط بكونها قوة إقليمية، إلا أن التحليل السياسي للأحداث، يؤكد أن ذلك يأتي في إطار تطلع تركيا إلى أن تغدو لاعبا قويا على الساحة الدولية. فهي أصبحت تنتج الإصدار الجديد من محرك طائرات أف – 135 ، وكما دعمت الصناعة العسكرية ، في هذا الإطار نجحت تركيا بتصنيع طائرات بدون طيار" أنكا " وتحصلت على تقنية تطوير صناعة صواريخ باليستية يتراوح مداها 150 و 300 كم من طرف الصين، وتتطلع إلى أن تنتج

[1] تركيا والثورات (الربيع العربي)، محمد عبد القادر خليل، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx

غواصات في المستقبل. فهي تسعى إلى تنويع شركائها في مجال العسكري، فنجدها تقوي علاقتها مع روسيا.

وتكشف هذه التطورات أن المحدد الأمني مازال ضلعا رئيسا في السياسة الخارجية التركية قد اتضح ذلك أيضا من طبيعة المواقف المتباينة التي تبنتها أنقرة من الثورات العربية الشعبية.

المطلب الثاني : المحددات الخارجية للسياسة الخارجية التركية

لقد انتهج حزب العدالة والتنمية في تركيا سياسة خارجية جديدة قوامها الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، من موقع القوة الإقليمية الصاعدة التي تريد أن تحافظ على قدر من الاستقلالية والمسافة مع الغرب، وفي الوقت ذاته تعميق الفجوة مع إسرائيل في سياق مسار تصادمي صعدت إليه الدولتان التركية والإسرائيلية، وإعادة تم وضع تركيا في مشهد جغرافي أوسع، أي العودة إلى العالمين العربي والإسلامي، يمكن ملاحظته منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حتى صار الحديث عن تصاعد الدور الإقليمي التركي، وانبعاث ما يمكن تسميته ب(العثمانية الجديدة) حديث الأوساط الأكاديمية والإعلامية.

ويقوم هذا المنظور الجديد للسياسة الخارجية التركية بصورة أساسية على ما يسمى بمبدأ (العمق الاستراتيجي) بالتركية (Stratejik Derinlik)، وهو المبدأ الذي صاغه رئيس الوزراء الحالي (أحمد داود أوغلو) تحت عنوان (العمق الاستراتيجي. موقع تركيا الدولي)، ويبدو المتأمل في دراسة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، إن رئيس الوزراء الحالي (أحمد داود أوغلو)، كان متأثرة بنظرية (صراع الحضارات) التي وضعها المفكر الأميركي (صموئيل هانتنغتون) في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وما أثارته هذه النظرية من جدل فكري وثقافي وحضاري بين العالمين العربي الإسلامي والعالم الغربي.. وتقوم الرؤية التركية الجديدة على ما يأتي:

1- إعادة صياغة الهوية الوطنية التركية : [1]

كانت تركيا الدولة العلمانية التي تملك روابط قوية مع أوروبا، والمشاركة الأساسية في حلف شمال الأطلسي، والمنتقلة منذ نهاية الحرب الباردة من الهامش إلى الواجهة في موضوع الأمن في منطقة أوراسيا، تطمح إلى أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي .

سعى اردوغان في السياسة الخارجية لإيجاد الدعم نحول قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي وكذلك لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة وأوروبا ، [2] وأن تؤدي دورا إقليميا في جنوب شرق أوروبا، والشرق الأوسط والقوقاز، بيد أن تركيا تعاني من أزمة في هويتها الوطنية، التي لم

[1] تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، فراس محمد الياس ،دار الاكاديميون ، الأردن ، 2016 ، ص 23

2 السياسة الدولية والإقليمية مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، د. جاهد عودة، جامعة حلوان وجامعة بريطانيا ، ص 547.

تكن محل إجماع في البلاد منذ إعلان الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 على يد (مصطفى كمال أتاتورك) وحتى اليوم، وتعد الهوية باعتبارها إدراك الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، من أهم العوامل الحاكمة في رسم السياسة الإقليمية للدول، وبالرغم من دورها الأساسي في رسم السياسات الإقليمية والخارجية، فإن الهوية الوطنية لا يمكن حسابها بالطرق الاعتيادية المتبعة في قياس قوة الاقتصاد ومدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي، أو قياس نسبة الصادرات إلى الواردات، وغير ذلك من المعايير الثابتة، لذلك فمن الطبيعي أن تختلف مدركات هذه الهوية من حزب إلى آخر ومن فصيل سياسي إلى غيره من الفصائل خصوصا في دول العالم الثالث، وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها في القضايا المختلفة ومنها طبعة السياسات الداخلية والخارجية.

ولا يمكن لتركيا البلد العلماني الكبير، أن يشكل جسرا بين العالم الغربي والشرق الأوسط، جغرافيا واقتصادية وثقافية، إلا إذا تمكن من حل معضلة الهوية الوطنية بدلالة الهوية التعددية القائمة على تأسيس العلاقة الممكنة بين الإسلام والديمقراطية، وعلى القبول بمدنية السلطة والتعددية الدينية والفكرية والسياسية وحقوق الأقليات والحريات العامة والخاصة ضمن السياق الاجتماعي.

لاشك أن التطبيق الميكانيكي والتسلطي للشعارات العلمانية لفترة زمنية طويلة في تركيا هو الذي أوجد حالة من الاغتراب الثقافي وخلق أزمة هوية شعرت بها مختلف الفئات الاجتماعية، خصوصا الطبقات الوسطى والكادحة، وهو عامل ساعد على توليد آليات ضغط شعبي للمطالبة بتوسيع نطاق الحريات الدينية والسماح لها بممارسة الشعائر الإسلامية، ولا جدال في أن وجود هذه الحال المجتمعية الرافضة للاغتراب والراغبة في استعادة هويتها الثقافية والدينية مهد في ما بعد القيام أحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية، على رغم من أن هذه الأحزاب لم تبدأ بالظهور إلا عام 1970، حين قام (نجم الدين أربكان) بتأسيس "حزب النظام الوطني"، ومعنى ذلك أن تيار الإسلام السياسي في تركيا يعد في الواقع تيارا حديث النشأة إذا ما قورن بالدول العربية والإسلامية الأخرى، وهو ما من شأنه طرح تساؤلات عديدة حول أسباب النجاح المذهل الذي حققه في تلك الفترة الوجيزة نسبية والتي لا تزيد عن ثلث قرن.[1]

2- مركزية الدولة التركية

التحول النوعي في السياسة الخارجية التركية، يكمن في استطاعة حزب العدالة والتنمية أن يدرك بشكل متميز الهوية الوطنية لتركيا، من حيث هي أوروبية وشرق أوسطية أيضا، وأن يبلور الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية، التي تستند على الركائز المعروفة في العلوم السياسية مثل: التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية، فضلا عن الروابط التاريخية لتركيا في محيطها الإقليمي والدولي، ودورها الكبير في رسم السياسة الإقليمية لتركيا .

[1] تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، مرجع سابق ، ص 25

ويرجع (أوغلو) كون تركيا "دولة مركزية" إلى موقعها الجغرافي الفريد عندما يقول:((جغرافيا تركيا تعطيها حال دولة مركزية فريدة تختلف عن الدول المركزية الأخرى، فعلى سبيل المثال تعتبر ألمانيا دولة مركزية في أوروبا ولكنها بعيدة جغرافية عن إفريقيا وآسيا، وروسيا أيضا دولة مركزية في أوروبا ولكنها بعيدة جغرافيا عن إفريقيا، وإيران دولة مركزية في آسيا لكنها بعيدة جغرافيا عن أوروبا وإفريقيا، وبنظرة أوسع، فإن تركيا تحتفظ بالموقع الأفضل فيما يتعلق بكونها دولة أوروبية وآسيوية في الوقت عينه، كما أنها قريبة من أفريقيا أيضا عبر شرق البحر المتوسط، ومن ثم فإنها دولة مركزية تحتفظ بموقع متميز هكذا لا يمكن لها أن تعرف نفسها من خلال سلوك، ولا يجب النظر إليها كدولة ممر تربط نقطتين فحسب، ولا دولة طرفية، أو كدولة عادية تقع على تخوم العالم الإسلامي أو الغرب))[1]. وفقا لهذا المنظور، بلور حزب العدالة والتنمية الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية الموجهة لكل منطقة مع التكامل بين أبعادها، وتقوم هذه الأسس على ضرورة تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية بما يتفق وطبيعة تركيا كدولة ذات (عمق استراتيجي) مستمد من وقوعها في قلب العالم .[2]

من هنا، شكلت المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية التركية خروج عن الإطار القديم المألوف زمن الحرب الباردة، الذي تسود فيه سياسة خارجية منغلقة، فتركيا تتصرف للمرة الأولى من خلال بسيكولوجيا وفهم وثقة تعكس حقائق مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإذا كانت هناك شعوب وبلدان لا تزال تعيش في عالم الديناميات والتوازنات التي كانت سائدة في مرحلة الحرب الباردة، فإن تركيا تنطلق بسرعة كبيرة جدا في القرن الحادي والعشرين، لجهة اعتمادها على تنويع سياستها الخارجية المتحركة في اتجاهات متعددة بحسب ما تمليه عليها جغرافيتها وتاريخها، والمنطلقة أيضا من خدمة مصالحها الوطنية. تركيا تسعى جاهدة الى تطبيق هدفها صفر مشاكل مع دول المنطقة الى انه لم يتحقق لها هدا الهدف نظرا للظروف الإقليمية لدول الجوار لتركيا وبتحديد إسرائيل .

1 العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، أحمد داود اوغلو ، مركز الجزيرة للدراسات . دار العربية للعلوم ، ص 255

2 مرجع سابق ، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة ص 25

المبحث الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول : دور العوامل الشخصية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

يأتي في مقدمة الفاعلين الأساسيين في عملية صنع القرار في تركيا رئيس الدولة، وخاصة في ظل أوضاع معينة تبيح له ممارسة دور أوسع من نطاق اختصاصاته الدستورية، وقد تهيأت مثل هذه الأوضاع بدرجة كبيرة للرئيس الأسبق (توركوت اوزال)، وخلفه (سليمان دميريل، بينما كان الحال مختلفة مع الرئيس (كنعان افرين)، ويعتمد دور القيادة في النظام السياسي التركي بالدرجة الأساس على عدة اعتبارات واقعية، ولا يتوقف دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على ما تقره النصوص الدستورية من صلاحيات وسلطات فقط، ومن بين هذه الاعتبارات : [1]

1. الشخصية القيادية (الكاريزما) لرئيس الدولة، أو رئيس الحكومة، ويشمل هذا العامل السمات الشخصية والنفسية والسلوكية، والانتماء الاجتماعي والمهني للقائد، ودوره السياسي والأسلوب الذي يتبعه في القيادة. ان شخصية القيادة سواء كان المقصود بها رئيس الدولة او رئيس الحكومة كقائد أعلي يكون من سلطته اتخاذ القرار ، ويشمل هذا العامل السمات الشخصية والنفسية والسلوكية للقائد ، ومدى تعبيره عن سلوكه ودوره السياسي عن نمط معين للقيادة، فضلا عن الأصول والانتماءات الاجتماعية والمهنية للقائد.[2]
2. . الخبرة السياسية والتدرج في تولي المناصب القيادية، والمكتسبة من دور القائد في تكوين حزب سياسي، والسيطرة على الصراعات الداخلية فيه بفاعلية للمحافظة على تماسكه ووحدته، وتولي هذا القائد زعامة الحزب ورئاسة الحكومة ومنصب رئاسة الدولة.
3. تمتع القائد بدعم ومساندة قوى وجماعات مؤثرة، وطموحه الشخصي لتحقيق أهداف تتعلق بالمصالح القومية التركية، ولعل الحياة السياسية التركية شهدت أمثلة كثيرة على ذلك.

المطلب الثاني : دور المؤسسات الرسمية والأحزاب في عملية صنع السياسة الخارجية التركية.

1. **دور لأحزاب السياسية :**

الأحزاب دور في الحياة السياسية لا تقل أهمية عن أدوار المؤسسات السياسية الأخرى في الدولة سواء كانت رسمية أم غير رسمية، ولارتباط النشاط السياسي للأحزاب بالحريات العامة، خاصة حرية الرأي والتعبير وحرية الاعتقاد السياسي، ازداد دورها وتأثيرها في توجيه الرأي العام، وفي أسلوب ممارسة

---

[1] مرجع سابق ، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة ص 64

[2] صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، د. جلال عبد الله معوض ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 23

السلطات العامة في الدولة، فهي قوة سياسية تمتلك القدرة على منع الحكومة من إساءة استخدام السلطة في الدول الديمقراطية، ويختلف مفهوم الحزب السياسي من مجتمع لآخر، لأنه يعكس واقع اجتماعية معينة، فهو يضم أفراد تجمعهم وحدة فكر وهدف يسعون لتحقيقه، والحزب منظمة غايتها الوصول إلى السلطة، عبر المشاركة في الحملات الانتخابية لإيصال مرشحيها إلى مواقع وظيفية تفضي إلى سيطرتها على المؤسسة السياسية الرسمية.[1] بعد حصولهم على تأييد ومساندة الناخبين الذين يصوتون لصالح مرشحي الحزب .[2]

ولطبيعة وشكل النظام السياسي اثر في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية والنظام البرلماني (كما هو الحال في تركيا) يعني المشاركة الواسعة، على عكس النظام السياسي الذي يعتمد نظام الحزب الواحد، إذ يكون للحزب الحاكم الدور الأساس في صنع القرارات، وللأحزاب وظائف تؤثر على صياغة السياسة الخارجية، ويمكن إجمال هذه الوظائف بالآتي :[3]

- وظيفة ذات طبيعة إعلامية، فهي تؤثر على الرأي العام، وتدفع المواطنين لتأييد قرار حكومي معين، أو الوقوف ضده إذا كان لا يتوافق مع مصالحهم، لأنها تكون بمثابة وسيلة الاتصال بين الحكام والمحكومين.
- تقوم الأحزاب بدور في التكوين السياسي من خلال أيديولوجياتها التي يؤمن بها أعضاؤها ومؤيدوها، ويكون لهذه الأيديولوجيات اثر على القرار السياسي الخارجي عند وصول مرشحي هذه الأحزاب إلى السلطة ومراكز القرار بعد فوزهم في الانتخابات.
- مراقبة السلوك السياسي للحكومة عندما تقوم بدور المعارضة السياسية.

وتقوم بين الحزب الحاكم، أو الائتلاف السياسي الحاكم (في حالة تشكيل الحكومات الائتلافية)، وبين أحزاب المعارضة علاقات متبادلة، رغم اختلاف وتباين وجهات نظر هذه الأحزاب فيما يتعلق بصنع القرارات في السياسة الخارجية، وتشمل هذه العلاقات الآتي :[4]

1. وحدة موقف الأحزاب السياسية إزاء موضوعات السياسة الخارجية في حالة تعلقها بالمصالح القومية، وتؤدي هذه الحالة إلى وحدة الداخل، خاصة عند الاتفاق على المواقف.

[1] اوسن ربي ، سياسة الحكم ترجمة علي حسون الذنون ، بغداد المكتبة الاهلية ، 1999 ، ص 3

[2] تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، مرجع سابق ، ص 65

[3] أحمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، جامعة بغداد 2001 ، ص 376-377

[4] تحليل السياسة الخارجية التركية ، مرجع سابق ، ص 66.

2. توظف الأحزاب السياسية موضوعات السياسة الخارجية بوصفها وسيلة لكسب الأعضاء والمؤيدين لتوسيع قاعدتها الجماهيرية، فضلا عن كونها من المسائل الأساسية في البرامج السياسية للأحزاب.
3. يوظف رؤساء الأحزاب تصريحاتهم المتعلقة بالسياسة الخارجية لأغراض الدعاية، ولتثبيت مواقف توصف بأنها وطنية على صعيد السياسة الخارجية.

لقد ساد في تركيا في بداية قيام الجمهورية رأي مفاده أن تعدد الأحزاب يؤدي إلى الانقسام والتفكك وإضعاف الدولة، ثم انحسرت هذه النظرة بعد إقرار التعددية الحزبية، وحلت محلها نظرة ايجابية ترى في وجود الأحزاب ضرورة لتنظيم الحياة السياسية على وفق النظام الديمقراطي البرلماني، وأصبح للأحزاب التركية دورا محوريا في العملية السياسية، وان كانت هناك قيود على سلوكها وتوجهاتها بفعل الضغوط التي تفرض عليها التقييد بمبادئ الكمالية التي تعتمدها الدولة عقيدة سياسية لها، ولم يتعرض نشاط الأحزاب السياسية للتوقف في تركيا منذ قيام الجمهورية إلا بعد انقلاب 1980، وقد عاودت الأحزاب عملها بعد السماح بتأسيس أحزاب بأسماء جديدة، وتحت زعامات جديدة في أيار 1983، ومنعت النقابات والتنظيمات المهنية من مزاولة أي نشاط سياسي بموجب دستور عام 1982، ولأجل إعادة الحياة الحزبية إلى حالتها الطبيعية، سمح (توركوت اوزال) بتشكيل أربعة أحزاب جديدة هي:"الحزب الشعبي الديمقراطي" و"حزب الطريق الصحيح" و"حزب اليسار الديمقراطي" و"حزب الرفاه"، لإضفاء شرعية اكبر على الحكومة وإظهارها بمظهر ديمقراطي من خلال تعزيز دور المجلس الوطني التركي الكبير، ثم أعقب ذلك قرار الحكومة التركية برفع الحظر عن الأحزاب السياسية التي منعت من مزاولة النشاط السياسي، وقد صدر ذلك القرار في نيسان 1991، وبلغ عدد الأحزاب السياسية التركية العاملة بشكل رسمي بعد هذا القرار 21حزبا، عدا الحزب الشيوعي التركي الذي قررت المحكمة الدستورية غلقه في 23 تموز 1991، إذ عدته حزبا غير شرعي لتعارض مبادئه مع مبادئ الدستور التركي على وفق ما جاء بقرار المحكمة الدستورية[1]. ويتوقف دور وتأثير الأحزاب السياسية في تركيا على عوامل عدة هي:

1. وجود الأحزاب في الحكومة أو في المعارضة.
2. مدى توافق توجهات الأحزاب أو تعارضها مع رؤية المؤسسة العسكرية التركية.

ويكون للحزب دورا اكبر في رسم السياسة العامة للدولة في حال توافقه مع المؤسسة العسكرية، ويضعف هذا الدور إذا ما اختلف مع هذه المؤسسة وقدمت نتائج انتخابات 24 كانون الأول 1995 الدليل على ذلك، حين فاز" حزب الرفاه" بأغلبية مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير، وتم تشكيل حكومة ائتلافية من "حزب الرفاه" و"حزب الطريق الصحيح"، وكان واضحا منذ البداية عدم قدرة (نجم الدين

[1] وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ، ص 12-13

اربكان) رئيس الحكومة الأسبق على إجراء تغييرات جوهرية في ملامح السياسة الخارجية التركية، بسبب القيود التي وضعت على ذلك الائتلاف، وبعد أقل من سنة من البقاء في السلطة أجبرت المؤسسة العسكرية (اربكان) على الاستقالة، ولم تكن استقالته ناجمة عن ضغوط هذه المؤسسة والأحزاب العلمانية فقط رغم دورهما الأساس، إذ كان للرئيس الأسبق (سليمان ديميريل) دور في إسقاط الحكومة الائتلافية، إذ كلف زعيم المعارضة (مسعود يلماز) بتشكيل حكومة جديدة، واستبعد السيدة (تانسو شيلر) شريكة (اربكان) في الائتلاف، رغم عدم تمتع (مسعود يلماز) يوم تكليفه بتشكيل الحكومة بأغلبية برلمانية، وكانت الحجة التي تذرع بها (ديميريل) الصلاحيات الدستورية التي تمنحه ذلك الحق، وكان دافعه الحقيقي لاتخاذ ذلك القرار إرضاء المؤسسة العسكرية التي كانت مستاءة من طرفي الائتلاف (نجم الدين اربكان والسيدة تانسو شيلر). ومن الملاحظ على الأحزاب السياسية التركية اتفاقها على موقف موحد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وينبع هذا الموقف من اتفاقها على تحقيق المصالح القومية التركية، وتعد هذه الأحزاب القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية بمثابة قرارات قومية، وترى أن الاختلاف وعدم الاتفاق حول هذه القرارات يلحق الضرر بالمصالح التركية، وقد تعرض هذا الموقف لبعض التغيير بعد انقلاب 27 أيار 1960، وبعد تصاعد الأزمة القبرصية عام 1964.[1]

إن مدى تأثير الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي يتضح من خلال دورها في اختيار صانعي القرارات، وإيصالهم إلى مناصبهم عن طريق الترشيح والانتخاب، لذلك يتأثر صناع القرار بالبرنامج السياسي للحزب الذي رشحهم، ولأحزاب المعارضة تأثير على السياسة الخارجية من خلال النقد الذي تمارسه في المجلس الوطني التركي الكبير الذي توظفه كمنبر لعرض أفكارها وبرامجها السياسية، ومن بينها ما يتعلق بالسياسة الخارجية وتستثمر الأحزاب هذه العملية التعبئة الرأي العام لصالحها استعدادا لخوض الانتخابات اللاحقة، كما تقوم أحزاب المعارضة بدور في المحافظة على ديمومة النظام السياسي واستمراره، وتساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، فعندما يدافع حزب ذو توجه إسلامي على سبيل المثال، عن مطالب التيار الإسلامي، فهو يؤدي دور المدافع عن وجهة نظر هذا التيار ومطالبه أمام الحكومة، وتحقق هذه العملية دمج التيار الإسلامي مع النظام السياسي، وتحول بينه وبين سلوك سبل العنف، وبهذه الوسيلة تحفظ أحزاب المعارضة النظام السياسي وتندمج معه بوصفه جزءا مكملا للحياة السياسية وليس جزءا رافضا ، والإجماع القومي على ضرورة تحقيق أهداف الدولة ومصالحها في تركيا يدفع الحزب الحاكم، أو الأحزاب المؤتلفة في الحكم وأحزاب المعارضة للاتفاق على كيفية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، ويتيح هذا الاتفاق للأحزاب السياسية بشكل عام ممارسة قدر

[1] أحمد نور نعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، ص 29-30

من التأثير في السياسة الخارجية، ومن هنا فإن الأحزاب السياسية ترتبط بالسياسة الخارجية سواء كانت في السلطة أو في المعارضة.

2. دور المؤسسات الرسمية :

يتطلب إدراك وتفهم عملية صنع السياسة الخارجية التركية البحث في بنية نظامها السياسي، والأطر القانونية والدستورية التي تحكم أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في هذه العملية بشكل مباشر أو غير مباشر، لتأثير هذه المؤسسات على رؤية صانعي القرارات لكيفية تحقيق تركيا لمصالحها، و إدارتها لعلاقاتها السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتتغير هذه الرؤية طبقا للتغيرات الحاصلة داخل تركيا، كتغير الحكومة، أو رئيس الدولة، أو نتيجة لوقوع أحداث كبرى مثل حرب الخليج الثانية عام 1991، وتعرض العراق للاحتلال في عام 2003، ويضاف إلى ذلك مواقف أطراف دولية كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي إزاء مطالب معينة لتركيا.[1]

إن حركة أي دولة وسلوكها خارج حدودها السياسية بغية تحقيق هدف، أو أهداف سياسية خارجية، يعكسها أو يعبر عنها سلوك أشخاص تناط بهم دستورية وظيفة تمثيل هذه الدولة والتصرف بأسمها من خلال المؤسسات السياسية الرسمية التي يكلفون بإدارتها، وهكذا يرتبط سلوك الدولة بسلوك صانعي قراراتها، مما يتطلب الإلمام بالخلفية الاجتماعية والمهنية، والخبرة السياسية والخصائص النفسية والسلوكية لصانعي القرارات، مع معرفة طبيعة النخبة السياسية، والمؤسسات الرسمية المعنية بصنع القرار في تركيا هي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلا عن المؤسسة العسكرية التي تلعب دورا مهما في هذه العملية

I– السلطة التشريعية (المجلس الوطني التركي الكبير)

تتألف السلطة التشريعية من مجلس واحد هو المجلس الوطني التركي الكبير، وتشمل اختصاصاته بموجب دستور 1982 الأتي :[2]

1. سن القوانين وتعديلها وإلغائها.
2. تعديل الدستور بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير.
3. انتخاب رئيس الجمهورية. تم تعديل هذه المادة بموجب التعديل الدستوري في عام 2007 إذ أصبحت عملية انتخاب رئيس الجمهورية تتم من قبل الشعب مباشرة أي بطريقة الانتخاب المباشر).
4. الإشراف على مجلس الوزراء، وتتم عملية الإشراف من خلال الوسائل التالية :[1]

---

[1] تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، مرجع سابق 73

[2] وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي التركي وصنع القرارات في تركيا ، مرجع سابق، ص 4

- الاستفسار، ويتم عن طريق توجيه طلب للمعلومات للحصول على إجابة
- شفهية أو مكتوبة من قبل رئيس الوزراء.
- التحقيق البرلماني، والغاية منه الحصول على معلومات تتعلق بموضوعات محددة.
- المناقشات العامة، وتهدف إلى النظر في قضايا معينة تتعلق بنشاطات الحكومة.
- الاستجواب والتحري... الرقابة المالية.

5. تخويل مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل في حالات الطوارئ، أو أثناء فترة سريان القوانين العرفية.
6. مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة.
7. التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وإعلان الحرب، واتخاذ القرارات المتعلقة بصك العملة، وإقرار إرسال القوات المسلحة التركية إلى بلدان أجنبية، والسماح بتواجد الجيوش الأجنبية على الأراضي التركية، وقد وضعت هذه الفقرة موضع التنفيذ أبان حرب الخليج الثانية عام 1991، إذ سمح بتواجد القوات المسلحة الأجنبية التي شاركت في الحرب على العراق في قواعد: "انجرليك"، و"باطمان" و"سلوبي"، وكان تجديد فترة بقاء هذه القوات يتم كل ستة أشهر بقرار من المجلس الوطني التركي الكبير.[2]
8. التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم.

كان المجلس الوطني التركي الكبير يتألف من 400نائب، ثم زيد العدد إلى 450 نائبا بموجب التعديل الدستوري لعام 1987، وأصبح عدد النواب 550نائب اثر انتخابات 1995 البرلمانية، ومدة العضوية في المجلس خمس سنوات، وينعقد المجلس بحضور مالا يقل عن ثلث عدد الأعضاء، وتتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين، على أن لا تقل عن ربع عدد إجمالي الأعضاء مضافا إليه صوت واحد، ومناقشات المجلس علنية، وتنشر في الجريدة الرسمية، وتبدأ الدورة الأولى للفصل التشريعي للمجلس كل عام في الأول من شهر أيلول، ولا تتجاوز إجازته التشريعية ثلاثة أشهر في السنة، ويجوز دعوته للانعقاد خلال تلك الفترة بناء على طلب رئيس الجمهورية بمفرده، أو مجلس الوزراء، أو رئيس المجلس بمفرده، أو طلب مكتوب من قبل خمس عدد الأعضاء، وتتكون رئاسة المجلس الوطني التركي الكبير من رئيسه ووكلائه وأعضاء أمانة المجلس، والأعضاء الإداريين المنتخبين من بين أعضائه، وتعكس هذه التشكيلة التمثيل النسبي للأحزاب السياسية الممثلة في المجلس.

---

[1] وصال نجيب مرجع سابق ، ص 6

[2] صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، مرجع سابق ، ص 15.

II- السلطة التنفيذية

1- مؤسسة الرئاسة (رئيس الجمهورية)

يعد رئيس الجمهورية ممثلا للدولة ووحدة الأمة والضامن لتنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، ويتم انتخابه من قبل المجلس الوطني التركي الكبير من بين أعضائه لفترتين رئاسيتين مدة الواحدة خمس سنوات بموجب التعديل الدستوري لعام 2007، على أن لا يقل عمره عن أربعين سنة، وان يكون قد أنهى تعليمه العالي، وقد ينتخب من بين المواطنين ممن يتوفر فيهم هذان الشرطان، ولهم أهلية الترشيح لعضوية المجلس، مع شرط إضافي يتمثل في اقتراح ما لا يقل عن خمس عدد أعضاء المجلس ترشيحه لمنصب رئاسة الدولة، ويتوجب على الرئيس المنتخب الاستقالة من حزبه أن كان عضوا في حزب سياسي. وتشمل مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية بموجب الدستور ما يلي :[1]

أ. **الفقرات المتعلقة بالتشريع وتتضمن:** [2]

- دعوة المجلس الوطني التركي الكبير للانعقاد، وعند الضرورة.
- إلقاء خطاب افتتاح المجلس الوطني في بداية الدورة التشريعية.
- حق مطالبة المجلس الوطني بإعادة النظر في القوانين، والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور.
- دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين، أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريتها، وقد استخدم الرئيس الأسبق (كنعان افرين) هذه الصلاحية عندما اعترض على قانون أصدره المجلس الوطني التركي الكبير سمح فيه بارتداء الحجاب في الجامعات من قبل الطالبات، على أساس تعارض ذلك مع الدستور ومبادئ الكمالية والعلمانية، وقررت المحكمة الدستورية إلغاء هذا القانون في آذار 1989.[3]

ب. **الفقرات المتعلقة بالوظائف التنفيذية وتشمل:**

- تعيين رئيس الوزراء، وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم بناء على اقتراح
- رئيس الوزراء. ب. دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة.
- الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الأخرى لدى تركيا.

---

[1] مرجع نفسه ، ص 17-19

[2] مرجع سابق ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، ص 17

[3] أحمد النوري نعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1975 ، ص 52.

– التصديق على الاتفاقيات الدولية.

– تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني التركي الكبير، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوات المسلحة، وتعيين رئيس الأركان العامة.

– دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد برئاسته.

– إعلان الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ، وإصدار قرارات لها قوة القانون، بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برآسته، والتوقيع على القرارات.

– تخفيف، أو إلغاء العقوبات الجنائية في حالات الشيخوخة والمرض والعجز الدائم.

– تعيين رئيس المجلس الاستشاري للدولة، وتعيين أعضاء المجلس الأعلى للتعليم العالي، ورؤساء الجامعات.

ج. **الفقرات المتعلقة بالسلطة القضائية وتشمل:**

تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، و25% من أعضاء مجلس الدولة، ورئيس الادعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا، وأعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا، وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين. [1]

د. **من صلاحيات رئيس الجمهورية :**

تكليف شخص آخر غير رئيس الحزب الفائز بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة، وهذا ما قام به الرئيس **الفقرات المتعلقة بالوظائف التنفيذية وتشمل:**

الأسبق (سليمان دميريل) في أعقاب انتخابات 24 كانون الأول 1995 البرلمانية عندما تحالفت أحزاب اليمين واليسار العلمانية لمنع"حزب الرفاه" من الوصول إلى السلطة، ويقضي الدستور التركي بأنه في حالة إخفاق قادة الأحزاب السياسية بتشكيل حكومة خلال خمسة وأربعين يوما، فأن رئيس الدولة يختار أحد الأشخاص لتشكيل حكومة لا يتم الاقتراع عليها بالثقة في المجلس الوطني التركي الكبير، لان هدفها محدد وهو إعداد البلاد لانتخابات برلمانية جديدة خلال ثلاثة أشهر[2]، وحدد دستور 1982 أسلوب ضمان التوازن بين رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، والمجلس الوطني التركي الكبير، إذ يتمتع الأخير بحق إسقاط الحكومة عن طريق سحب الثقة بها في حال نشوب خلاف بينه وبين مجلس الوزراء حول القائمة التي تتضمن أسماء الوزراء، والتي تقدم إلى المجلس الوطني التركي الكبير، ولرئيس الجمهورية الحق في ظل ظروف معينة الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة، ومنح الرئيس الأسبق (كنعان آفرين) صلاحية حق النقض على التغييرات المقترحة على الدستور،

---

[1] مرجع سابق ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، ص 18

[2] جلال عبد معوض ، مرجع سابق ، ص 20

وهي صلاحية مؤقتة لم تمنح لمن أتى بعده إلى السلطة، ويمكن لأغلبية من أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير (75%) تجاوز حق النقض هذا، وبعد انتهاء فترة رئاسة (كنعان افرين) لم يعد رئيس الدولة يمتلك حق ممارسة النقض على التعديلات الدستورية، ولكن له الحق في الدعوة إلى إجراء استفتاء عام حول التعديلات .

كما الرئيس يصدر قرارات لها قوة القانون بما يتماشى مع قرارات مجلس الوزراء الذي يترأسه، ويعين أعضاء المجلس الاستشاري للدولة ورئيسه ويبلغ المجلس نفسه بإجراء الاستطلاعات والتحقيقات والتفتيش. فضلاً عن تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات يصدر رئيس الجمهورية بموجب المادة 104 من دستور 1982 قرار تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و 25 % من أعضاء مجلس الدولة، ورئيس الادعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا وكذلك أعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا فضا عن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ووكلاء النيابة.[1]

1. مجلس الوزراء:

يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء، ويكون على الأغلب رئيس الحزب الحائز على أغلبية مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير، ويقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء وعرض قائمة بأسمائهم على رئيس الجمهورية الذي يوافق في الغالب عليها، وقد لا يكون هؤلاء أعضاء في المجلس الوطني التركي الكبير، وقد يطلب رئيس الجمهورية في بعض الأحيان إدخال بعض التغييرات على القائمة، وطبقا للدستور ينبغي أن يقوم رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة بتقديم هذه القائمة خلال فترة معقولة لم تحدد بدقة، وأجاز الدستور لرئيس الجمهورية الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة في حال عدم تشكيل حكومة خلال خمسة وأربعين يوما كما أسلفنا، وبعد موافقة رئيس الجمهورية على القائمة تقدم إلى المجلس الوطني التركي الكبير، ليبدأ مجلس الوزراء بممارسة وظائفه دون انتظار نتيجة التصويت على ثقة المجلس الوطني التركي الكبير به .[2]

وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياستين الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها، وتطبيق القوانين، واقتراح مشروعات القوانين .[3]

1 موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، حنا عزو بهنان، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ص 15.

2 جلال عبد الله معوض ، مرجع سابق ، ص 20

3 المصدر نفسه ، ص 21

السلطة القضائية

يعد استقلال السلطة القضائية من المبادىء الأساسية للدستور التركى. وإضافة إلى الوظائف القضائية المألوفة : أي تسوية المنازعات، تتولى هذه السلطة إدارة الانتخابات والإشراف عليها لضمان نزاهتها.[1] ومن المعلوم أن الجمهورية التركية استمدت قوانينها الجديدة من القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الإيطالي والقانون التجاري الألماني.

وتمارس هذه السلطة وظائفها عن طريق عدة محاكم مدنية وإدارية وعسكرية، ومن أهم المحاكم العليا: المحكمة الدستورية، ومحكمة الاستئناف ومجلس الدولة، والمحكمة العسكرية للاستئناف، والمحكمة العسكرية الإدارية العليا، ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية ومحكمة المحاسبات. وبالاقتصار في هذا الصدد على الأولى منها (المحكمة الدستورية)، يلاحظ أنها تختص بما يلي :[2]

1. الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون، بينما تبت المحكمة في دستورية التعديلات الدستورية من حيث الشكل فقط.
2. الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية، وتقرير حلها بناء على دعوى مكتب المدعي العام.
3. النظر في التماس أي نائب بالبرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية، وقد تقرر المحكمة إلغاء هذا القرار في حالة تعارض مع الدستور أو القواعد الإجرائية للبرلمان .
4. النظر في القضايا المرتبطة بوظائف رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء الهيئات القضائية العليا.

وأحكام هذه المحكمة نهائية، ولا يمكن نشر قراراتها بإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية، دون إيراد تقرير مكتوب بأسباب الإلغاء.[3]

[1] وصال نجيب العزاوي ، مرجع سابق ، ص 11

[2] وصال نجيب العزاوي ، مرجع سابق ، ص 11 – 12

[3] مرجع سابق ، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، ص 20**

المبحث الثالث: أهداف وأدوات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول : اهداف السياسة الخارجية التركية

لقد انتهجت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سياسة خارجية سلمية واقعية متجانسة تتماشى مع مبدأ السلام في الوطن والسلام في العالم، وتهدف تركيا إلى إقامة علاقات ودية ومتلائمة مع كافة دول العالم وفي مقدمتها جاراتها، والتعاون الدولي، وحل الخلافات بالطرق السلمية، والإسهام في السلام والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي، وتعمل تركيا من خلال سياستها الخارجية على تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف وكما يلي:

1. **الحفاظ على الأمن القومي:**

يشير مفهوم الأمن القومي بشكل عام إلى اهتمام الدولة بالقضايا الأمنية والعسكرية وحماية الدولة من أي اعتداء داخلي أو خارجي، وتوفير جميع المستلزمات الخاصة بذلك ومنها القوة العسكرية القادرة على مواجهة التحديات ومصادر التهديد المحتملة سواء كانت مصادر تهديد داخلية أو خارجية، ولكن لدى القيادة التركية مفهومة آخر للأمن القومي متعدد المعاني.

والامن القومي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق مصالحها الداخلية والخارجية بما يحقق أهدافها وغاياتها القومية ، وهو في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي ، يتحول لصياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي ، بدلالة سياسية وبجزاء لا يقتصر علي التعامل الداخلي[1]

لا يقتصر على الأمن فقط بل يتعداه ليشمل قضايا اجتماعية واقتصادية ويصل إلى قضايا سلوكية وثقافية ومنها مسائل مثل اللغة الكردية وارتداء غطاء الرأس والحجاب فضلا عن مسائل أخرى تختص مطالب لبعض شرائح المجتمع ومنها الاعتراض على محاولة اللحاق بركب الاتحاد الأوربي، هذه القضايا تثير مشاكل من وجهة نظر القيادة التركية تدخل في صلب الأمن القومي للبلاد، وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية هي الجهة الوحيدة التي تعبر عن قضايا الأمن القومي وأن مفهومها للأمن يشمل بصورة خاصة وحدة الوطن وسلامة أراضية والدفاع عن مبادئ أتاتورك العلمانية".[2]

وطبقا لمصلحة الأمن القومي التركي فقد اتخذت الدولة التركية مسار بناء تحالفات عسكرية ابتداء مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، ثم مع الجار الإقليمي إسرائيل، وكانت الغاية من وراء ذلك العمل على معالجة المشاكل الداخلية المؤثرة على الأمن القومي التركي، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالمسألة الكردية والإسلام السياسي، وهو ما جعل تركيا شبه معتادة على تدخل المؤسسة

---

1 **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية** ، ياسر بشير العشي ، ص 64

2 العلاقات السعودية التركية، عباس فاضل عطوان ، دار العربي للنشر والتوزيع ، **ص 61**

العسكرية بشكل مباشر في السياسة وإدارة البلاد، وقد تجلى ذلك بوضوح في تدخل الجيش بتوجيه إنذار وبشكل مباشر إلى حكومة العدالة والتنمية بصدد الانتخابات الرئاسية

2. التكامل الداخلي :

يتعلق الأمر بسياسات الداخل، والقدرة على مواجهة ما يفترض أنه مصادر تهديد داخلية، سواء ما ارتبط منها بالتكوين الاجتماعي، أو التكوين الدولي، أو العلاقة بين المجتمع والدولة، أو سياسات الهوية. وهذه مفردات تتطلب سياسات كبرى"، وهو ما يحدث بالنسبة إلى معظم الدول، التي تتفاوت في أدائها، ومن ثم في النتائج المتحصلة لديها كما يعد التكامل الداخلي [1] هدفا من أهداف سياسة الأمن القومي، والسياسة الخارجية تعزز ذلك من خلال زيادة تفاعلاتها الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا من ناحية جغرافية ومن ناحية اجتماعية، فالتخوف من أي انقسامات في التكوينات الاجتماعية يشكل هاجسا لدى صانعي السياسة الخارجية التركية، خاصة في ظل وجود مشكلة الأكراد ومطالبهم بالانفصال [2] ويمثل الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتحقيق التكامل الداخلي بين القوى والتكوينات السياسية والاجتماعية هدفا رئيسا للسياسة العامة في تركيا التي استطاعت أن تواجه تحديات البناء الداخلي والتكامل القومي من خلال فكرة الدولية"، وهي فكرة مركزية في الأيديولوجيا "الأتاتوركية"، ومتضمنة في الدستور، ومن ثم فهي مقولة مؤسسة ذات طابع وجودي في تركيا الراهنة، أي وجود الدولة الهادفة لهندسة تكوين اجتماعي، أو مجتمع بالمعنى الدارج، ويتمحور هدف السياسة الخارجية هنا حول "وحدة الدولة" تجاه النزاعات الانقسامية أو السيادية"، وربما السياسات الإثنية لتكوينات أخرى تبدو أقل نشاطا، وهوية الدولة تجاه النزاعات العابرة لها مثل "العثمنة" و "الأسلمة" وكذلك "الطورانية" ... إلخ. والواقع أن بين هذه وتلك احتمالات، وربما نزعات، جدية للانقسام الاجتماعي والسياسي، وأحيانا العنف الداخلي، وكثيرا ما يحدث ذلك بمواجهة الدولة، وأحيانا يحدث تحت نظرها، وربما بتدبير منها [3]

3. المكانة الإقليمية الدولة النموذج":

الموقع الجغرافي لتركيا جعل أهم أهداف السياسة الخارجية التركية من وجهة نظر مهندسي هذه السياسة أن تصبح تركيا دولة نموذجة، وأن يصبح لها مكانة إقليمية ودولية مؤثرة.

وقد ذكرنا سابقا وجهة نظر وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو حول مكانة تركيا خلال الحرب الباردة، حيث كانت تركيا دولة طرفية ضمن الإطار الإستراتيجي لحلف شمالي الأطلسي "الناتو"، تعتمد على المحيط الجغرافي للتحالف الغربي. لكن المفهوم الإستراتيجي للناتو تطور خلال فترة ما

---

[1] السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغير ، محفوض عاقيل ، الطبعة الأولى ، الدوحة ، المركز العربي للابحاث والسياسات ، ص 78.

[2] السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008، تلولي محمد ، رسالة مجستير جامعة الازهر غزة ، 113

بعد الحرب الباردة، وكذلك فعلت حسابات تركيا لبيئتها الإستراتيجية. والوجود التركي في أفغانستان إشارة واضحة على هذا التغيير، حيث لم تعد تركيا دولة طرفية بعد الآن ،[1] والنموذج هنا هو نظام قيمي ومعياري لما يجب أن تكونه صورة وسياسة تركيا الراهنة لدى الآخرين، وليس لدي أهلها، وإن كان ذلك ضرورية أو واجبة بكيفية أو بأخرى. ويبدو أن النموذج" رسالة مزدوجة في السياسة الخارجية التركية موجهة إلى اتجاهين [2]

أولا: إلى المنطقة الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز والبلقان كبديل للنماذج السائدة لديها أو المقترحة محلية كونها نظما متأخرة بشكل عام على ما تراه تركيا وتراه الدول المتقدمة، فتكون تركيا نموذجا لهم في الاتجاه نحو الغرب، ذلك أن الدول التي تجد في مسار التطور على الطريقة الغربية، ترى في تركيا حالة يمكن دراستها والإفادة من تجاربها.

ثانية: رسالة نحو الغرب الذي يرى ضرورة للتغيير في المنطقة الإسلامية، ويتخوف من البدائل الراديكالية التي تهدده، أو تطرح تحديات محتملة لمصالحه الإستراتيجية في العالم الإسلامي، فتكون تركيا دولة نموذج للغرب تجاه الشرق، ذلك أن الغرب يعدها الدولة المسلمة الوحيدة التي تشهد تجربة ديمقراطية، وتداوة سلمية للسلطة، وانفتاحة ثقافية وتكنولوجية على الغرب، ولذلك يفترض الأتراك أن يحافظ الغرب على دعم التجربة التركية مقابل شرق أوسط وآسيا وسطى يعانيان الاضطراب السياسي والاجتماعي، والانغلاق الثقافي، والاتجاهات المتزايدة للعنف.

وهنا يذكر داود أوغلو أن تركيا وضعت سياستها الخارجية على أساس من القيم. لتحمل ما يترتب على أية جهة عالمية فاعلة من مسؤوليات، وقد وضعت نصب أعينها هدفا وهو أن تعد من البلدان الحكيمة في المجتمع الدولي. حيث إن الحاجة لقيام البلدان الحكيمة بالمهام الأساسية مثل منع الصراعات والوساطة وتسوية النزاعات أو تقديم المساعدة الإنمائية تتضح خاصة في أوقات الأزمات، مثل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم اليوم، أو التحول السياسي الذي تمر به المنطقة. وتركيا بصفتها بلدا حكيما – أي عضو مسئولا في المجتمع الدولي – تطمح إلى تعزيز قدرتها على رسم مسار التطورات من حولها، وتقديم مساهمة قيمة في حل القضايا الإقليمية والدولية

والواضح على الساحة السياسية الإقليمية والدولية أن تركيا "العدالة والتنمية" سعت بشكل كبير وواضح إلى لعب دور إقليمي مميز، لفرض مكانتها الإقليمية، ومن ذلك توسطها في مفاوضات غير مباشرة بين سوريا و "إسرائيل"، وكذلك محاولاتها للعب دور فاعل في الصراع الفلسطيني –

[1] سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية ، داود أوغلو ، 08/07/2010
https://old.egyptwindow.net/ar_print.aspx?print_ID=8894

[2] مرجع سابق ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغير، ص 91.

"الإسرائيلي"، حيث فرضت نفسها على "إسرائيل" بالشراكة مع مصر في العدوان الأخير على غزة 2012م، رغم رفض "إسرائيل" قبل ذلك، لتدخل تركيا كوسيط بينها وبين الفلسطينيين.

الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية تأمين الموارد والإمكانات:

يمثل الاقتصاد السياسي واحدة من المداخل المهمة في تحليل السياسة الخارجية التركية؛ ويعني البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركيز على دورها في حصول الدولة على الريع" المتمثل بالموارد المادية والمعنوية، أي الريع الاقتصادي والسياسي في المقام الأول. وهكذا تصبح السياسة الخارجية وسيلة لتعظيم المكاسب الاقتصادية والتفاعلات التجارية، والحصول على الربيع، ووسيلة لتأمين المدخلات السياسية والأمنية للدولة [1].

وقد اهتم حزب "العدالة والتنمية" اهتمامة مركزية بالوضع الاقتصادي على مدار الخمس سنوات الأولى منذ توليه الحكم في تشرين ثاني/ نوفمبر 2002م، فثمة إحساس بالتغير الذي يشهده العالم، بالاتجاه صوب الواقعية العملية، والاقتصاد هو قلب هذه الواقعية، ولعل الاهتمام بالاقتصاد كان منطقية؛ لأن تركيا قد مرت بأزمة اقتصادية هائلة بدأت في تشرين ثاني/ نوفمبر 2000م، ووصلت ذروتها في شباط/فبراير 2001م، وكان أبرز ملامحها انخفاض الناتج القومي الإجمالي بنسبة 4.9 % خلال عام 2001م، وهو ما كان أسوأ أداء للاقتصاد التركي منذ عام 1945م [2].

لذلك شرعت حكومة حزب "العدالة والتنمية في تنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي وإداري ومالي، بل تغيير العديد من الأطر الإرشادية والمبادئ التوجيهية للعملية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد، وقد انعكس ذلك على الحياة الاقتصادية زيادة في الإنتاج والصادرات، وتحسنا كبيرة نسبيا في مؤشرات الاقتصاد التركي، كما حصلت تركيا على دعم احتياطي خارجي بلغ 25 مليار دولار لدعم برنامج الإصلاح، وقد حققت بذلك نموا اقتصادية مستمر [3].

ويشير رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي إلى أن "الاقتصاد أصبح الآن هو الموجه للسياسة، بعد أن كانت العلاقات الاقتصادية تخضع للاعتبارات السياسية" وقد تميزت السياسة الخارجية التركية بفك الارتباط النسبي بين السياسة والاقتصاد لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية، وهو ما لوحظ في العلاقات بين تركيا وسوريا خلال عقود النزاع الطويلة بينهما. وينسحب ذلك على علاقة تركيا بكل من العراق وإيران .

---

[1] مرجع سابق ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغير ، ص 93

[2] الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا (ظلال الثورة الصامتة) ، غزالي عبد الحليم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ،مكتبة الشروق الدولية ، ص 79.

[3] مرجع سابق ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغير ، محفوض عاقيل ، ص 95

كذلك فإن حكومة حزب العدالة والتنمية" أقرب إلى تبني "الاقتراب الوظيفي" في تعاملها مع قضايا السياسة الخارجية والأمنية، حيث تعطي الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى، لخلق أساس متين يشكل مقدمة لتطوير العلاقات الثنائية السياسية والأمنية، وافساح المجال لمعالجة النزاعات بالأساليب الدبلوماسية، بل وتعزيز قدرات تركيا وإطلاق قدراتها الكامنة المعطلة بما يدعم مكانتها الإقليمية، وقد ظهرت تطبيقات هذا المبدأ في حرص حكومة حزب "العدالة والتنمية" على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لتركيا مع دول الجوار وغيرها تقوم السياسة الخارجية التركية، إذن، بتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي، وتتمثل بالقيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على "الريوع" الاقتصادية المتمثلة بالقرض، والاستثمارات الخارجية، والمساعدات، والهبات الاقتصادية، والتسهيلات، والمستوردات بشروط خاصة ... إلخ. وتنتهج السياسة الخارجية التركية مناهج شتى بغرض الحصول على تلك المكاسب على النحو التالي :

– تأكيد الروابط مع الاتحاد الأوروبي، والسعي الحثيث إلى التوافق مع المعايير الاقتصادية الأوروبية لما لذلك من تأثيرات جدية في الاقتصاد التركي.

– التحالف مع الولايات المتحدة، ويتأتى عنه تسهيلات متعددة ومساعدات مختلفة، ومنها المساعدات العسكرية والتكنولوجية.

– التحالفات الإقليمية ذات الطابع الأمني مثل التحالف مع "إسرائيل"، والتنسيق الأمني مع سوريا خلال العقد الأول في القرن الحادي والعشرين.

– التفاعلات الإقليمية المتعددة مثل العلاقات مع كل من سوريا والعراق والفلسطينيين والإسرائيليين وإيران ودول الخليج العربي... إلخ، بهدف تعظيم فرص التبادل التجاري، والاستثمارات المشتركة، والتسهيلات الاقتصادية، والمعاملات التفضيلية... إلخ.

المطلب الثاني : أدوات السياسة الخارجية التركية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات، وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف. وتكمن أهمية أدوات السياسة الخارجية من كونها عاملا مؤثرة ومحددة لمسار ومعالم السياسة الخارجية نفسها[1] وقد تعددت التقسيمات الأدوات تنفيذ السياسة الخارجية، فهناك من يقسمها إلى ست قنوات، وهي الأداة الدبلوماسية، والعامل الاقتصادي، والإكراه النفسي، والحرب النفسية، والتفتيت الداخلي، والحرب. فيما تكلم آخرون عن أدوات أخرى حيث قسمها "هيرمان" إلى أدوات محددة وهي: الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية،

[1] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط 2 القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1998 ص 91

والعسكرية، والسياسية الداخلية، والرمزية [1] فيما تضع تركيا نفسها فيما سماه وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو ب "عملية التحول التاريخي العظيم"، حيث تسعى لأن تصبح بلا حكيما، وهذا يستلزم كثيرة من التوقعات، ويتطلب أدوات جديدة تفتقر إليها السياسة الخارجية التقليدية لتركيا. لذلك على تركيا الاعتماد على قدرتها، أفرادة وأمة ودولة، لحشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وإذا افتقرت إلى أدوات محددة لتلبية المتطلبات الجديدة لهذه الأهداف، فلابد من تطوير هذه الأدوات وتحسينها للوصول إلى أهداف السياسة الخارجية بكل ثقة [2]

لذلك بعيدا عن التقسيمات النظرية لأدوات السياسة الخارجية، وكون الباحث يدرس السياسة الخارجية التركية – في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية"– فإنه سيدرس هذه الأدوات الجديدة التي يطرحها مهندسو السياسة الخارجية التركية وصانعو القرار في تركيا.

1. التوجه المتكامل للسياسة الخارجية:

تعتقد تركيا أنها بحاجة إلى وضع سياسة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات. ولا يمكن لتركيا أن تدير ظهرها لبعض المناطق أو تفاديها مثلما فعلت في الماضي، فهي تملك هويات إقليمية متعددة، ومن ثم لها القدرة على اتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في نفس الإطار، من مسار السلام في الشرق الأوسط إلى الاستقرار في القوقاز، مع منح الأولوية للقضايا الملحة دون أن تتجاهل الانشغالات السياسة الخارجية الأخرى

على سبيل المثال، فإن الخلاف بشأن الاتحاد الأوروبي وقبرص كان على الأجندة في النصف الأول من العام 2004م، وركزت السياسة الخارجية على العراق في النصف الثاني منه، بينما جاءت مأساة غزة على رأس الأجندة في أواخر 2008م. ومثلما يقول داود أوغلو، من الخطأ الإبقاء على أولوية ما بصورة مصطنعة في منطقة بعينها، وبدل ذلك ينبغي أن يبقى الانخراط التركي متجذرا في مبادئ العمق الإستراتيجي التي لا تزال سلسة ومرنة بما يكفي للرد بصورة ملائمة على التغييرات التي تحدث في أي وقت. وفي سياق هذا النقاش أيضا يعارض داود أوغلو فكرة أن تكون تركيا مذنبة بتغيير المحاور في السياسة الخارجية. وعلى سبيل المثال يمكن أن يعتبر المرء أن اهتمام تركيا كان منصبا على قبرص إذا ما نظر إلى نشاطها في 2004م، أو على الشرق الأوسط إذا ما نظر إلى نشاطاتها الدبلوماسية الكثيفة خلال الحرب على غزة كما تسعى تركيا وراء سياسة متكاملة تجمع كل مجالات السياسة الخارجية وقضاياها في صورة واحدة لصياغة السياسة. ويرفض داود أوغلو فكرة أن تركيا تحولت من محور الغرب إلى محور شرق أوسطي، مؤكدا أنها تحتل مقعدا غير دائم في مجلس الأمن،

---

[1] الرنتيسي محمود ، الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، جامعة غزة ، اكاديمية الإدارة والسياسة للدارسات العليا ، 2013، ص44

[2] مرجع سابق ، داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية

وعضو نشط في مجموعة العشرين، كما أنها تحتفظ بكامل التزامها بمسار العضوية في الاتحاد الأوروبي. وتعد هذه الالتزامات المستمرة بالانخراط مع الغرب، إلى جانب العلاقات الوطيدة مع الشرق، معالم مقاربة تشكل السمات المميزة لتوجه السياسة الخارجية المتكاملة لدى تركيا ويذكر داود أوغلو أن تركيا وفي ظل مرور المنطقة بعمليات تحول ديمقراطي، ستواصل سعيها للحفاظ على التوازن بين تعزيز القيم الديمقراطية، والدفاع عن مصالحها الوطنية تطبيقا السياسة خارجية متكاملة

2. اعتماد السياسة الخارجية على دبلوماسية متوازنة (الأداة الدبلوماسية):

ينتقد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي المستوى المتدني سابقة للانخراط الدبلوماسي التركي في منظمة المؤتمر الإسلامي، ويعزو ذلك إلى الفرصة التي ضيعتها تركيا في إبراز مرشح تركي في موقع الأمين العام للمنظمة عام 2000م. ومن هنا وجهت تركيا سياستها الخارجية إلى مستوى عالي من الاشتراك في انتخاب أمين عام المنظمة في عام 2004م. وكانت النتيجة انتخاب أكمل الدين إحسان أوغلو لشغل هذا المنصب من خلال التصويت الديمقراطي لأول مرة في تاريخ المنظمة [1]

كما شهدت عواصم المناطق المجاورة لتركيا زيارة أكبر عدد من السياسيين الأتراك في السنوات القليلة الأخيرة، وقد هدفت الدبلوماسية المبادرة هذه إلى بلوغ حالة "انعدام المشاكل مع جيران تركيا، ثم انطلقت إلى المرحلة التالية التي سماها داود أوغلو – في أول مؤتمر صحفي له كوزير للخارجية – "الحد الأقصى للتعاون"، حيث تحتضن تركيا اليوم قمما رئيسية للمنظمات الدولية من منتدى المياه والبلدان أقل نموا من المجتمع الكاريبي كما تستضيف أيضا محادثات مباشرة بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط الي سهول اوراسيا ومثال ذلك بين إسرائيل وسوريا وبين أفغانستان وباكستان .[2]

3. التواجد الدائم في الميدان الحضور على الأرض:

تعتقد تركيا أنها لابد أن تظل موجودة وحاضرة دائما على الساحة الإقليمية والدولية، ولاسيما في أوقات الأزمات، فمثلما يقول داود أوغلو: لابد لتركيا أن تكون في الميدان سواء كان ذلك في الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو القوقاز، وبمنظورها ورؤيتها التركية

كما أشار الرئيس التركي عبد الله غول إلى أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة، يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة

على ما يجري حولها، وهي جزء يتأثر بما يجري في محيطها وتؤثر به، ولعل غزو العراق كان نموذجة لذلك. كما أطلق أردوغان شعار أن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة، بل يجب أن تكون لاعب على أرض الملعب وقد نفذت هذه الآلية في عدة حالات، كان آخرها الأزمة الروسية –الجورجية، وأزمات قطاع غزة وخصوصا عام 2012م، حيث زار رئيس الوزراء رجب

---

[1] أراس . بولنت ، جواد الحمد، التحول التركي تجاه المنطقة العربية ،2012 ، ط 1 ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ص 21

[2] اراس ، التحول التركي تجاه المنطقة العربية ، مرجع سابق ، ص 22

طيب أردوغان جورجيا وأذربيجان وروسيا قبل أي زعيم آخر في المنطقة وفي أوروبا، وعرضت تركيا أرضية للاستقرار، وأدارت بحذر أزمة محتملة بين الناتو وروسيا في البحر الأسود. كما زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أربعة بلدان عربية في أعقاب هجوم "إسرائيل" على قطاع غزة عام 2008م مباشرة، وقاد فريق تركي برئاسة داود أوغلو، وزير الخارجية، دبلوماسية مكوكية بين دمشق والقاهرة خلال الأزمة ، إضافة إلى الجهود الكبيرة لتركيا بالتعاون مع مصر وقطر في العدوان الأخير عليها عام 2012م، حيث زار داود أوغلو شخصية غزة أثناء العدوان مع وفد جامعة الدول العربية.

4. سياسة متساوية الأبعاد ومحتوية للجميع:

بمعنى الوقوف على مسافة متساوية من جميع الأطراف، حيث ترى تركيا أنه ينبغي عليها ضم جميع اللاعبين الفاعلين ذوي العلاقة في ائتلاف واسع لحل المشاكل وصياغة المبادرات، وبهذا تواصل تركيا دبلوماسيتها بعناية واعتدال، ويحافظ صانعو السياسة الأتراك على مسافة متساوية من جميع اللاعبين، ويتجنبون الاشتراك في أي تحالفات أو تكتلات إقليمية، وتستجيب سياسة تركيا الشاملة، وهذه السياسة متساوية الأبعاد المحتوية للجميع تطمئن اللاعبين الإقليميين، وتؤكد لهم على طبيعة الدور البناء للسياسة التركية .[1]

5. الأداء الشامل في السياسة الخارجية:

سعت تركيا إلى توظيف المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية، حيث عملت على إشراك المنظمات المحلية غير الحكومية، والهيئات الاقتصادية، والمنظمات المدنية في الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية، وسعت لحفز دعمهم للخط النشط الجديد في السياسة الخارجية. وقد أدى التأثير الإيجابي الذي تتمتع به السياسة الخارجية الجديدة إلى اتساع دور هذه المؤسسات والمنظمات في صناعة السياسة الخارجية، وأصبح هذا الدور الجديد لهذه المؤسسات جزء من فكرة الأداء الشامل والكلي للسياسة الخارجية التركية، بالمقارنة مع الماضي الذي كان لا يسمح فيه لهذه المنظمات بالمشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية ، كما أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي. ورغم كونها في الأساس عضوا في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصبة على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، نظرا لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، ولاسيما بعد غزو العراق وأفغانستان. وتجلى كما ذكرنا سابقا إيلاء تركيا أهمية لمنظمة التعاون الإسلامي في سعيها لانتخاب تركي لأمانتها العامة. كذلك شاركت تركيا في مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية على النحو التالي:

[1] أراس ، مرجع سابق ، ص 30.

– حصلت تركيا على مقعد غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعضوية مراقب في كل من الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية واتحاد الدول الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية

– كما أنها من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا، ولم تتخلف تركيا عن المشاركة في الاتحاد العام من أجل المتوسط" الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 14 تموز/يوليو 2009م.

– المشاركة في قوات حفظ السلام، حيث لم تتردد تركيا في أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، حيث شاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان تموز/يوليو 2006م، وتستعد للمشاركة في قوات سلام إلى الصومال. كما أعلنت عن استعدادها للمشاركة بل ربما قيادة أية قوة مراقبين يتفق عليها في غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار.

6. الانفتاح الاقتصادي "الأداة الاقتصادية":

تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى. وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات. ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، واعطاء أفضليات تجارية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية[1]

وقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في تشغيل السياسة الخارجية التركية، ونظرا لأن تركيا وضعت لنفسها هدفا أن تكون من أكبر عشر اقتصاديات في العالم بحلول عام 2023م، فإنها تدرك جيدة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية [2]

وقد برز الدور التركي صاعدة بقوة على الصعيد الاقتصادي، وعلى الرغم من أن المحور الأساسي للاقتصاد التركي بقي هو الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ 52% تقريبا من حجم تجارتها الخارجية، وروسيا شريكها التجاري الأول على صعيد الدول، فإن حجم التجارة بين تركيا والدول العربية تنامي بشكل قوي في عهد حزب "العدالة والتنمية" أكثر من ثلاث مرات. وبرز في ذلك حجم الاستثمارات العربية في تركيا على صعيد الاتصالات، والمواصلات، والطاقة، والعقارات، وقطاع البناء. ووقعت تركيا اتفاقية تعاون ثنائي مع معظم الدول العربية، وكذلك مع منظمات إقليمية عربية مثل مذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي في العام 2008م. وقد شهد الميزان

---

[1] سليم محمد، مرجع سابق ، ص 92

[2] فيدان حقان ، رئيس أجهزة الاستخبارات التركية ، عمل قيد الإنجاز : **مقال السياسة الخارجية التركية الجديدة** ، ترجمة شادي عبد الوهاب ، مجلة سياسة الشرق **الأوسط**

http://law.uobabylon.edu.iq/service_showrest.aspx?pubid=5725

التجاري التركي انفجار كبيرة في حجم الصادرات والواردات مع العالم في نهاية 2008م تجاوز 300 مليار دولار، بعدما مرت تركيا بأسوأ أزمة اقتصادية في العام 2001م

كما أن لتركيا مشاركة فعالة في المساعدات الإنمائية الدولية، حيث تجاوزت المساعدة التي تقدمها تركيا للتنمية 700 مليون دولار أمريكي عام 2008م، وبدأت تبرز في الأمم المتحدة على أنها واحدة من الدول المانحة وآثار المشاركة في المساعدات الإنمائية واضحة جلية على مستوى القضية الفلسطينية، فالمشاريع التنموية التركية في الضفة الغربية وقطاع غزة كثيرة، وفي مقابلة للباحث مع السفير الفلسطيني في أنقرة السيد نبيل معروف، أكد السفير التعاون الكبير والمستمر للجمهورية التركية في هذا المجال للقضية الفلسطينية على جميع الأصعدة. وقد حضر الباحث مع مجموعة من الناشطين الفلسطينيين محاضرة بتاريخ 22 آذار/مارس 2013م للسيد ثريا بولاط نائب رئيس مؤسسة تيكا – الوكالة التركية للتعاون والتنسيق في أنقرة، أثناء زيارة شبابية لتركيا، استعرض بولاط خلالها آليات دعم الحكومة التركية **للقضية الفلسطينية** في هذا المجال، كما استعرض مجموعة من المشاريع التنموية التي نفذتها وتنفذها الحكومة التركية في أراضي السلطة الفلسطينية، والتي من بينها المستشفى التركي بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بغزة.

وأخيرا، يمكن تحليل السياسة الخارجية التركية خلال فترة حكم حزب "العدالة والتنمية" في ثلاث فترات مختلفة، بناء على ثلاثة تحديات إقليمية ودولية في العقد الأخير :[1]

الفترة الأولى منذ حكم حزب العدالة والتنمية"، تبنت النخب السياسية الجديدة نموذج سياسة خارجية جديدة تعطي الأولوية القصوى للتكامل والتعاون مع الدول الإقليمية، خاصة في مجالات الاقتصاد والدبلوماسية التي ستحول السياسة الإقليمية من التفاهم المدفوع بالمصالح الأمنية المشتركة إلى علاقة أكثر مرونة ذات قيم مشتركة. لقد كانت سياسة التصوير المشاكل" في هذه الفترة بمثابة حجر الأساس في منهج السياسة الخارجية التركية، فأعادت صياغة أنشطتها الإقليمية في الشرق الأوسط، وتراجعت تدريجيا عن الخطاب السياسي التقليدي للنخب البيروقراطية "الأتاتوركية". ومع ذلك، مثلت حرب العراق في 2003م تحدية مباشرة لأولويات السياسة الخارجية الإقليمية التي تشكلت في ظل مبدأ سياسة المشاكل الصفرية، فقوضت أعمدة خطابها السياسي بشأن النظام الإقليمي، ومن خلال استخدام الدبلوماسية متعددة المستويات والأبعاد على المستوى الإقليمي والدولي، ساندت تركيا باستمرار التكامل الإقليمي للعراق، وحاولت بناء تفاهم مشترك وآلية دبلوماسية جماعية لاحتواء أزمته. ومن خلال الابتعاد عن التدخل بقيادة الولايات المتحدة، وسعت تركيا علاقاتها مع دول المنطقة بقدر بالغ من العناية.

1 يشيلطاش مراد تليجي ، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية ، ترجمة عاطف معتمد و عزت الديان ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ص3

الفترة الثانية من حقبة حزب العدالة والتنمية"، ومع تزايد قوة تركيا الاقتصادية ودورها كوسيط سلام في المنطقة، بدأت أنقرة في تعميق علاقاتها مع الشرق الأوسط. وتزايدت "الاستقلالية الإستراتيجية" لتركيا في هذه الفترة تدريجيا بفضل تنويع أنشطة السياسة الخارجية مع مختلف المناطق، ومع ذلك وجه الحلفاء الغربيون انتقادا ل "سياسة الانخراط الجديدة التي اتبعتها تركيا، فضلا عن الانتقاد المستمر الذي وجهته المعارضة المحلية تجاه ما اعتبرته تغييرا في "المحور الجيوستراتيجي" وانصرافا عن التحالف الطويل المنتظم مع الغرب. وأدى انتقاد تركيا الرسمي لإسرائيل"، وموقفها الإستراتيجي المختلف في المسألة النووية الإيرانية، وعلاقتها الوثيقة مع حماس، إلى زيادة حدة انتقاد سياسة التغيير المحور الإستراتيجي"، وما إذا كانت تركيا تعمل كشريك للغرب في الشرق الأوسط، أم أنها تمنح أولوية للشرق الأوسط على توجهها الغربي. وبالرغم من الانتقادات الحادة من جانب أطراف داخلية وخارجية لتغيير أنقرة بوصلة سياستها الخارجية، إلا أنها حافظت بنجاح على سياسة المشاكل الصفرية كمحدد رئيس الأنشطة سياستها الخارجية.

الفترة الثالثة من حقبة حزب "العدالة والتنمية"، حدث تغير في كل من السياسة الخارجية التركية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية. فمبدئيا، كانت تركيا تخطط لتكثيف علاقاتها مع الدول العربية، وتحاول تحقيق نموذج "التكامل الإقليمي". وكان ذلك جليا في أنشطة أنقرة التي تهدف إلى المزيد من التكامل في المنطقة، مثل إلغاء تأشيرات الدخول مع عدد من الدول العربية، وتأسيس "مجالس تعاون إستراتيجي رفيعة المستوى" مع الدول الإقليمية الرئيسة، وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة. وكانت تركيا تهدف من خلال هذه الأنشطة إلى إحداث تغيير في سياسة "الأمر الواقع" في الإقليم.[1] وقد شكل الربيع العربي في 2011م تحديا حقيقيا الإستراتيجية السياسة الخارجية التركية؛ فقد كانت الثورات في العالم العربي مرغوبة، ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة. وكان هذا هو السبب في أن حكومة أردوغان في البداية لم تكن حاسمة بشأن كيفية الاستجابة لهذه الانتفاضات الشعبية، مثلها في ذلك مثل حكومات معظم دول العالم. ومع ذلك، كان هناك شيء واحد واضح، ألا وهو الوقوف في صف المطالب الشعبية المشروعة في هذه الدول. ومع ذلك، اختلفت طريقة إظهار هذه المساندة من حالة الأخرى. وكان هذا يوضح كيف استجاب أردوغان فعلا للتحديات التي واجهت سياسته الخارجية في المنطقة نتيجة الصحوة العربية، حيث انحاز إلى الشعوب التي كانت تثور ضد الديكتاتوريات المدعومة عبر عقود طويلة.

[1] يشيلطاش ، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات **الإقليمية** ، مرجع سابق ص 4

الفصل الثاني :

أهمية القضية الفلسطينية في القضايا الدولية

المبحث الأول : سمات القضية الفلسطينية وتأثيرها علي السلوك الخارجي للدول الاقليمية

المطلب الأول : القضية الفلسطينية وتأثيرها علي السلوك الخارجي لإيران

تتكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية من قوميات وأديان وطوائف متعددة ولها مصالحها القومية وتطلعاتها، مما أنتج خليطاً بين المصالح القومية والاعتبارات الإسلامية، انعكس على التوجهات السياسية وأنتج تيارات مختلفة ممتدة ما بين (المحافظ التقليدي، محافظ أصولي ثوري، إصلاحي معتدل، وإصلاحي متطرف)، لذا فإيران تحوي كل ألوان الطيف السياسي الممتدة ما بين أقصى التمسك بالمصالح الوطنية القومية دون الاعتبار للمبادئ الدينية والمذهبية، وأقصى الحماسة للاعتبارات المذهبية والدينية دون إعطاء المصالح القومية الاهتمام الكافي .[1]

العلاقة بين إيران وتعقيدات القضية الفلسطينية تخضع لعاملين رئيسيين يمثلان جوهر السياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية، هما ثوابت الثورة، ومصالح الدولة "الأمن القومي"، وهذا ما مثَّل معضلة للتعامل مع القضية الفلسطينية، فإيران تجد صعوبة في الجمع بين الثوابت الثورية ومصالح الدولة؛ لأن النظام الإيراني يريد صك معادلة تبقيه لاعباً أساسياً في القضية الفلسطينية دون الإضرار بمصالحه القويمة.[2]

1. ثوابت الثورة

الثورة الإسلامية وثوابتها تتعامل مع فلسطين وقضيتها وفق ثلاثة مرتكزات أساسية:

- تتعامل الثورة الإيرانية مع قضية فلسطين باعتبارها أهم قضايا العرب والمسلمين بالمعنى الاستراتيجي ، وقد أثبتت تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قدسية قضية فلسطين، ففي أحد تصريحاته اعتبرها القضية الأهم في هذا العصر، وهي أكبر ظلم عرفه التاريخ ، وأكد نجاد أن الصهيونية تشكل خطراً كبيراً على العالم كله، وأن القضية الفلسطينية وغزة أهم قضية في عالم اليوم للمسلمين ولجميع الشعوب .[3]
- دعم القضية الفلسطينية يشكل مصدراً مهماً جداً من مصادر مشروعية الثورة الإسلامية وشرعية نظام الحكم في إيران فإن أي تغييرات إستراتيجية على أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية في ظل غياب أي تحول في السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط من شأنه أن يفقد الثورة الإسلامية معناها ويضع الجمهورية الإسلامية في خطر أخلاقي مما سيعيد إيران لهويتها أثناء حكم الشاه فقد أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن

---

1 إدريس، محمد. إيران والأمن القومي العربي، الدوحة، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ، 2011 ص 53.

2 طافش عبد القادر، إيران والقضية الفلسطينية: الوقاع والمتغيرات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/12/2012121373958469610.html

3 عبد القادر طافش ، نفس المرجع

"دعم الشعب الفلسطيني هو أحد سياساتنا الخارجية على أساس رفض الاضطهاد والتسلط، وقد رفعت شعارات ترفض فيها التدخل الأمريكي ، بل اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية هي "الشيطان الأكبر"

- القضية الفلسطينية ستبقى ضمن اهتمام وتركيز السياسة الخارجية الإيرانية ما دامت إسرائيل قائمة، وأن حل القضية يكون بإنهاء إسرائيل من خارطة الشرق الأوسط، وذلك لن يتم إلا بدعم الفلسطينيين بالمال والسلاح باعتباره واجبة إسلامية مقدسة، ولذلك تربعت القضية الفلسطينية على قمة الخطاب الثوري الإيراني قبل نجاح الثورة بإزالة نظام الشاه، فكانت دعوات الخميني لتحرير إيران من الاستعمار متزامنة مع شعارات ثورية تدعو التحرير فلسطين فقد رفع شعار "اليوم إيران وغدا فلسطين"، ولهذا الغرض أصدر الخميني في شهر أكتوبر 1968 فتوى دينية بشأن تخصيص جزء من الخمس (وهي ضريبة زكاة دينية) المساعدة المقاتلين الفلسطينيين، وكان المستفيد من هذه الفتوى ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية ولم يكونوا من الشيعة أو تيار إسلامي [1]

إذا فالأبعاد الثورية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تضع فلسطين وقضيتها، ودعم المقاومة، في مقام استراتيجي مهم، مما جعل القضية تحتل مكانة مميزة في سياسة إيران الخارجية على مستوى منظومة القيم الأيديولوجية، وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها، الأمر الذي دفع إيران المعارضة عمليات التسوية؛ فأصبحت معارضة رئيسية في الإقليم للعلاقات مع إسرائيل التي لا تعترف بوجودها ، مما سبق يظهر لنا أن سياسة إيرانية الخارجية، وبسبب تأثير ثوابت الثورة عليها؛ ستتوجه في التعاطي مع فلسطين وقضيتها في اتجاهين:

الأول: يقتضي ضرورة تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي لمن يمثل مشروع المقاومة كطريق التحرير أرض فلسطين التاريخية، وهذا ما جعل إيران عرضة للمكائد، فقد ظهر ذلك بوضوح خلال الاضطرابات التي اندلعت عقب انتخابات عام 2009 وتبين أنها نشبت في جزء كبير منها تنفيذا لمخطط أمريكي إسرائيلي[2] حيث شهدت الساحة الإيرانية توجها غير مسبوق من المعارضة فقد تصاعدت شعارات التبرؤ من المقاومة في لبنان وفلسطين بدعوى تغليب المصالح الوطنية، إلا أنه وبرغم تلك الضغوط الشعبية

1 غريب أمل، التزام إيران بالقضية الفلسطينية: الأيديولوجيا والأمن القومي وأمن الهوية . دراسة.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة 2011 ، ص 65

2 غريب أمل ، نفس المرجع ، ص67

للمعارضة لم تتغير وجهة القيادة الإيرانية من القضية الفلسطينية، بل تصاعدت وتيرة التصنيع الحربي والمناورات التي تهدف إلى تحقيق الردع تجاه أي عدوان إسرائيلي متوقع [1]

أما الثاني: فيتمثل في رفض مشروع التسوية السياسية والمفاوضات مع إسرائيل [2]،

وبرغم أن ذلك يعرض إيران للتهديدات الأمنية الخارجية والاضطرابات الداخلية على المدى المتوسط ويقوض بعض مصالحها الإستراتيجية على المدى القصير، إلا أن الوفاء بالمبادئ الأيديولوجية للجمهورية يجعلها تجني المكاسب على المدى الطويل، وذلك أن تاريخ إسرائيل في التدخل بالشؤون الإيرانية يجعلها في مقام التهديد المستمر لأمن إيران القومي، كما أن طهران ترى في مقايضة الولايات المتحدة بشأن فلسطين وسيلة للحفاظ على أمنها القومي من الاضطرابات الداخلية وضمان لتحقيق أهدافها الإستراتيجية من دون قيود [3]، وهذا ما يفسر لنا احتضان إيران للمقاومة الفلسطينية خصوصا حركتي حماس والجهاد الإسلامي، على الرغم من اختلاف البعد المذهبي وتوتر وتأزم العلاقة مع السلطة الفلسطينية في بعض المراحل.

2. مصالح الدولة الأمن القومي:

اضطرت إيران الدولة للنزول بسقف توجهاتها وتعاملها مع القضية الفلسطينية، على قاعدة أن التعامل في علم السياسة يأتي ضمن دائرة الممكن، وليس ضمن دائرة التنظير الفكري والمعرفي والثوري وأن لكل دولة مصالحها القومية التي تتحكم فيها عوامل كثيرة، منها أن إيران بسعيها كدولة إقليمية يستوجب عليها التكيف مع المعطيات السياسية الإقليمية والدولية وهذا قد يضفي بعد أكثر توازنة وواقعية في تعامل إيران مع القضية الفلسطينية وعدم غلق أبواب التعامل مع السلطة الفلسطينية ومحاولة التعامل مع الكل الفلسطيني الذي يمثله الشعب الفلسطيني.

تكمن مصالح إيران الإستراتيجية وأمنها القومي في الحفاظ على نفوذها في المنطقة، وبقاء واستمرار القوة الإيرانية، وفرض إرادتها كطرف رئيسي في معادلة توازن القوى وصياغة شكل نظام الأمن الإقليمي، ومن أهم ما يحقق ذلك هو الاستمرار في تطوير برنامجها النووي، والثبات على سياساتها تجاه إسرائيل المتمثلة في الاستمرار بدعم حركات المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين [4]

فالمواقف الإيرانية لم تنبع من منطلقات إسلامية فحسب، بل إن إيران سعت ومن خلال قضية الصراع العربي – الإسرائيلي إلى أن تكون أحد أطراف هذا الصراع حتى وإن كان بشكل غير مباشر، والبحث عن موقع ودور إقليمي لها في المنطقة بحكم صراعها مع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة،

1 إسحق، جاد، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 . بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ص 32

2 طافش عبد القادر، إيران والقضية الفلسطينية: الوقاع والمتغيرات، مرجع سابق

3 غريب أمل، التزام إيران بالقضية الفلسطينية مرجع سابق ، ص 28.

4 عبيدي، حسني، قطر اليوم: المسار الفريد لإمارة غنية .باريس: ميشالون ، 2013

وربط قضاياها الخلافية مع الغرب مع هذه القضية وقضايا أخرى في المنطقة، لإيجاد حلول تتوافق مع المصالح الإيرانية القومية [1]

وفي هذا السياق يجدر الإشارة إلى ما طرح في نهاية ديسمبر 2007 في واشنطن من خلال تقرير القناة ال بي بي سي وسمي ب "الصفقة الكبرى"، التي تشمل حصول طهران على ضمانات بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستمتنع عن القيام بأي نشاط يهدف إلى تغيير النظام في إيران، مقابل تخليها عن التزامها بالقضية الفلسطينية، وعن دعمها لحركات المقاومة الفلسطينية وحزب الله، وغيرها من التنازلات [2]، إلا أن إيران نفت ما جاء في التقرير، الذي جاء فيه: أن إيران منذ عام 2003 (فترة حكم التيار الإصلاحي) عرضت على الولايات المتحدة وقف مساعداتها لحزب الله وحركة حماس، وكان ذلك وفق القناة عبر رسالة سرية أرسلت إلى الإدارة الأمريكية، من خلال الممثلية السويسرية في طهران، وقد تضمنت هذه الرسالة أيضا قبول إيران بالمبادرة للسلام، وإقناع حماس وحزب الله بوقف العمليات ضد المدنيين في إسرائيل؛ مقابل إبطال الولايات المتحدة لكل العقوبات ضد إيران، والاعتراف بحقها في امتلاك تكنولوجيا نووية وبيولوجية وكيميائية سلمية بدون قيود، والاعتراف بمصالح إيران المشروعة في المنطقة، والتوقف عن محاولات الإطاحة بالنظام [3]

إذا كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تسعى للتوصل إلى عقد صفقة كبرى مع الولايات المتحدة فمن شأن ذلك أن يفقد الجمهورية هويتها الأيديولوجية كوطن مستقل يسعى لتحقيق العدالة، لأن الهوية السياسية هي العنصر المهم في بقاءها، هذه الهوية القائمة على أيديولوجيا ثورية، مما يؤدي لزوال هذا الكيان ذي الأيديولوجية الثورية حتى لو حافظ على كيانه السياسي التنظيمي .

المطلب الثاني : القضية الفلسطينية و تأثيرها علي السلوك الخارجي لتركيا

عرف الموقف التركي من القضية الفلسطينية تطورا ملحوظا . فقد كان الموقف التركي من القضية الفلسطينية مثار جدل و منشأ الخلاف الأساسي بين العرب و تركيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك بالموازاة مع اشتداد التقارب التركي الإسرائيلي الرسمي مباشرة بعد قيام الكيان الصهيوني واعتراف تركيا به عام 1949 و من أهم المواقف التي أثارت الجدل بعد اعتراف تركيا بإسرائيل تصويتها إلى جانب القرار رقم 194 –3 الذي يدعو إلى تأليف لجنة توفيق في فلسطين عام 1948 و افتتاح سفارة لها في تل أبيب في 9 مارس /آذار 1950، ووقوف تركيا إلى جانب الغرب محتجة على قرار مصر منع مرور

1 عبيدي، حسني، قطر اليوم، مرجع سابق

2 غريب أمل، التزام إيران بالقضية الفلسطينية ،مرجع سابق ، 81

3 مشعل، أحمد، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 . بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ص 14

السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس عام 1951.و خطاب رئيس الوزراء التركي آنذاك عدنان مند ريس في واشنطن و الذي جاء فيه لوم للعرب و قال فيه لقد حان الوقت للاعتراف بحق إسرائيل في الحياة [1]
و لكن بعد إعدام عدنان مندريس و في فترة الستينات السبعينات و الثمانينات عرف الموقف التركي تجاه العرب و القضية الفلسطينية تحولا إيجابيا فقد احتجت تركيا في الأمم المتحدة ووقفت ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية و في 22 جوان /حزيران 1967 خاطب وزير الخارجية التركي "إحسان صبري جاغليا نفيل" الهيئة العامة للأمم المتحدة قائلا إن الحكومة التركية تعلن أنه لا يمكن قبول اغتصاب الأراضي عن طريق القوة و من الضروري أن تصر الأمم المتحدة على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها "[2]

وفي نهاية السبعينات اتخذت تركيا موقفا سجل لها في التاريخ من القضية الفلسطينية و هو إقامة حكومة "بولنت أجاويد" في تشرين الأول /نوفمبر 1979 علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية و سمح لها بفتح مكتب في أنقرة و بعد نحو تسعة أشهر احتجت تركيا بشدة على ضم إسرائيل للقدس المحتلة و سحبت القائم بأعمالها من تل أبيب و أبقت التمثيل الرسمي على مستوى السكرتير الثاني[3]. إن هذا الموقف كان أهم العوامل التي ساهمت في التقارب التركي العربي بعد عدة عقود من القطيعة.

إثر انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الثاني (نوفمبر 1991 بين الدول العربية و الكيان الصهيوني رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في 23 من نفس الشهر بهذا المؤتمر، واعتبره خطوة هامة في طريق السلام، و أكد البيان على أنه لا يمكن تأسيس سلام عادل و دائم في المنطقة دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 و دون الاعتراف بالحقوق الكاملة و المشروعة للشعب الفلسطيني بالإضافة إلى تأسيس الدولة الفلسطينية مع الإقرار بحق إسرائيل في الوجود و العيش ضمن حدود آمنة.

- مساهمة تركيا بمليوني دولار لصالح صندوق إعمار غزة أريحا إثر زيارة الراحل ياسر عرفات إلى أنقرة في 25-26 أيلول سبتمبر 1993 بعد الاعتراف المتبادل بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية في 16 أيلول/سبتمبر 1993.

و استمرارا لتبلور الموقف التركي أكثر فأكثر تجاه القضية الفلسطينية زار الرئيس التركي "سليمان ديميريل "غزة في 1993/07/16 و أجري مباحثات مع الرئيس الراحل ياسر عرفات و أكد

1 وليد رضوان،تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1950-2000م ، بيروت شركة مطبوعات للنشر والتوزيع 2005، ص 108

2 روبينس فيليب ،تركيا والشرق الأوسط . ترجمة : ميخائيل نجم الدين. قبرص:دار قرطبة للنشر والتوزيع، 1993 ص 98

3 رضوان وليد،العلاقات العربية التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية –التركية نموذجا.بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006 ، ص 108

"ديميريل" خلال هذه الزيارة أهمية تحقيق السلام الشامل و العادل في المنطقة من خلال حل القضية الفلسطينية و استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، في حين شدد الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" على أهمية الدور التركي في عملية السلام و أن "ديميريل" يقوم شخصيا بدور فعال للحفاظ على المسيرة السلمية....[1].

إن حرص تركيا على أن تكون على المسافة واحدة نين أطراف النزاع يجعلها من حين الآخر تتبنى مواقف لصالح القضية الفلسطينية و ذلك لإسترضاء الأطراف العربية الصديقة من جهة ،ومن جهة أهم، إسترضاء عامة الشعب التركي المسلم الذي طالما عبر عن مواقفه تجاه القضية الفلسطينية.

و خلال انتفاضة الأقصى عام 2000 أبدت الحكومة التركية تعاطفا كبيرا مع الفلسطينيين و في مطلع العام 2001 واصلت تركيا تنسيقها و تعاونها العسكري مع إسرائيل حيث قام رئيس الوزراء الإسرائيلي أريال شارون بزيارة إلى أنقرة في الأسبوع الأول من أوت إلا أن لقاءه مع الرئيس التركي احمد نجدت سيزر حمل له بعض المفاجئة حيث خاطبه سيزر بنبرة حادة قائلا: " أحدا من البشر لا يمكنه قبول قتل الأطفال الفلسطينيين و يجب وضع حد خصوصا لقتل الأطفال"[2]

كما أن رئيس الحكومة التركي "بولنت أجاويد" دافع عن "عرفات" حين رفض اتهام شارون له بالوقوف وراء ما يحدث من أعمال يقول شارون أنها إرهابية .[3]

كان تصرف أجاويد" حادا و مخجلا لشارون و الدافع الرئيسي لهذا التصرف الضغط الشعبي على حكومة أجاويد العلمانية على اتخاذ مواقف واضحة من الجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين الأبرياء وخاصة أن تلك الفترة كانت تركيا تستعد للانتخابات البرلمانية.

---

1 مرجع نفسه ، ضوان وليد ، ص 333

2 مرجع سابق ، العلاقات العربية التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية_التركية نموذجا ، ص 362

3 المرجع نفسه ، 362

المبحث الثاني: تطور الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي

علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية تميزت بعدة مراحل بدايتا من قيام إسرائيل والحروب العربية الإسرائيلية وتغير المواقف من مرحلة الى أخرى حزب الظروف

المطلب الأول: علاقة تركيا التاريخية بالقضية الفلسطينية:

منذ سنة 1516، خضعت فلسطين إلى حكم الأتراك العثمانيين حتى عام 1917، كما سمح لأهلها من المسلمين واليهود أن يمارسوا معتقداتهم الدينية بكل حرية وحصلوا على كل حقوقهم المدنية[1].

تحققت عدة انجازات كثيرة في العالم الإسلامي آنذاك، في عهد السلطان سليم وابنه خلفه الملقب بي القانوني وحظيت مدينة القدس باهتمام خاص حيث قام السلطان سليمان بتجديد سور القدس وتجديد عمارة قبة الصخرة وإعادة تبليطها، كما قام ببناء جدران الحرم وأبوابه، ولم يقف الاهتمام والتجديد على السلطان ووزرائه بل قامت زوجته الروسية الأصل بإنشاء التكية المعروفة بتكية خاصكي سلطان، التي آوت طلاب العلم، وقدمت وجبات الطعام للفقراء من مدينة القدس ، كما عمل العثمانيون على تطوير المدينة، وتسهيل تواصلها مع باقي مدن وموانئ فلسطين حيث تمت إضاءتها وأنشئت الطرقات ورصفت شوارعها الداخلية ،كما حفرت الجور الامتصاصية لتصريف مياه الأنهار وثم مد خط سكة حديد سنة 1892 بين القدس وميناء يافا، كما ربطت القدس بخطوط التلغراف مع مصر وبيروت وأوربا وزودت بالكهرباء سنة 1914[2].

بعد عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال السويسرية سنة 1897. الامر الذي دفع الدولة العثمانية للقيام بعدة إجراءات قبل المؤتمر وبعده، ومنها: إنشاء مجلس بلدي في القدس سنة 1863، وكان المجلس الثاني الذي تشكل بعد مجلس بلدية اسطنبول وجعل فلسطين ولاية مستقلة عن سوريا سنة 1872، كما تم تثبيت القدس كمتصرفية مستقلة عن ولاية سوريا سنة 1874، وضم قضاء الناصر إلى متصرفية القدس، وفصل عن ولاية بيروت وذلك بسبب استخدام رؤساء اليهود والسماسرة الطريق لتهريب اليهود المهاجرين غير القانونيين الواصلين إلى ميناء بيروت[3].

1- سميرة سليمان ، إمبراطورية دان لها العالم وخذلها السلاطين ، شبكة الإعلام العربية (محيط) ، 2009/03/04 ، أنظر:
https://goo.gl/Cb88vw

2- خليل الصمادي ، القدس في العهد العثماني ، موقع مؤسسة فلسطين ، أنظر :
https://goo.gl/WrxoQ4

3 حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي ، جامعة الجزائر 03 دالي براهيم ، 2012 ، ص 106.

حاول اليهود الهجرة إلى بيت المقدس، ولكنهم كثيرا ما كانوا يصطدمون بموقف السلطات العثمانية التي كانت حائلا دون أطماعهم، وعلى الرغم من تعاطف العثمانيين مع اليهود الناجين من المذابح الاسبانية، والسماح لهم بالسكن في أي البلاد، إلا أنهم منعوهم من دخول الأراضي المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف..وعلى الرغم من الاهتمام العثماني وحرصهم على ارض فلسطين والقدس تحديدا، فان مجرى الأحداث في الدولة العثمانية أسهم إلى حد ما في زيادة عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين وحيازة الأراضي. إذ دفع الفساد الإدارة في اسطنبول وفي المصرفيات، علاوة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية، في دفع البعض لبيع أجزاء من أراضيهم وممتلكاتهم. ولكن في المقابل تصدى بعض رجال الإدارة لوقف تيار الهجرة والتشدد في مراقبة انتقال الأراضي لليهود والأجانب[1].

ان اول دعوة يهودية إلى فلسطين كانت سنة 1665 على يد يهودي تركي يدعى شبتاي تزفي shabfetae tzvi الذي بدا بجمع اليهود وتنظيمهم وتنبيههم إلى الهجرة نحو فلسطين، وعندما أمر السلطان العثماني بالقضاء على هذه الحركة أمر شبتاي أتباعه بالتظاهر بالإسلام والعمل بسرية لتحقيق أهدافهم وعرفوا باسم يهود الدونمة، ومع مرور الزمن وصلت أعداد منهم إلى مناصب رافعة في الدولة والجيش، هيأت لهم ما كانوا يصبون إليه، ولاسيما في عهد الضعف الذي مر على الدولة العثمانية[2].

لقد سبب رفض السلطان عبد الحميد الثاني بإسكان وتوظيف المهاجرين اليهود في فلسطين في اثارة أوربا ضده، حيث كانت تريد تصدير مشكلة اليهود التي كانت تعاني منها إلى الدولة العثمانية*.
و حاول ثيودور هرتزل theodor hertzl مؤسس الحركة الصهيونية إقناع الدولة العثمانية ببيعه فلسطين وإعطاء اليهود حكمهم الذاتي تحت السيادة العثمانية، وفتح أبواب الهجرة اليهودية إليها مقابل عروض جد مغرية، كانت الدولة العثمانية في أمس الحاجة إليها، إلا أن السلطان عبد الحميد وقف سدا ضد رغبات اليهود، ورد على اقتراح هرتزل قائلا:

أنصحه ألا يسير أبدا في هذا الأمر لا اقدر أن أبيع ولو قدما واحدا من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي ولقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها من ...ليحتفظ اليهود: فإذا أقسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثتنا ولن أقبل بتشريكنا لأي غرض كان[3]. بعد هذا الموقف أكد هرتزل أنه يفقد الأمل في تحقيق أمال اليهود في فلسطين، وأن اليهود لن

1 - محمد صالحية ، مرجع سابق ، ص ص . 19 – 20 .

2 -خليل الصمادي ، مرجع سابق .

*- للمزيد من التفاصيل: مصطفى عاشور ، عبد الحميد الثاني وجدل لم ينته ، موقع إسلام أون لاين ، أنظر :
https://archive.islamonline.net/?p=9082

3 - محمد صالح ، القضية الفلسطينية : خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001 (كوالا لمبور : فجر أولونغ ، ط.2 ، 2002) ، ص. 30 .

يدخلوا الأرض الموعودة (فلسطين) طالما أن السلطان عبد الحميد قائم في الحكم لذلك سعى للإيقاع بالسلطان عبد الحميد وكتشويه صورته في أثناء حكمه وكذلك في كتب التاريخ.[1]

بعد حكم جمعية تركيا الفتاة في 23 اوت 1908 سمحت لليهود بالهجرة كما كان لليهود الدور البارز في إنهاء الخلافة الإسلامية وتحويل تركيا إلى دولة علمانية.

رغم ذلك كان موقف تركيا ايجابيا من القضايا العربية، ولاسيما في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي. وهو ما يؤكد موقف تركيا من اقتراع الجنة الخاصة بمشروع قرار عربي ينص على إنشاء حكومة مركزية تقوم بإدارة الحكم في فلسطين بصورة مؤقتة حتى انسحاب بريطانيا بعد سنة واحدة من قيام هذه الحكومة حيث كانت تركيا من بين الدول الاثنتا عشر المؤيدة لهذا القرار مقابل رفض تسع وعشرين دولة في مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفي هذا المجال عرض كل من الاتحاد السوفياتي والهند مشروع دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين، أيدته تركيا مع باقي الأقطار العربية. إضافة لذلك فان تركيا صوتت مع الأقطار العربية ضد مشروع قرار التقسيم عند عرض المشكلة الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 وقد فسر البعض هذا التصويت بالشعور الإسلامي لتركيا واتجه البعض الأخر للقول أن الموقف التركي لم يكن سوى تحت الضغوط السوفياتية آنذاك. وتأييدا لرغبة الاتحاد السوفياتي في رعاية هذا الكيان[2].

في عام 1948 ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريرا لألكونت برنادوت الوسيط العام في فلسطين تضمن بان عرب فلسطين لم يغادروا ديارهم طوعا واختيارا بل نتيجة للعنف الذي مورس ضدهم من قبل الإسرائيليين وان الحل لا يكون إلا بعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم و على هذا الأساس تم تشكيل لجنة للتوفيق تضم الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وكانت هذه العضوية لتركيا بداية لمرحلة جديدة من الفتور في علاقاتها العربية ولم يعد بمقدور تركيا مساندة الموقف العربي والفلسطيني وأصبحت على الخط الغربي سيما بعدما أصبحت جزءا من مبدأ ترومان 1947 [3] .

وفي هذه الفترة أخذت تركيا تبحث عن الاعتراف بالكيان الصهيوني حيث قال نجم الدين ساداك وزير خارجية تركيا آنذاك:" إن إسرائيل أصبحت حقيقة وأن أكثر من 30 دولة اعترفت بها وان العرب في حالة تفاوض مباشر معها وفي ظل هذه الظروف يجب علينا أن لا نغير من موقفنا من لجنة التوفيق بشان فلسطين التابعة للأمم المتحدة وعلينا أداء واجبنا في هذه اللجنة على خير ما يرام"[4].

1 حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 108

2 – أحمد النعيمي ، تركيا والوطن العربي (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 1998) ، ص ص .43 – 44

3 حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 109

وقد اعترفت تركيا بإسرائيل في مارس 1949 وهي بذلك أول دولة مسلمة تعترف بهذا الكيان على الرغم من أنها صوتت ضد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 كما شاركت تركيا إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالوساطة بين الدول العربية المشاركة في حرب 1948 ضد إسرائيل [1].

واعترفت الحكومة التركية قانونيا بقيام دولة إسرائيل مع بداية سنة 1950 وتم تعيين الياهو صاصون كأول وزير مفوض لبلاده في تركيا وتم تبادل السفراء بين الدولتين سنة 1952 وفي تلك الفترة وما بعدها أخذت تركيا توطد علاقاتها مع الغرب إذ انضمت في سنة 1952 إلى حلف الشمال الأطلسي north atlantic treaty organization(NATO) [2]

المطلب الثاني :تطور العلاقات التركية الإسرائيلية قبل وصول حزب العدالة

يمكن تصنيف العلاقات التركية الإسرائيلية منذ نشأتها إلى ثلاث مستويات:

1. **المستوى السياسي:**

بعدما كانت تركيا أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل سنة 1949 أخذ التعاون بين الأتراك والإسرائيليين يزداد تدريجيا مع قيام إسرائيل بتوفير فرص العمل والتدريب التقني الاستخباري لوحدات الأمن المخابرات التركية حيث ظهر هذا التعاون الوثيق بين الطرفين بدا من مطلع الخمسينيات وبالتحديد بين جهازي الموساد الإسرائيلي والأمن التركي إذ وقع البلدان اتفاقيات أمنية في صيف 1951 مقابل تزويد إسرائيل تركيا بمعلومات عن منظمات المعارضة التركية خاصة المنظمات الكردية والأرمينية إضافة إلى النشاط اليوناني بمنطقة البحر المتوسط[3].

خلال خمسينيات توطدت العلاقات بين إسرائيل وتركيا حيث زار رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون تركيا سرا و التقى بنظيره التركي عدنان مندريس وطرح عليه فكرة إقامة حلف إقليمي، يهدف إلى تقوية التحالف الاستراتيجي والاستخباري والاقتصادي بين إسرائيل وإثيوبيا وإيران وتركيا واشرف بن غوريون ووزير خارجيته غولدا مائير على تنفيذ هذه الفكرة بدعم وتشجيع من الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور وتم التوقيع على ميثاق معاهدة حزام المحيط **the peripheral pact treaty**[4]

---

1 – بشير عبد الفتاح ،تركيا وإسرائيل ، توتر يغذي هواجس عدم الثقة ، الجزيرة نت 2009/12/27 أنظر :
https://goo.gl/WUjz4Y

2– هشام عبد العزيز ، " العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية، " مجلة جامعة القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية ،م .13، ع.22 (ماي 2001) ، ص. 17 .

3 – غازي السعدي ، هل هذه نهاية العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل؟ ، موقع العربية للصحافة 2010/06/16 أنظر :
https://goo.gl/SfgA83

4 حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 110

بين إسرائيل وتركيا وإثيوبيا في أوت 1958. ومنذ تلك الفترة استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية بتحسن في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وكانت تطرأ عليها في بعض الأحيان منحنيات صعود وهبوط وفقا للظروف الإقليمية والدولية التي كانت أهمها الأوضاع في المناطق الفلسطينية[1].

وشهدت العلاقة التركية الإسرائيلية بعض التوتر بعد حدوث الأزمة التركية القبرصية الأولى 1963-1964 حيث اختارت إسرائيل الوقوف مع اليونان وبعد حرب 1967 حيث أيدت تركيا الموقف العربي من الحرب وطالبت بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل [2]، كما صوتت تركيا في الأمم المتحدة ضد إلحاق شرقي القدس إداريا بإسرائيل غير أنها عارضت في 25 سبتمبر 1969 قرار منظمة المؤثر الإسلامي الذي طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وذلك ردا على إحراق المسجد الأقصى المبارك. ولم تسمح تركيا للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعدها في الحلف الأطلسي خلال حرب 1973 لتزويد إسرائيل بالسلاح وسمحت للطائرات السوفياتي باستخدام مجالها الجوي عند رجوعها إلى مصر لتجديد إثناء الحرب.

كما صوتت تركيا في 10 نوفمبر 1975 لمصلحة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الذي عرف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز، واستقبلت وفدا من منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1976، واعترفت بها على أساس أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[3] .وسمحت بفتح مكتب دبلوماسي لمنظمة التحرير سنة 1979.

ومع بداية عقد الثمانيات تقلص النشاط الدبلوماسي بين تركيا وإسرائيل قامت تركيا بإغلاق قنصليتها بالقدس، وقامت بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب من قائم أعمال إلى سكرتير ثان في 28 أوت 1980، وكان القيام بهاتان الخطوتان كرد فعل على قرار الكنيست في 30 جويلية 1980 الذي اعتبر أن القدس الموحدة بكاملها هي عاصمة لإسرائيل، لكن سرعان ما عادت العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها بعد الانقلاب العسكري في تركيا في 12 سبتمبر 1980[4]. حيث تطورت العلاقة بصفة جذرية بعد تشكيل الحكومة بزعامة تورجون اوزال . وتميزت هذه المرحلة بالزيارات المتلاحقة والمكثفة ذات الطابع الدبلوماسي والعسكري، وأبرزها زيارة وفد إسرائيل رفيع المستوى في أوت 1980 إلى أنقرة لإجراء محادثات بشان التعاون بين البلدين، وزيارة أريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي

---

1 - رنا خماش ، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (1996 – 2009) (الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2010) ، ص. 25 .

2 - يحي بوزيدي ، " تركيا التحول الإستراتيجي وردود الفعل الإقليمية والدولية، " مجلة الفكر الحر، ع.32 (فيفري 2009) ، ص. 12

3 - يحي بوزيدي ، مرجع نفسه ، ص. 13 .

4 - عماد الضميري ، تركيا والشرق الأوسط ، مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002 أنظر :

http://www.alqudscenter.org//uploads/activities/pdf/ar/316_20170627154654.pdf

السابق سنة 1984 للتباحث مع المسؤولين الأتراك لزيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين. كما قام وفد تركي غير رسمي يضم أربعة نواب من حزب الشعب الجمهوري المعارض بزيارة إسرائيل في سبتمبر 1984، وثم رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمستوى السفراء سنة 1991. وتميزت الفترة بين سنتي 1991 و 1996 بأنها مرحلة بناء العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل، ففي 24 جانفي 1994 وجه الرئيس التركي سليمان ديميريل دعوة رسمية لنظيره الإسرائيلي عيرزا وايزمان لزيارة تركيا، وهي الدعوة التي تمت تلبيتها.

ثم تلتها زيارة وزير الخارجية شمعون بيريز لأنقرة في 10 أفريل 1994 مكملة لزيارة وايزمان، حيث التقى بالرئيس ديميويل ورئيسة وزرائه تانسو تشيلر tansu siller. ووزير خارجية تركيا حكمت جيتين وعدد أخر من الوزراء ورؤساء الأحزاب السياسية والجمعيات [1].

وردا على الزيارات المتكررة للمسئولين الإسرائيليين لتركيا، قامت رئيسة الوزراء التركية تشيلر بزيارة إسرائيل في نوفمبر 1994، وهي أول زيارة يقوم بها مسؤول تركي على هذا المستوى إلى إسرائيل. وتطورت العلاقات التركية الإسرائيلية سنة 1996 من خلال توقيع 22 اتفاقية عسكرية وسياسية واقتصادية منها تدريب الطيارين والجنود الاسرائيليين في تركيا وتحديث المقاتلات والدبابات التركية في إسرائيل. إضافة إلى تبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية، وتحسنت هذه العلاقات لتشمل إقامة مراكز الإنذار والتنصت داخل الأراضي التركية للتجسس على إيران وسوريا والعراق، وتواجد طائرات مقاتلة إسرائيلية على الأراضي التركية وقيام تركيا بزيارة عدد الملحقين العسكريين الأتراك في سفارتها بإسرائيل من ملحق واحد إلى ثلاثة [2].

2. على المستوى العسكري:

يعد التعاون العسكري والأمني من أهم مجالات التعاون والتحالف العسكري التركي الإسرائيلي وتعد الاتفاقية العسكرية بين البلدين اكبر اتفاقية عسكرية في المنطقة فهي بين بلدين يملكان اكبر جيشين في المنطقة من حيث العدة والعتاد والتطور[3]. في أفريل عام 1956 أرسلت تركيا 25 طائرة عسكرية من طراز داكوتا dakota إلى إسرائيل بهدف إصلاحها وفي سنة 1958 أقامت إسرائيل وتركيا تحالفا عسكريا تحت ما يسمى الاتفاق الطارئ. في إعقاب قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وتضمن بنودا للتعاون العسكري، وتبادل المعلومات والتدريب المشترك، ومساهمة الإسرائيليين في بناء بعض المطارات التركية وفي نفس العام وقعت اتفاقية للتعاون الأمني بين إسرائيل وتركيا وإيران سميت " الرمح الثلاثي"،

[1] – رنا خماش ، مرجع سابق ، ص. 29 .

[2] – وحيد عبد المجيد (محرر) ، **التقرير الإستراتيجي العربي 1998** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ، 1999) ، ص. 195.

[3] – رنا خماش ، مرجع سابق ، ص. 45 .

[1]نصت على تبادل المعلومات الأمنية، وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء الأجهزة الاستخبارية الثلاث وبموجبها أسس جهاز الموساد الإسرائيلي مركزا استخباريا في تركيا مقابل التقنية الاستخبارية التي قدمتها إسرائيل لتركيا[2]. وفي السبعينات أخذت إسرائيل تزود تركيا بالأسلحة كما عينت تركيا مستثمرا عسكريا لها في إسرائيل لتوطيد العلاقات العسكرية كما اتفق الجانبان على تعزيز التعاون الأمني لمراقبة الوضع في لبنان. وتم تعاون امني استخباري بين البلدين بعد الاحتياج الإسرائيلي للبنان سنة 1982، لمراقبة الأوضاع في لبنان [3]، حيث قدمت إسرائيل لتركيا وثائق سرية تشير لوجود تعاون عسكري بين منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات تركية يسارية وأرمينية وكردية بالإضافة إلى تسليمها ناشطين أتراك موجودين في مخيمات فلسطينية داخل لبنان [4].

وسمحت تركيا لإسرائيل سنة 1990 بإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباري على الدول المجاورة وخاصة العراق وسوريا وإيران، وأثناء حرب الخليج الثانية سنة 1991 سمحت تركيا للطائرات الإسرائيلية باستخدام مطاراتها العسكرية لإغراض التجسس على العراق. وفي عام 1992 تم التوقيع على وثيقة بشان مبادئ للتعاون بين وزارة الدفاع التركية ووزارة الحزب الإسرائيلية، وقامت الدولتان في أكتوبر 1993 بتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة لكبار المسئولين في مجال جمع المعلومات الاستخبارية عن سوريا وإيران والعراق وتعزيز قدراتها العسكرية في وجه البلدان الثلاثة. وتوج التعاون التركي الإسرائيلي في المجالات الأمنية والعسكرية وتبادل المعلومات بزيارة رئيسة الوزراء التركية تانسو تنشيلر في نوفمبر 1994 لإسرائيل حيث أفضت هذه الزيارة لعدة اتفاقيات بين البلدين، ومهدت لتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي في 23 فيفري 1996[5]. أثناء زيارة نائب رئيس الأركان التركي تشيفيك بير لإسرائيل ولم يتم الإعلان عن هذا الاتفاق إلا بعد زيارة الرئيس ديميريل لإسرائيل في مارس 1996، وقد اشتمل هذا الاتفاق على عدة بنود أهمها:

- قيام إسرائيل بتحديث وتطوير مقاتلات تركية من طراز أف- 4 فانتوم .f4 phantom * السماح للطائرات الإسرائيلية بالقيام بطلعات تدريجية في سماء تركيا لمدة أسبوع أربع مرات سنويا.
- إنشاء منتدى امني للحوار الاستراتيجي بين البلدين ليشمل نشاطه مجالات استخبارية واستقبال السفن الحربية لكل من البلدين في موانئ البلد الأخر

1 حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 112

2 – جهاد عودة ، " التحالف العسكري التركي الإسرائيلي، " السياسة الدولية،م.38 ، ع. 153 (جويلية 2003) ، ص.325.

3 – نضال حسين ، العلاقات التركية الإسرائيلية ، جريدة الشعب المصرية،2002/08/09 ، ص. 21 .

4 – رنا خماش ، مرجع سابق ، ص 28 .

5 – جلال معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مرجع سابق،ص 221 .

- أقامت إسرائيل أجهزة تنصت في تركيا لصد أي تحركات في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنها.
- قديم إسرائيل للقيادة التركية صورا للأقمار الاصطناعية التجسسية لتكون تحت تصرف الجيش التركي في مواجهة الأكراد في شمال العراق وشرق الأناضول
- منح تركيا إسرائيل جزءا من قاعدة انجر ليك الجوية ingrlik air base التركية تحت تصرف إسرائيل[1] .

وجرت بداية وحتى نهاية جانفي 1997 . كما أسهم التعاون الاستخباري التركي الإسرائيلي في إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في كينيا سنة 1999 .

3-على المستوى الاقتصادي :

حافظت تركيا على تحسين علاقاتها السرية مع إسرائيل منذ أن اعترفت بها سنة 1949 ، وذلك حفاظا على علاقتها مع الدول العربية وخاصة العلاقات الاقتصادية .

وفي خمسينيات القرن الماضي ظهر اهتمام المسئولين الأتراك والإسرائيليين بتعزيز العلاقات بينهما خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري [2] .

وتحسنت التبادلات التجارية بين تركيا وإسرائيل في 1960 حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى 8,9 مليون دولار ، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 7,7 مليون دولار ، وفي سنة 1970 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 2,6 مليون دولار ، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 3,7 مليون دولار ، وازدادت التجارة الثنائية حيث قاربت 54 مليون دولار سنة 1987 [3] .

وعلى الرغم من تعهد نجم الدين أربكان في 22 ماي 1996 بأن حزبه " حزب الرفاه " يتصدى للاتفاق العسكري مع إسرائيل في البرلمان ، لم تقم حكومته بإلغاء الاتفاق أو إعادة النظر فيه ، بل أنها أبرمت تحت ضغط المؤسسة العسكرية اتفاقا ثانيا مع إسرائيل في 28 أوت 1996 يتعلق بتحديث إسرائيل لطائرات ألفانتوم التركية ، واتفاقا ثالثا في 1 ديسمبر 1996 بشأن المشروع نفسه وتنظيم تدريبات ومناورات مشتركة ، واتفاق رابع في 8 أفريل 1997 بشأن خطة تقدير مخاطر إيران وسوريا على البلدين و تم توقيع اتفاقات أخرى عدة بشأن مشروعات التصنييع العسكري [4] .

واستمرت العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية بالتطور والتوسع في شتى المجالات فعلى صعيد الزيارات العسكرية بين البلدين قام وزير الدفاع التركي طرخان طيان بزيارة لإسرائيل تعد الأولى من نوعها . وذلك

1 - سعد حقي ، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21 ،ص 296 .

2 - حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 113

3 - محسن صالح وبشير نافع (محرران) ، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005 (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات ، 2006) ، ص .120 .

4 - جلال معوض ،صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، ص. 227 .248 .

في الفترة الممتدة ما بين 3 أفريل 1997 و 2 ماي 1997 ، اجتمع خلالها مع الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمان ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ونظيره الإسرائيلي إسحاق مروخاي ، تناولت المباحثات بين الطرفين شؤون التعاون العسكري بينهما ، ثم تلتها زيارة نائب هيئة الأركان التركي نشفيك بير إلى إسرائيل برفقة وفد يضم 24 عسكريا ، وفي المقابل قام وزير الدفاع الإسرائيلي بزيارة تركيا في 9 ديسمبر 1997 اجتمع خلالها مع رئيس الحكومة التركية مسعود يلماز ومع قادة الجيش التركي ، وترافق ذلك مع قيام المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية ايلان بيران بالتباحث مع قادة الجيش التركي حول موضوعات التعاون العسكري والأمني بينهما ، وقام المرشح لرئاسة هيئة الأركان الإسرائيلية شاؤول موفاز بزيارة تركيا في 17 جوان 1998 واجتمع مع كبار جنرالات الجيش [1] .

ومن أبرز خطوات البلدين لدعم التعاون بين القوات البحرية والجوية والمناورات الإسرائيلية التركية إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة وأكبرها على الصعيد الثنائي مناورات " ذئب البحر 1997 " .

كذلك تمنح إسرائيل لتركيا جزءا من حصتها في أسواق الولايات المتحدة في مجال صناعة النسيج وهي نسبة 35% بعدما تقوم الشركات الإسرائيلية بتصنيع الأنسجة في تركيا من أجل تصديرها إلى الولايات المتحدة . و9أفريل تم التوقيع على اتفاق النقل البري بين البلدين بين السفير الإسرائيلي في تركيا غابي ليفي ونائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية تاتسو تشيلر في أنقرة ، على أن يتم تنفيذه في حالة" تطبيع العلاقات في الشرق الأوسط " نظرا لوقوع سوريا بين البلدين ،كما تم توقيع اتفاق بيع المياه حيث تم بحث مشروع لبيع فائض مياه أحد أنهار تركيا وهو نهر منفجات لإسرائيل في 8-9 أفريل 1997[2] ، ويتلخص هذا المشروع في إقامة خط بمنطقة شلالات منفجات على ساحل البحر الأبيض المتوسط لمجمع المياه بكمية 50 مليون طن سنويا ، حيث تمثل نسبة 3,8% من احتياجات إسرائيل السنوية ، حيث تنحدر نحو البحر ثم تخزن ويتم ضخها في أنابيب برية عبر الأراضي السورية[3] ، ثم دخول الأنبوب الذي تسميه وسائل الإعلام التركية بأنبوب السلام ، لشمال لبنان أو شمال شرق الأردن وبعدها الأراضي الفلسطينية ، أو يتم نقلها بالناقلات الالإسرائيلي حال استمرار الاحتلال للأراضي السورية . وعدم توقيع اتفاقية سلام بين سوريا و إسرائيل [4] .

المطلب الثالث : تركيا والصراع العربي الإسرائيلي :

لا يعد الصراع العربي الإسرائيلي صراع حدود ولا صدام مسلح ، إنما هو صراع تضرب جذوره في التاريخ ، و قد ارتبط بعدة عوامل ليعتبره العديد من الدارسين من أخطر و أطول الصراعات الدولية المعاصرة ،

[1] – محسن صالح (محرر) ، **تركيا والقضية الفلسطينية**(بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات ، 2010) ، ص. 20 .

[2]– جلال معوض ، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية** ،مرجع سابق ،ص.252.

[3] حبيطة لخضر ، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002–2009** ، مرجع سابق ، ص 115

[4] – سعد المجيد ، " **مشروع المياه التركي الإسرائيلي ..لماذا؟** " ، الجزيرة نت ، أنظر : https://goo.gl/DLtpCN

كما انه يحدث داخل منطقة إستراتيجية لها نصيب معتبر من الثروة ، و بالتالي فالصراع فيها يؤثر في كامل العالم و ليس على المنطقة فقط ، و تتدخل فيه القوى الكبرى .

1) الدوافع التركية من التحالف مع إسرائيل :

أكدت التطورات المتسارعة في العلاقات التركية – الإسرائيلية و خاصة في جوانبها العسكرية و الإستراتيجية و الأمنية صعوبة فصل هذه العلاقات عن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط و التي بدأت منذ نهاية حرب الخليج الثانية ، و تزايد أهمية طرفي التحالف التركي – الإسرائيلي في تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية لاسيما إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة و ما تنطوي عليه من تهديدات كثيرة على الأمن القومي العربي ، لاسيما العراق و سوريا و مصر ، ولا بد منها ذكر العوامل و الأسباب الدافعة لتطور العلاقات التركية الإسرائيلية و السعي التركي إلى تطويرها و لعل أهمها :[1]

– الصراع الداخلي في تركيا بين التيار الإسلامي المتمثل في حزب الرفاء و أحزاب إسلامية أخرى وبين التيار العلماني المتمثل في المؤسسة العسكرية و الأحزاب العلمانية ، فخلال مراحل الصراع سعت المؤسسة العسكرية إلى تطوير العلاقات مع إسرائيل (التي تعتبر الحليف الاستراتيجي الأول لأمريكا في الشرق الأوسط) و التأكيد على الطابع العلماني الغربي للدولة التركية .

– المشاكل الداخلية لتركيا و لا سيما العنف بتعبيراته المختلفة (الكردي و اليساري و الإسلامي) تشكل عاملا مهما لتطور العلاقات مع إسرائيل بغرض الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مكافحة الإرهاب حسب رؤية المسؤولين الأتراك .[2]

– توترات العلاقات التركية السورية بسبب قضايا عديدة كالمياه و أمن الحدود ويساهم في تطور علاقات تركيا بإسرائيل و التي في ضوئها يمكن تفسير ازدواجية الموقف التركي .

الرغبة في تحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي تستفيد منها تركيا في مجالات المياه و التعاون الاقتصادي و المالي و التجاري و غيرها ، و لهذا يؤكد المسؤولون الأتراك على ضرورة تحقيق السلام في الشرق الأوسط .

– انضمام تركيا إلى عضوية الإتحاد الأوربي يشكل هدفا من أهداف التعاون التركي الإسرائيلي لتركيا لكسب مساندة الولايات المتحدة و إسرائيل شأن الخلافات مع اليونان و قبرص من جهة و الضغط على الإتحاد الأوربي لقبول ضم تركيا له بعضوية كاملة .

إن الدور التركي في الشرق الأوسط، ورغم الوضع الجيو استراتيجي لتركيا ، و حدودها المشتركة مع ثلاث دول (سوريا و العراق و إيران)، يمكن أن يمثل تهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة ، لا يمكن فصله

---

1 حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 116

2 – محمد نور الدين ، تركيا: الجمهورية الحائرة (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق ، 1998)، ص ص . 207-209.

عن الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة و التي من بين أهم أهدافها حماية أمن إسرائيل . و بالتالي فإن قيام تركيا بدور مهم في أي ترتيبات أمنية إقليمية يتوقف بالأساس على مدى متانة علاقاتها بكل من أمريكا و إسرائيل .

2) محددات الموقف التركي من الصراع العربي الإسرائيلي :

هناك مجموعة من المحددات تحكم الموقف التركي في نظرته و تعامله مع الصراع العربي – الإسرائيلي يمكن إجمالها في :

أ. **المحدد التاريخي** : يلاحظ أن السياسة الخارجية التركية قد تأثرت بثلاثة عوامل هي :

التاريخ المشترك مع العرب .

الانضمام إلى التحالف الغربي من بوابة حلف شمال الأطلسي – **Nato** بسبب تهديد الإتحاد السوفياتي آنذاك الواقع شمال تركيا و اعتباره عدوا لها .

مشكلة قبرص و النتائج المترتبة عنها و المتفرعة منها و مشاكلها مع دول الجوار الجغرافي .

ويؤكد" مارتن أنديك " مدير شؤون الشرق الأدنى و جنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي و سفير الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل على دور تركيا الإستراتيجي و الكبير الذي ستضطلع به و مشاركتها في حرب الخليج من خلال حلف شمال الأطلسي [1].

و تتفاوت تحركات السياسة الخارجية لتركيا من حيث التأثير و الأهمية في نفس الوقت و في أكثر من جهة :

الدائرة الأمنية الغربية الأطلسية و الدائرة الأوربية و الدائرة الشرق الأوسطية ، خصصها مع تطور التحالف العسكري مع إسرائيل و الدائرة الإسلامية (منظمة المؤتمر الإسلامي) و مجموعة الثماني للتنمية ، و الدائرة الأسيوية لآسيا الوسطى و القوقاز الإسلامية " الجمهوريات التركية "

و لعل تركيا من أكثر الدول الإسلامية اقترابا من الصراع العربي – الإسرائيلي و ذلك لاعتبارات تاريخية و جغرافية و سياسية ، فتركيا تسعى و تحاول لأن توازن بين علاقتها مع إسرائيل و بين علاقتها مع الدول العربية التي لها تاريخ مشترك معها ، فتركيا تقيم علاقات مع إسرائيل منذ اعترافها بها و في ذات الوقت تنادي بحق الفلسطينيين بدولة مستقلة ، لكن رغم هذا فإن موقف تركيا يبقى محتشما عموما في إطار محاولاتها خلق توازن بين علاقتها مع إسرائيل و مع يترتب عنها في علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية و مع ما يجب أن تكون عليه العلاقة مع الدول العربية . [2]

---

1 – عدنان السيد حسين ، العرب في دائرة النزاعات الدولية(لبنان:مطبعةسيكو،2001).ص.87.

2 – حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 118

و قد امتلك العرب و الأتراك تاريخا مشتركا نظرا للتفاعل الحاصل بينهم و الذي امتد لقرون ، لكن بعد مؤتمر الصلح 1919م.[1] ظهرت تكوينات سياسية و قامت لكل دولة بتحديد خياراتها السياسية و الإيديولوجية على أسس وطنية دستورية ، فحالت النخب السياسية في تركيا ترسيخ قيم جديدة مستمدة من الغرب و مكرسة لعلمانية الدولة بدل التراث القديم الذي خلفته السلطنة العثمانية ، و قاموا بمناهضة شعار " الأمة الإسلامية " ثم" الحكم المطلق " للسلاطين العثمانيين ، فأنتجت الإصلاحات الدستورية أفكارا قومية علمانية أصبحت مرجعا لأعضاء " تركيا القتاة " و إحلال القومية محل الإسلام ، أما العرب فقد ناهضوا أسلوب التتريك و اتجهوا نحو التوفيق بين العروبة و الإسلام و هذا ما زاد في تباعد العرب عن تركيا الذي اتخذت مواقفها السياسية و الإيديولوجية بعيدا عن المصالح الإسلامية و العربية من خلال توجهاتها الأوربية .

ب. المحدد الجغرافي :

تبرز في المنطقة العربية أدوار القوى الإقليمية المؤثرة في سياسة الدول العربية و أمنها ، و التي تسمى " دول الجوار الجغرافي "كأهمية للعامل الجيوبوليتكي ، و هذه الدول هي إيران و تركيا في آسيا و أثيوبيا و مالي و السنغال في إفريقيا ، و لكل دولة دور في تحديد معالم الأمن و الاستقرار في البلدان العربية و لو بدرجات مختلفة – حيث يلعب العامل الإقليمي دوره في تحديد العلاقات بين دول الإقليم أو دول الجوار و ذلك نتيجة العلاقات التي تترتب عن الموقع الجغرافي .[2]

و كان النظام الإقليمي العربي قد تعرض لمجموعة من الضغوط من دول الجوار الجغرافي لعل أهمها مشكل الأمن المائي للدول العربية و الذي تستحوذ إسرائيل فيه على معظم مصادر المياه العربية في الضفة الغربية 70% من إمدادات المياه في الضفة و الجولان تستحوذ عليها إسرائيل و هي تتطلع نحو مصادر مياه عربية جديدة .[3]

و حاولت تركيا جاهدة إحياء دورها في المنطقة العربية على الرغم من أجواء عدم الاستقرار نظرا لأطماع تركيا في نفط كركوك بشمال العراق ن و عدم الثقة و الشك الموجود بين الطرفين التركي و العربي ، و تمثل تركيا دولة مهمة في كل دول الجوار الجغرافي العربي رغم التناقضات التاريخية مع المنطقة العربية ،[4] في ظل ظروف مرتبطة بالسياسة التركية الأطلسية و علاقتها الوثيقة بإسرائيل كما أنها لها إمكانيات و قدرات تجعلها تمثل تهديدا مؤجلا على الأمن العربي في مجملها (الأرض و السكان) حيث يبلغ سكانها

1 سيار الجميل ، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1997)،ص. 271.

2 حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 118

3 – حسنين توفيق إبراهيم، " المياه في الشرق الأوسط ، صراع أم تعاون ،" المستقبل العربي ، ع .100(1989)، ص 178.

4 – أحمدصدقي الدجاني ، التحديات الشرق الأوسطية الجديدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) ، ص. 140.

ثلاث أضعاف سكان العراق و أربعة أضعاف سكان سوريا مما يعطيها ميزة لمواجهة جيرانها العرب في سوريا العراق و قوتها العسكرية هي الثانية في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

وتسعى تركيا إلى أن تكون فاعلا مؤثرا في الوسط المحيط بعد غزو العراق و انهيار الإتحاد السوفياتي و تفكك حلف وارسو وهو ما يتيح لها فرصة القيام بدور فعال في المحيط الإقليمي و الدولي لكن يبدو أن ما تعانيه تركيا من مشاكل كالمشكلة الكردية و المشكلة القبرصية قد يقع عائقا دون تحولها إلى تلك الدرجة من القوة و الهيبة و المكانة الدولية ، و لكنها تسعى إلى استغلال علاقتها مع إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية و هذا ما يفسر مواقفها مع الصراع العربي الإسرائيلي نتيجة الضغوط الناجمة عن تلك العلاقات . و في المقابل فإنها تسعى في السنوات الأخيرة لإيجاد نوع من التنسيق في مواقفها مع إسرائيل من جهة و مع الدول العربية من جهة أخرى في إطار الصراع العربي الإسرائيلي [1] .

ج. المحدد السياسي :

كانت الأهداف الأساسية التي سعت تركيا لتحقيقها قد جعلت سياستها الخارجية إزاء البلدان العربية و الغربية على حد سواء في تذبذب دائم و من بين تلك الأهداف:

ـــالطموح إلى العضوية في المجموعة الأوربية .

ـــبناء مصالح إقليمية في الشرق الأوسط باستخدام المياه و الزراعة و التجارة الدولية و غيرها حيث ازدهرت الصناعة في تركيا و تطورت البرامج الزراعية فيها و كذا برامج الري و لا سيما بناء السدود الكبرى .[2]

لكن بعد معاهدة لوزان و إعلان الجمهورية التركية في 1923م، كان على تركيا أن تركز على شؤونها الداخلية و كان لزاما عليها المضي لإقامة هيكل اجتماعي و سياسي معاصر على الشكل الغربي و بعد الحرب العالمية الثانية كانت تركيا تحاول الخروج من عزلتها السياسية الدبلوماسية التي أعقبت هذه الحرب و في الفترة مابين 1945-1947 لم يكن هناك أي مانع من وقوف تركيا إلى جانب الأقطار العربية خاصة ضد تقسيم فلسطين 1947م. و لكنها بعد الحرب العالمية الثانية وجدت نفسها في مواجهة التهديدات السوفياتية ولم يكن أمامها إلا الانضمام إلى المعسكر الغربي لمواجهة هذه الأخطار ، في ضوء هذه الأخطار ، وفي ضوء اتجاهها الأوربي وسعيا وراء المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تحتاجها ، أصبح الهدف الأساسي لتركيا خارجيا هو الدخول في نظام التحالف الغربي فانضمت تركيا إلى الحلف الأطلسي عام 1952 ، وقطعت كل ما يربطها بالجانب العربي ، وقد واجه قرارها هذا إدانة عربية واسعة.[3]

---

1 – أحمد سعدي، مرجع سابق ، ص. 244.

2 – سيار الجميل ، مرجع سابق ، ص. 393.

3 حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 120

إن تركيا بحكم جوارها مع دولة عظمى هي الاتحاد السوفياتي (سابقا) وتقع في مواجهة حلف وارسو ، فقد اعتمدت نفسها جزءا من نظام الدفاع الغربي ، بعد أن أصبحت عضوا في الحلف الأطلسي ، كما أنها الدولة الوحيدة في منظمة **NATO** التي لها حدود مع العالم العربي (سوريا والعراق) ، كما أنها تحوي قواعد عسكرية للحلف وللولايات المتحدة الأمريكية ولها علاقات مع إسرائيل والدول العربية ، إضافة إلى أنها تحاول إيجاد دور لها منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين وتسعى لأن تكون فاعلا مؤثرا في الوسط المحيط بها خاصة بعد غزو العراق وتفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو مما أعطاها فرصة للقيام بدور فعال في المحيط الإقليمي والدولي . [1]

وبهذا فإن لجوء تركيا إلى المعسكر الغربي أعطى لها دورا إقليميا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنها الدولة الأنموذج في الشرق الأوسط ، فأصبحت بذلك حلقة وصل بين الشرق والغرب ، فهي من الناحية الاقتصادية تعتبر – تركيا – أوربا سوقا لاستيعاب الطاقات العمالية التركية ، كما أن أمن الشرق الأوسط وإسرائيل خصوصا يتطلب مشاركة الدول المجاورة مثل : تركيا ، إيران ، العراق ، في الترتيبات الأمنية [2] . وباعتبار أن إيران قد صعفت في حرب الخليج الأولى وانهارت القوة العراقية فقد أصبحت تركيا القوة الإقليمية الأولى في الشرق الأوسط .

أما بالنسبة للتحالف مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأ بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لتركيا عام 1947 ودخول تركيا كعضو في مجلس أوربا في أوت 1949 ثم مشاركتها في الحرب الكورية عام 1950 كما عمدت إلى بناء تحالف إقليمي للغرب والذي تمثل في توقيع اتفاقية حلف بغداد في نوفمبر 1955 وفي النظام السياسي التركي يوجد نوع من الاختلال بين ما هو نظري وتطبيقي فيما يتعلق بالقوانين ، فعلى الرغم من أن تركيا تعتمد النظام البرلماني إلا أن رئيس دولتها يكون له أحيانا دور يفوق اختصاصاته مثلما كان عليه الشأن في عهد الرئيس تورغوت أوزال ، زيادة على وجود نوع من التناقض والازدواجية في المواقف والقرارات ففي حين أكدت تركيا على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها وضرورة رفع الحظر المفروض عليها فإنها في ذات الوقت تقوم بعمليات عسكرية في شمال العراق منذ 1991 ضد المسلحين الأكراد ، لأن سياسيتها تقوم على المصلحة وتبقي على جميع الخيارات مفتوحة . وبالإضافة إلى ارتباط تركيا بحلف شمال الأطلسي ومدى تأثير على علاقاتها بالدول العربية وعلى صناعة سياستها الخارجية واتخاذ قرارات تكون في معظمها لا تخدم الجانب العربي في صراعه ضد إسرائيل حيث أنه في الكثير من الأحيان – خصوصا فبل 1967 – لم تكن سياسة تركيا تخدم وتؤيد الموقف العربي من إسرائيل ومن الصراع الطويل معها ، وإذا كانت القرارات التركية تظهر مدى ارتباطها بالحلف الغربي وبالقوى المكونة له ، ومدى سعيها للحفاظ على

---

1 حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 120

2 - محمد نصر مهنا ، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع, 1983 ، ص 343 .

مكانة العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل خصوصا لكسب التأييد الغربي بشأن مجموعة من القضايا من بينها الأزمة القبرصية والانضمام إلى الاتحاد الأوربي كما يمكن أيضا إدراج الأحزاب السياسية باعتبارها من بين أهم أجهزة صناعة القرار في تركيا والمؤثر منه واختلاف السياسة الخارجية بتفاوت من حكم الأحزاب العلمانية إلى الأحزاب الإسلامية [1].

3) مخاطر العلاقة التركية الإسرائيلية على المنطقة العربية :

أضحى للعلاقة التركية الإسرائيلية مسار أمني سلبي على الأمن القومي العربي خاصة وأن إسرائيل تسعى إلى التأثير على التوجهات الخارجية للسياسة التركية من خلال المؤسسة العسكرية سياسة الضغط على الدول العربية لإجبارها على تقديم التنازلات في عملية التسوية العربية الإسرائيلية ، ورغم القلق العربي من مسار تطور العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل ، نظرا لآثارها الأمنية على الدول العربية في المدى المنظور إلا أن تركيا تؤكد عزمها على توطيد هذه العلاقة مع إسرائيل نحو التكامل ف الدور الإقليمي وفي إطار سعيها إلى إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي في المنطقة تقدمان فيه بدور المحور ، أما على الجانب العربي فإن تركيا تتحرك على مستويات الأمن والاقتصاد والمياه والمواصلات لتعزيز مصالحها وقد عادت تركيا مؤخرا لتطرح من جديد مشروع إنشاء منظمة أمن وتعاون شرق أوسطية فضلا عن هدف تركيا القيام بدور محوري في الشرق الأوسط فإنها تهدف من وراء هذا الحلف إلى تقوية موقفها تجاه أوربا بعد رفض الاتحاد الأوربي عضويتها في الاتحاد ، وكذلك للحصول على دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرميني كما تطمح إلى الدخول إلى المؤسسات المالية العالمية الكبرى التي هي بيد رجال المال اليهود في العالم [2]، في حين تهدف إسرائيل من وراء علاقتها بتركيا إضافة إلى تطويق سوريا ممن الخلف بعد توقيع الاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية وممارسة الضغوط عليها والقيام بدور أمني تجاه سورية والعراق وإيران إضافة لذلك تطمح إلى استخدام تركيا كجسر للوصول إلى الجمهوريات الآسيوية التي استقلت عن روسيا. وتخشى الدول العربية والإسلامية وحتى اليونان وأرمينيا من مسار تطور العلاقة العسكرية التركية الإسرائيلية والتي بلغت إلى حد كبير مستوى الحلف إضافة إلى خشيتها من البعد الإسرائيلي والأمريكي في السياسة الخارجية التركية .[3]

وتعتقد هذه الدول بما فيهم سوريا أن الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي يشكل مقدمة لفرض ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل توقف عملية السلام بفعل السياسة المشددة لإسرائيل التي ترفض مرجعية مؤتمر مدريد وصيغة الأرض مقابل السلام فيما تحاول تركيا التقليل من

1- المرجع نفسه،ص.344.

2- حسين دلي خورشيد،مرجع سابق،ص.64.

3 حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 121

المضامين الإستراتيجية لهذا الاتفاق ، وتعتبره مجرد تعاون وليس تحالف عسكري ، وأنه ليس موجها ضد أحد .

لكن الأكيد من خلال هذا الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي أن ثمة مجموعة من الأهداف الإستراتيجية تسعى تركيا لتحقيقها وفي مقدمتها : جعل تركيا الدولة الأقوى عسكريا في المنطقة ودولة مصنعة للسلاح ، وتقوم بتصدير الأسلحة بأنواعها إلى دول المنطقة ومنها الدول العربية ، وكذلك تتقاسم تركيا مع إسرائيل مسؤولية وضع ترتيبات أمنية جديدة للشرق الأوسط وهذا على ضوء تحالفهما مع الولايات المتحدة الأمريكية .

واعتبرت سوريا هذا الاتفاق خطرا على الأمن القومي العربي وعملت سوريا على حشد دعم عربي ضد التحالف التركي ــالإسرائيلي وضد سلوك أنقرة بشأن المياه وشمال العراق كما أن سوريا عملت على توطيد علاقاتها مع إيران وبدرجة أقل مع اليونان وأرمينيا كخطوات موازية لتطوير التحالف التركي الإسرائيلي ، وقد اتهمت تركيا سوريا خلال الأزمة الأخيرة بينهما بالوقوف وراء الحملة المعارضة لها في العالم العربي بشأن تحالفها مع إسرائيل [1] .

وعموما شكل الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي متغيرا في علاقات تركيا مع دول الجوار ولاسيما العربية ، وتعتقد هذه الأخيرة أن الاتفاق يثير المخاوف في المنطقة من العودة إلى سياسة الأحلاف العسكرية ،كما أنه يحول دون إقامة علاقات إيجابية بين تركيا والدول العربية خاصة في ظل توقف عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط .

بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة بزعامة " حزب العدالة و التنمية "عام 2002. أصبحت المواقف التركية أكثر اعتدالا و توازنا و ميولا في بعض الأحيان للشعوب العربية و خاصة الشعب الفلسطيني ، و سعت إلى تطوير علاقاتها مع الدول العربية في المشرق و المغرب ،كما تبنت موقفا متوازنا لأسباب تتعلق بالدرجة الأولى بمصالحها الاقتصادية مع هذه الدول و التي تقدر بمليارات الدولارات و هذا ما أدى إلى سيطرة روح الاعتدال على السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية ، قد تساعد الجانب العربي إذا عرف كيف يستثمرها في تحقيق أهداف سياسية في الصراع العربي الإسرائيلي ، بحكم العلاقات التركية الإسرائيلية و ما تستطيع أنقرة فعله للضغط على الجانب الإسرائيلي للرضوخ للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني ن وكذلك الدول العربية المحيطة به ، حيث أن السياسة الخارجية التركية الجديدة أصبحت تتسم بنوع من الشفافية و الوضوح و الاستقلالية على الأقل داخليا و تضاؤل سطوة المؤسسة العسكرية على صنع القرار في تركيا .[2]

1 - المرجع نفسه ، ص ص. 65 - 66 .

2 - حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009 ، مرجع سابق ، ص 123

الفصل الثالث :

توجهات السلوك الخارجي التركي الجديد

المبحث الأول : وصول حزب العدالة والتنمية ودوره في رسم السلوك التركي الجديد (رجب طيب أردوغان) 2002-2016

للوقوف على صعود نجم حزب العدالة والتنمية للسلطة بقيادة زعيمه رجب طيب أردوغان يتوجب علينا التكلم عن ظروف ونشأت حزب العدالة والتنمية

المطلب الأول : نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية

بدأت نواة تشكل التيار الإسلامي منذ تأسيس الحزب الديمقراطي عام 1946 وصول "عدنان مندريس" و"جلال بايار لمنصبي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وتطورت في الأعوام اللاحقة أشكال التنظيمات والأحزاب التي تتبنى إلى بعض المقاربات الإسلامية في الخطاب الجماهيري وبعض الممارسات السياسية الرسمية. ولقد أحدث وصول الرفاه وزعيمه نجم الدين أربكان إلى السلطة في شهر جوان 1996 موجة من الصدمات هت المؤسسة التركية وحلفاءها الغربيين فكان بذلك المؤشر الابرز الدال على انبعاث الاسلام السياسي في تركيا حيث نشأت نخبة واسعة ذات برنامج سياسي بديل شامل قائم الافكار الاسلامية.[1]

كان وصول حزب الرفاه إلى رئاسة الحكومة التركية وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم تتويجا لمسيرة استمرت على مدى أكثر من 26 عامة إذ أسس "نجم الدين أربكان" أول حزب ذي مرجعية إسلامية (حزب النظام الوطني) عام 1970 الذي ما لبث أن حظر بعد انقلاب عام 1971، ليؤسس حزب السلامة الوطني الذي شارك في انتخابات عام 1973 ولتبدأ منذ تلك المرحلة مشاركته في بعض الحكومات التي لم يستطع أي من الأحزاب التقليدية تشكيلها بأغلبية نيابية منفردة، ومن ثم عاد الحظر الذي رافق انقلاب عام 1980 لينهي حزب السلامة الوطني ويحل بدلا منه حزب الرفاه عام 1983 لتبدأ مسيرة طويلة توجت بانتخابات عام 1994 البلدية التي فاز فيها ببلدية اسطنبول الكبرى التي تولى رئاستها "رجب طيب أردوغان" ولتستمر إلى تولي نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة عام 1996. ولم تستمر حكومة أربكان سوي عام واحد، فمر وجد نفسه في صدام مباشر مع المؤسسة العسكرية إذ عرضت رئاسة أركان الجيش في 28 فيفري 1997 على مجلس الأمن القومي مجموعة من الاجراءات يجب على الحكومة أن تطبقها ومنها :[2]

- منع أية دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية
- رقابة شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني الإسلامية

---

[1] هينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد :التحدي الماثل أمام كل من اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ط1، ترجمة فاضل جكتر، الرياض: العبيكان ،2001، 10 -105.

[2] احسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011، ص 291-296

- منع ارتداء الحجاب
- تحريم العمل ضد النظام العلماني الديموقراطي
- زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى 8 سنوات مما يعني إلغاء مدارس إمام خطيب
- فصل 160 ضابطا ينتمون للتيار الإسلامي
- فصل بعض حكام الولايات الذين ينتمون للتيار الإسلامي.

لهذا السبب ضغط قادة الجيش ليتم استبعاد "أربكان" من الحكومة لتتشكل حكومة جديدة برئاسة زعيم حزب الوطن الأم "مسعود يلماز" عام 1997 ولم يستطع حزب الرفاه مواجهة نفوذ وقوة المؤسسة العسكرية وأصبح قادته عرضة للمحاكمات ومنع من العمل السياسي وحظر نهائيا عام 1998 بحكم قضائي من المحكمة الدستورية العليا، كما تمت مصادرة ممتلكات الحزب ومحاكمة بعض قياداته. وأدت التوترات بين التقليديين والتجديديين[1] داخل حزب الرفاه نفسه إلى اضمحلال تأثير القادة التقليديين للحزب الذين أسسوا حزب الفضيلة ولم يستطع الحزب الجديد استقطاب أنصار الحركة الإسلامية في تركيا نتيجة غياب الرؤية الواقعية للعمل السياسي ، وتشدد وأبوية قادته الكبار . ولقد ادرك قادة الحزب انه بعد إزاحة حزب الرفاه عن السلطة بعدم جدوى تحدي المؤسسة الحاكمة في تركيا وتكون رأي داخل الحزب يرى بوجوب التغيير بهدف الابقاء على الخريطة السياسية والعودة إلى مقاعد الحكم من جديد وبهذا كان الحدث الأبرز في تاريخ الحركة السياسية التركية هو تأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001[2]

[1] رضا هلال، السيف والهلال : تركيا من اتاتورك الي اربكان القاهرة ، دار الشروق ، 1999، ص 169

[2] ياسر احمد حسن ، تركيا: البحث عن المستقبل ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006 ،ص 186

الجدول رقم (01): أحزب الإسلام السياسي المعتدل في تركيا أو ما يعرف بأحزاب نجم الدين اربكان

الحزب	التأسيس	الحظر	الزعامة	الوضعية السياسية
النظام الوطني	جانفي 1970	مارس 1971	نجم الدين اربكان	شارك في حكومات ائتلافية
السلامة الوطني	اكتوبر 1972	مارس 1980	نجم الدين اربكان	شارك في حكومات ائتلافية
الرفاه	جويلية 1983	جانفي 1989	نجم الدين اربكان	شارك في حكومات ائتلافية وترأس حكومات في ائتلاف مع حزب الطريق القويم
الفضيلة	ديسمبر 1997	جويلية 2001	رجائي كوتان	القوة الثالثة في برلمان أفريل 1999
السعادة	جويلية 2001	/	رجائي كوتان	غير ممثل في برلمان جويلية 2007
العدالة والتنمية	أوت 2001	/	رجيب طيب اردوغان	اغلبية في برلمان 2002 ورئاسة حكومات ورئاسة الجمهورية

المصدر: عقيل سعيد محفوظ ،جدلية المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ط1، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2008، ص 182.

انتقلت تركيا إلى الحياة الديمقراطية في عام 1973 وقد شكل "اربكان "سلسلة أحزاب اسلامية كلها تعرضت للحل وكان اخرها حزب الرفاه الذي فاز سنة 1995 في الانتخابات العامة مكنه من الوصول الى السلطة وتولى نجم الدين اربكان منصب رئيس الوزراء.[1] وكان نجاح حزب الرفاه في 1995 قد سبب إحراجا كبيرا للنخبة العلمانية بعد خسارتهم في الانتخابات التي تعتبر محطة فاصلة في الحياة السياسية التركية ووقفت الأحزاب العلمانية موقف المؤيد للسياسة التي انتهجتها المؤسسة العسكرية في تجفيف منابع التيار الاسلامي والتآمر لإسقاط حكومة أربكان الاسلامية بحيث أصدرت المؤسسة العسكرية عدة بيانات تحذر من الخطر الاسلامي وأعلنت عدم التسامح مع الأنشطة المعادية للنظام كما قامت بالتضييق الطرق الدينية التي تنتهك القوانين. [2]

بعد وصول أحمد "نجدت سيزر" إلى منصب رئاسة الجمهورية في 05 ماي 2000 قام بممارسة مهامه الجديدة كرئيس للجمهورية انطلاقا من خبرته وتجربته كقاض بمكانة شخصية وقانونية وبعد عدة شهور توترت العلاقة بينه وبين الحكومة بسبب رفضه التوقيع على قرارات صدرت عن الحكومة ، وقد أصبحت تركيا ذات حساسية مفرطة للتقلبات السياسية لكثرة تشكيل وسقوط الحكومات في التسعينات وعدم القدرة على التنبؤ بأحوال البلاد السياسية والاقتصادية على المدى البعيد، ومن الجانب الاقتصادي ارتفعت اسعار الفائدة وسعر الدولار بسبب اقبال المواطنين على شراء تأمينات لأنفسهم ولم تمض شهران على رئاسة سيزر حتى تعرضت تركيا الى اسوأ ازمة اقتصادية شهدتها في العقدين الأخيرين

[1] حسنين خالد ، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي ، قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي ، عمان ، مركز دراسات الامة ، 2004 ص 26

[2] محمد نور الدين، "المواجهة بين العسكر والرفاه: التباسات الديمقراطية والهوية"، شؤون الأوسط، العدد 64، اوت 1997، ص 40.

افقدت المواطن التركي في ظروف قصير ما يقرب من 40% من دخله بحساب القدرة الشرائية الحقيقية وهذا كله ادى الى فقدان الحكومة الشعبية والتأييد في الشارع التركي كما أدى الى حالة التشرد السياسي فيما بين الأحزاب وتأكل سلطة الدولة وهيبتها في المجتمع وغياب القرار السياسي ذي السند من الحكومة والمستمد شرعيته من الاجماع الشعبي.[1] وللخروج من الأزمة الاقتصادية والبحث عن حلول سريعة وجذرية أوكلت الحكومة الى كمال درويش الذي كان نائبا لرئيس البنك الدولي حيث اسندت له وزارة الاقتصاد ووقعت قرضها الأكبر مع صندوق النقد الدولي بقيمة 16 مليار دولار لانتشالها من الأزمة ، وكان قبول الحكومة بشروط صندوق النقد الدولي قد استلزم خصخصة البنوك والمؤسسات العامة وتسريح آلاف العمال وفرض موازنة تقشف صارمة في الانفاق العام، انعكست آثارها على مختلف قطاعات الاقتصاد وأيضا على الجانب السياسي بسبب قسوة هذا البرنامج على المجتمع.[2] وهكذا مع تداعيات الأزمة الاقتصادية تفاقمت الأزمة السياسية في البلاد حيث اصاب الشلل آليات النظام الديمقراطي ومؤسساته وتحول الأحزاب السياسية في مجملها إلى أحد الأركان الرئيسية للنظام الديمقراطي التركي الى مجموعة من المنتفعين بالوضع القائم وعجزهم عن التقدم بأي طروحات علمية تجذب الانتباه وفي ظل هذا المناخ حلت قمة سياسية لبحث المسألة المرتبطة بمسعى تركيا الانضمام للاتحاد الأوربي والتي يتعين على البلاد اتخاذها وانتهت القمة بتمرير الاصلاحات المطلوبة من الاتحاد الأوربي.

و في 14 أوت 2001 أعلن عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في حفل بسيط دعي اليه الصحفيون ، وجرى إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانوا 74 شخصا لم يكن من بينهم أي من أعضا حزب الفضيلة[3]. كما أعلن أردوغان أنه قام بتأسيس هذا الحزب لمحاربة الفقر والجوع في تركيا ووصف حزبه أنه ليس إسلاميا بل هو حزب علماني يتبع مسار محافظ ليبرالي معتدل، يعمل في إطار ثوابت الدولة ومن بينها العلمانية ويتبنى رأسمالية السوق كما يؤكد على أنه يسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وضمت الهيئة التأسيسية للحزب ما يقرب من 13 امرأة بينهن محجبات منهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى العديد من الشخصيات التي كانت تشكل التيار المعتدل داخل تجربة حزب الفضيلة المحظور واعتبر أحد أفراد الهيئة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية ، بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان ، ولذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات الليبرالية ، ويحتضن جميع قطاعات الشعب.[4]

لقد جمع حزب العدالة والتنمية ائتلافا واسعا من الأطراف التي لا تشعر بالرضى اتجاه الواقع الأقتصادي والسياسي ولقد ضم هذا التحالف غير المسبوق جنبا إلى جنب الإصلاحيين الإسلاميين والمصرفيين ، والخبراء الماليين وأصحاب الشركات المستقلة الصغيرة والمتوسطة ولقد تحدى الحزب الولاءات الحزبية التقليدية واكتسب دعم كل من جمعيات الأعمال العلمانية و الاسلامية ويرى البعض أن الحزب أتي الى السلطة من خلال الجمع بين قوة الديمقراطية مع دعم

---

1 ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ،2006 ، ص 158 -164.

2 ياسر أحمد حسن، المرجع نفسه ، ص 197.

3 أحمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ،2011 ، ص 1

4 دريس بووانو ، "اسلاميو تركيا، العثمانيين الجدد ، البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات " سورية: مؤسسة الرسالة، 2005، ص 39.

البرجوازية الصاعدة المعتمدة على راس المال الإعلامي والخطاب الإصلاحي القومي، فقد أدى ذلك إلى ظهور مجموعة اجتماعية وثقافية جديدة مع قوة اقتصادية مؤثرة لتعكس مرة اخرى التقليدية و المحافظة الدينية.[1]

و كغيره من الأحزاب واجه حزب العدالة والتنمية تحديات التأسيس، الرؤية الفكرية، الكوادر، البرنامج، الأموال، وكان عليه أن يعبر هذه التحديات في ظل واقع تتنازعه التوجهات، إذ هو يحتاج أن يثبت عدم تخليه عن الإسلام داخل بيئة التيار الإسلامي، ويحتاج أن يثبت أنه لم يخرج عن علمانية الجمهورية أمام الدولة العميقة، ويحتاج أن يثبت أنه صورة جديدة من الإسلام السياسي" الذي يمكن للغرب أن يتفق معه وأن يجربه ويعتمد عليه، وكأنه يقدم إسلاما جديدا" ملتزما بالثوابت التي تطرحها الحضارة الغربية". ولم يكن بوسعه تقديم خطاب مزدوج في عصر ثورة الإعلام والاتصالات، فلا مناص حينئذ من خطاب دقيق ومتوازن، ثم من تنازلات وتضحيات ببعض الأطراف عند لحظات فارقة لا بد فيها من الاختيار حين لا ينفع التوازن والبقاء في منطقة رمادية. بدأت المجموعة المؤسسة بإقامة مركزين للبحوث السياسية والفكرية: الأول مركز مؤسسة دنجه" للأبحاث في أنقرة والثاني مركز الأبحاث السياسية في إسطنبول، نوقشت فيهما كما قال عبد الله غول "جميع الأفكار دون تحفظ، بحثنا كيف نشكل حركة تجديد وإصلاح، واستعنا في سبيل ذلك بأصدقاء من الخارج الهم تجربة جيدة من أجل الوصول لتصور واضح لحركتنا الجديدة"، ويرى بولنت أرينتش احد مؤسسي الحزب أن "أهم عوامل نجاح تلك المرحلة أننا لم نقص أي فكرة من النقاش أو الحوار، كان عملا جماعيا بكل ما في الكلمة من معنى.[2]

المطلب الثاني : فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات 2002

أعلن الحزب في وسائل الإعلام قبل انتخابات 2002 بأنه ليس حزبا إسلامية بل حزب ديمقراطي محافظ في القضايا الأخلاقية والاجتماعية، وحرص الحزب على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، وأكد أنه يحترم الحريات الدينية والفكرية، ويبني سياساته على التسامح والحوار، وعدم معارضته للعلمانية، ويؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وأنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، ورفض الحزب التعصب لزعيم واحد، ووعد بديمقراطية واسعة النطاق في تركيا.

لقد اختلف ذلك الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية قبل توليه الحكم نهاية عام 2002 عن خطاب حزب الفضيلة التابع لنجم الدين أربكان الذي اعتمد على خطابات اسلامية معادية للغرب ومنتقدة للعلمانية، ورافضة ضمنية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وإن البرنامج الأنتخابي لحزب العدالة والتنمية ركز على نجاح أروغان في بلدية إسطنبول، وفشل الأحزاب الحاكمة اليمينية واليسارية التي تسببت في الأزمة الاقتصادية وموجات الغلاء واخيار قيمة العملة التركية وفساد هذه الأحزاب . وقدم الحزب نفسه ممثلا حقيقية الناخبي يمين الوسط الذين يشكلون الأغلبية بعده محافظة وديمقراطية.

---

1 عماد قدورة، "الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ديسمبر 2014، ص 08.

2 حسين بسلي، عمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ترجمة وتقديم د.طارق عبدالجليل ، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011، ص 306.

وقبل الانتخابات، أشارت استطلاعات الرأي كافة إلى أن حزب العدالة والتنمية سيفوز بنسبة 30 في المئة من الأصوات، وكان لقرار لجنة الانتخابات العليا بعدم أهلية أردوغان لعضوية البرلمان واضطراره إلى الاستقالة من الحزب كعضو مؤسس بسبب الحظر القانوني، دور مهم في نيله لعطف الناخبين؛ وبالتالي زادت من شعبية الحزب.
وتمكن حزب العدالة والتنمية من كسب معظم أصوات ناخبي حزب الفضيلة الإسلامي الذي حصل على (15.4 بالمئة) من أصوات انتخابات 1999، مع جزء كبير من أصوات ناخبي حزبي يمين الوسط حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم اللذين حصلا على (1372) و (12) بالمئة في انتخابات 1999 على التوالي، وحينما أدخلت عتبة العشرة بالمئة، استفاد منه حزب العدالة والتنمية وتم استبعاد جميع الأحزاب الفائزة باستثناء حزب الشعب الجمهوري، وحصل حزب العدالة والتنمية على 363 مقعدا في البرلمان، أي: ما يعادل ٦٦ بالمئة من الأصوات الكلية، فيما كانت أصوات ناخبيه الحقيقية 34.3 بالمئة، وتمكن من تشكيل الحكومة منفرداً؛ وجاءت نتائج الانتخابات عام 2002 كما يأتي

اسم الحزب	انتخابات 2002 %	انتخابات 2007%
حزب العدالة والتنمية (اسلامي)	34.3	46.4
حزب الشعب الجمهوري (يسار وسيط)	19.4	20.8
حزب الطريق القويم (يمين الوسط)	9.5	5.4
حزب الحركة القومية (قومي تركي)	8.4	14.3
حزب الشعوب الديمقراطي (كردي)	6.2	3
حزب الوطن الام (يمين الوسط)	5.1	/
حزب الفضيلة (اسلامي)	2.5	2.3
حزب اليسار ديمقراطي (يسار الوسط)	1.2	/
مجموعات من الأحزاب والشخصيات المستقلة	اقل من 1	اقل من 1

Source: Statistical Yearbook of Turkey 2002-2007

بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 كان هناك توقع أن يترشح رجب طيب أردوغان رئيسا للجمهورية وقبل انتهاء مهلة الترشيح بيوم واحد، 2 أعلن أردوغان عدم الترشيح نفسه وتقديم وزير الخارجية عبد الله غول مرشحا لحزب العدالة والتنمية للانتخابات الرئاسية، وفيما بدا الأمر انه حسم المصلحة غول انعقدت أولى جلسات يوم الجمعة في 27 أفريل 2007 ووفقا للدستور يجب تأمين نصاب الثلثين في الجلستين الأولى والثانية[1]، أما في الجولات التالية فالنصاب يكون بالأغلبية المطلقة ، ولما كان حزب العدالة والتنمية يملك أقل من ثلثي المقاعد (363 من 550 نائبا) وفي ظل مقاطعة نواب حزب الشعب الجمهوري المعارض وبعض الأحزاب الاخرى لم يكتمل نصاب الجلسة وبالفعل أصدرت المحكمة الدستورية قرارا باشتراط نصاب الثلثين لأي جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، وبما أن حزب العدالة والتنمية لن يكون بإمكانه توفير نصاب الثلثين لأي جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، وبما أن حزب العدالة والتنمية لن

[1] هجيرة بن زيطة ، دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا 2002-2014، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مقارنة ، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم التنظيم السياسي والإداري ، ص 130

يكون بإمكانه توفير هذا النصاب بمفرده مع مقاطعة الاحزاب الأخرى وبما أن الدستور يقول بأنه اذا فشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد يصار الى الدعوى لانتخابات نيابية مبكرة، ويقوم البرلمان الجديد بانتخاب الرئيس الجديد وهكذا كانت الدعوة الى انتخابات نيابية مبكرة في 22 أوت 2007 بدلا من موعدها الطبيعي في نوفمبر 2007 .[1]

وبالفعل ارتفعت نسبة الأصوات التي نالها حزب العدالة والتنمية من 34.3% عام 2002 إلى 46.5 % وبزيادة نحو 13 نقطة وبلغ عدد منتخبيه 16 مليونا وبزيادة نحو خمسين ملايين ناخب عن نتائج انتخابات عام 2002 وتبين أن الحزب نجح في إيصال نواب عن معظم المحافظات مما يعكس حضوره في كل البلاد بخلاف الأحزاب الأخرى وكان لافتا أن حزب العدالة والتنمية قد تقدم في ست من المحافظات التسع في جنوب شرق البلاد حيث الغالبية كردية على حزب المجتمع الديمقراطي.[2]

و بلا شك هناك عدة عوامل وأسباب كانت وراء الفوز الذي حققه حزب العدالة والتنمية ابرزها ما يلي :

- الشخصية الكاريزمية لرئيس الحزب رجب طيب أردوغان إذ استطاع توسيع القاعدة الشعبية للحزب التضم مختلف التيارات السياسية والعرقية والمذهبية .
- تعرض الحزب إلى الظلم وازدواجية المعايير ضد مرشحه عبد الله غول فوظف ذلك في الانتخابات الرئاسية على الرغم من أن عبد الله غول قد حقق نسبة فاقت بكثير الاصوات التي حصل عليها الرؤساء قبله .
- مذكرة الجيش وتدخله بشكل مباشر في السياسة خصوصا مذكرته للحكومة ليلة 27 أفريل 2007 التي اتهم فيها الحزب انه يسعى لعدم المحافظة على القيم العلمانية ويجب محاربة الرجعية.
- الحملة الانتخابية الناجحة اذ اتبع الحزب حملة انتخابية استطاع من خلالها كسب عدد كبير من الناخبين فخطاباته من خلال حياته اليومية التي احدثت تغيرات في كثير من المجالات ومنها : مجال الصحة وتقديم الدعم للعمال والموظفين والمزارعين وتطوير قطاع البلديات وتوزيع المساكن على الفقراء بأسعار مجزية ورخيصة ومحاربة الفساد والرشوة وسرقة المال العام.[3]
- الاتصال المباشر بالشعب والاهتمام بقضايا المواطنين من خلال دراسة التوجهات الاجتماعية لسكان مناطق جنوب شرق تركيا وقيام افراد الحزب بزيارات ميدانية الى جميع الطبقات وهذه الزيارات تركت اثرا في نفوس المواطنين لا يقل عن ما تركته المهرجانات الخطابية.
- الاستقرار الاقتصادي والرخاء النسبي عام 2002 تحت حكومة رجب طيب اردوغان اذا تمتعت البلاد بمعدلات نمو اقتصادي عالي من اعوام 2002 -2007 حيث وصلت استثمارات أجنبية بمستويات غير مسبوقة وانخفضت معدلات التضخم من ارقام بالمئات إلى ارقام فردية وتضاعفت دخول التصدير واستمرت خصخصة مشاريع الدولة الاقتصادية اما في السياسات الاجتماعية فقد ساهمت الحكومة في استمالة الشعب لها اذ وزعت الكتب المدرسية مجانا على طلاب الأسر الفقيرة ووفرت خدمات صحية ومجانية وقامت بدعم الأسر ذات الدخل المنخفض.

[1] نور الدين محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة ،مركز الدراسات للبحوث والتوثيق ، بيروت لبنان ، 1998 ، ص 42-43

[2] ريز لطيف صادق ، العلاقات الامريكية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية 2003-2011 ، مذكرة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، 2001 ، ص 53-54

[3] هجيرة بن زيطة ، دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا 2002-2014، مرجع سابق ، ص 131

- ضعف الاحزاب المعارضة والتي حاولت استمالة الناخب التركي اليها من خلال التشهير بحزب العدالة والتنمية من خلال مسيرات تحذر الناخب التركي من الحزب الحاكم وتتهمه بالإرهاب والفساد إلا أن الناخب التر زاب المعارضة غير جديرة بالثقة من خلال وعودها الفارغة بينما حزب العدالة والتنمية تجنب هذه الوعود الفارغة والرنانة.

وقد ذهب حزب العدالة والتنمية الى الانتخابات عام 2011 محملا بحصيلة ثماني سنوات من السلطة و قد عرض انجازاته على مختلف الأصعدة مما شكل قفزة حققتها تركيا[1]. و نال رجب طيب أردوغان 50% في انتخابات 2011 من الأصوات، ما اعتبر تجديدا شعبيا للتفويض له بان يستمر حاكما على تركيا بعد ما حقق الشعب التركي من الانجازات الاقتصادية والإصلاحات، وكان بأنه وضع نصب عينيه أن يحصل ثلثي المقاعد من اجل مهمة أساسية هي وضع دستور جديد في البرلمان من دون الحاجة الى استفتاء شعبي ، رغم أنه من دون العودة إلى الشعب سيبقى الدستور منقوصا للشرعية المعنوية ولم ينجح حزب العدالة والتنمية في الحصول على ثلثي المقاعد أي 367 صوتا فكان الرهان على أن ينال 330 مقعدا الضرورية لتحويل أي مشروع أو تعديل دستوري يسقط في البرلمان، إلى استفتاء شعبي وهنا كان عنوان المعركة الانتخابية رقم 330 وهنا كان الإخفاق لرجب طيب اردوغان اذ انه لم يحصل سوى على 326 نائبا أي أقل بأربعة نواب من الرقم المطلوب، وهنا نشير أن هذه النتيجة تخول أردوغان تشكيل.

حكومة بمفرده على أساس أنه نال أكثر من نصف المقاعد النيابية وهذا ما يعني أنه يستطيع تمرير كل سياساته الداخلية والخارجية دون عناء يذكر ، أما القضايا الأساسية التي تحتاج إلى تعديل الدستور ومنها إعداد دستور جديد فسيكون أردوغان عاجزا بمفرده عن التحكم في البرلمان ويحتاج حتما إلى تعاون القوى السياسية الأخرى ليصل على الأقل إلى حاجز 330 صوتا. وهنا تتوجه الأنظار إلى الأحزاب الاخرى التي دخلت البرلمان فحزب الشعب الجمهوري بقيادة "كمال كيليتشدار أوغلو"، نجح في زيادة نوابه من 112 الى 135 نائبا لكنه مع ذلك يعتبر النتيجة إخفاقا لأنه كان يتطلع إلى 30% على الأقل، أما حزب الحركة القومية فقد حصل على 13 % من الأصوات و 35 من المقاعد وتراجع العدالة والتنمية في المناطق الكردية ، وكان الفشل الأكبر دلالة وتعبيرا على الصعيد السياسي والوطني هو تجمع الأكراد في تكتل واحد بكافة تياراتهم السياسية المعتدلة منها والمتشددة [2]، وبما أن قانون الانتخابات لا يتيح للأكراد إمكانية الدخول إلى البرلمان كحزب (نظرا لأنه لا يمكن لهم أن ينالوا 10 % من إجمالي الناخبين) فقد ترشحوا كمستقلين وهو ما افضى الى انتصار تاريخي لهم في المناطق الكردية وبعض المدن الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة وغيرها وحصدوا 36 نائبا بعدما كان لديهم في البرلمان السابق 20 نائبا ، بل إن حزب العدالة والتنمية تراجعت أصواته في المناطق الكردية بنسب تتراوح ما بين 15 و 20 % وفي المحصلة انتهت المعركة التي دارت على الأصوات الكردية لصالح حزب السلام و الديمقراطية " الداعي إلى إقامة حكم ذاتي والمطالب بإدخال ضمانات في الدستور التركي تعترف بالهوية الكردية.[3]

وفي الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تركيا يوم 10 أوت 2014 لاختيار الرئيس الثاني عشر لتركيا، وهي أول مرة يتم فيها اختيار رئيس جمهورية تركيا بالانتخاب المباشر وحسمت النتيجة بانتصار رئيس الوزراء التركي الأسبق رجب

---

[1] ريز لطيف صادق''العلاقات الامريكية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية(2011-2003)''ماجستير ،جامعة الشرق الاوسط،الاردن 2011، ص 55 -56.

[2] هجيرة بن زيطة ، دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا 2002-2014، مرجع سابق ، ص 133

[3] ريز لطيف صادق ، مرجع نفسه، ص ص 57-58-59

طيب أردوغان من الجولة الأولى، حيث حصل على أغلبية خالصة من الأصوات أي أكثر من 50% من أصوات الناخبين . وقد تقدم لتلك الانتخابات ثلاثة مرشحين[1] ، و تعتبر تلك الانتخابات أول انتخابات رئاسية في تركيا تعقد على المستوى الشعبي بدلا من اجرائها داخل البرلمان بمشاركة نواب الشعب المنتخبين وبلغ عدد المواطنين الأتراك الذين يحق لهم التصويت في تلك الانتخابات أكثر من 55 مليون مواطن ، سواء داخل تركيا أو خارجها .

وفيما يلي نعرض ملخصا للأداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في شكل جداول احصائية منذ 2002 وحتى سنة 2014 وذلك من خلال المواعيد الانتخابية في التشريعية والبلدية و الرئاسية.

الجدول رقم (02): الاداء الانتخابي حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية

تاريخ الانتخابات	عدد الاصوات	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	النتيجة
الجمعية الوطنية الكبرى				
2002	10 808 229	34,28 %	550/363	في الحكم
2007	16 327 291	46, 58 %	550/341	في الحكم
2011	21 399 082	49, 83 %	550/327	في الحكم

المصدر : موسوعة ويكيبيديا **https://ar.wikipedia.org**

[1] الانتخابات الرئاسية التركية في 2014، موقع وكيبيديا على الرابط التالي : https://goo.gl/Ghfc8a

الجدول رقم (03): يبين الاداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية

تاريخ الانتخابات	المرشح	عدد الأصوات	نسبة الأصوات	النتيجة
رئيس جمهورية تركيا				
2007 (غير مباشرة)	عبد الله غول	339 (نائب)	80.1%	فاز بالرئاسة
2014 (مباشرة)	رجب طيب اردوغان	143 000 21	51.79%	فاز بالرئاشة

المصدر : موسوعة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org

جدول يبين (04) الأداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية :

تاريخ الانتخابات	عدد الاصوات	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	النتيجة
محافظات تركيا				
2004	13 477 287	41,67 %	81/58	أغلب المحافظات
2009	15 353 553	38,39 %	81/45	أغلب المحافظات
2011	17 802 976	42,87 %	81/48	أغلب المحافظات

المصدر : موسوعة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org

من خلال هذه النتائج نلاحظ ان حزب العدالة والتنمية حق نتائج جد متقدمة في كل الاستحقاقات علي امتداد بين فترة 2002-2014 هذا الأداء مكنه من التواجد في مؤسسات رسمية للدولة التركية علي مستوى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وبالتالي فعالية أكثر في صنع السياسة العامة بتطبيق رؤيته وبرنامجه الانتخابي.

المطلب الثالث : السلوك التركي الجديد

أ. تجاه الاكراد :

على الصعيد الإقليمي، اتبعت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسة تعميق الروابط مع الشرق الأوسط، وعملت زيادة قوة وسلطة حزب العدالة والتنمية لأكثر من عقد من الزمان على زيادة قدرات الحزب على توليد السياسات الخارجية مع تجاهل الموقف التركي "التاريخي التواصل بالحد الأدنى مع الشرق الأوسط"، ان سياسة الحكومة "لا مشاكل مع الجيران" لم تؤد إلى النتائج المتوقعة، في هذه العملية وخاصة في السنوات الأخيرة، أطرت الحكومة التركية التهديدات على أمنها القومي من خلال التركيز على القضية الكردية، لعب هذا التصور دورا في صياغة السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في المنطقة.

بانتخابات عام 2002 مع دعم كبير من الناخبين الأتراك، وأمن 65 في المئة من المقاعد في البرلمان، لقد رأى مؤسسي حزب العدالة والتنمية وزعماء الحكومة التركية الجديدة أنفسهم بأنهم «ضحايا » للمؤسسات العسكرية والأمنية التي كانت متواجدة في تسعينيات القرن المنصرم، تماما مثل الأكراد، ومنذ البداية، كان واضحا أن نخب حزب العدالة والتنمية رأت ان قوتهم السياسية مرتبطة مباشرة بقوة النخبة العسكرية وان الحد من قوة الجيش يعني اضعاف من مجالهم السياسي، والأهم من ذلك اضعاف القضية الكردية[1].

وعلاوة على ذلك، فإن لنخب حزب العدالة والتنمية فهم مختلف لما يشكل الأمة التركية بالمقارنة مع النخب الكمالية من الحقبة السابقة، فوفقا للاخير، على تركيا التأكيد على عنصر العرق وهذا خطأ وفاقم ايضا من الخلافات بين الأكراد والأتراك، وبدلا من ذلك، يجب التركيز على الهوية الدينية للأكراد والذي يعتقد بأن له تأثير موحد على الشعب الذي كان ينفر بعضه من بعض بسبب النهج العرقي والعلماني للدولة، ومن خلال الاستفادة من خطاب الوحدة الدينية وإعطاء صوت للاكراد، تعتقد نخب حزب العدالة والتنمية أنه وفي نهاية بإمكانهم إقناع المحافظين «الشعب الكردي النقي » بالانقلاب على العلمانية والقومية «للنخب الفاسدة حزب العمال الكردستاني » وتقويض نفوذ الحركة السياسية الكردية. إن إضعاف القضية الكردية وإعطاء صوت للمطالب الكردية مثل استراتيجية ناجحة لحزب العدالة والتنمية، فقد ساعدتهم على الحد من سلطة الجيش وتدخله في السياسة وأيضا توسيع دائرة شعبية الحزب في جنوب شرق تركيا، وبينما انخفض تصور التهديد الداخلي، انخفضت الضرورة المتصورة لقيام الجيش

[1] حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق **الأوسط** ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2016، ص21
http://www.bayancenter.org

بتنظيم السياسة ، وقد اعتبر الانضمام للاتحاد الأوروبي استراتيجية مهمة ، ليس فقط للحد من سلطة الجيش، ولكن أيضا لاضعاف القضية الكردية في إطار السياسات الديمقراطية.

وقد استخدمت كلا السياستين لحزب العدالة والتنمية كقوة سياسية رئيسة وفاعلة في المناطق الكردية، وهذه حقيقة عززت من خلال عتبة 10 في المئة والتي منعت الأحزاب السياسية الكردية من الترشح بشكل مستقل، وفي العقد الاول من القرن الجديد، وسع حزب العدالة والتنمية تدريجيا من قاعدة قوته من خلال الزعم بانه تحصل على نحو 50 في المئة من أصوات الناخبين الاكراد، ونظر الى نفسه بشكل متزايد باعتباره القوة الوحيدة القادرة على حل المسألة الكردية، في حين انه غير راغب جدا في الاعتراف بالقوى السياسية الكردية.

وبحلول عام 2009 ، كانت الحكومة التركية قد حققت تقدما كبيرا في نزع السلاح واصبحت حرة اخيرا في اتباع سياسة استراتيجية جديدة لحل المشكلة الكردية، ففي عام 2009 ، أعلن حزب العدالة والتنمية الانفتاح الكردي، كما بدأت منظمة الاستخبارات الوطنية التركية MIT المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني، والمعروفة باسم محادثات أوسلو، وسرعان ما تصادم تيار السلام والتفاؤل مع القومية المستشرية، وهذا ادى الى قيام حزب العدالة والتنمية بإنهاء الانفتاح على الفور خوفا من خسارة الأصوات الوطنية في الانتخابات اللاحقة، واصبحت القضية الكردية مشكلة على الفور مرة اخرى ، وكان خطاب هذه الفترة والفوز الانتخابي اللاحق لحكومة حزب العدالة والتنمية قد ترددت أصداؤها على التغيير في تلك الفترة مباشرة بعد انتخابات السابع من حزيران عام 2015.

ان هذا الموقف والخطاب المتشدد تجاه القضية الكردية تليين قليلا بعد الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2011 ،وهذا اختلف اختلافا كبيرا عن الفترة السابقة والتغيرات الإقليمية الجديدة، في الواقع، كانت هذه فترة المظاهرات والاحتجاجات وأعمال الشغب والحروب الأهلية في جميع أنحاء دول المنطقة، وقد وجدت الحكومة التركية نفسها في منافسة مع قوى إقليمية أخرى في محاولة للتأثير على مصير ومستقبل المنطقة والتدخل في بشكل مباشر وغير مباشر في السياسات المحلية لبلدان الشرق الاوسط[1].

في الوقت الذي كثرت فيه الصراعات في المنطقة، اعادت حكومة حزب العدالة والتنمية إطلاق المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني في بداية عام 2013 بهدف نزع سلاح الاكراد في المناطق التركية، وفي 25 نيسان عام 2013 ، أعلن حزب العمال الكردستاني أنه سيسحب كل قواته من تركيا. بعد نجاح حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات العامة عام 2015 والمناطق الكردية والذي ارتكزت حملته علي ثلاث ركائز ثقافة الكردية التضامن الاكراد والذي يشمل أيضا التضامن الإقليمي والسلام

[1] حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق **الأوسط** ، مرجع سابق ، ص24

الإقليمي ونجاح الحزب بدمج المحافظين والمسلمين في المنطقة وبذلك فقد حزب العدالة والتنمية الكثير من ولاء القبائل.

ب. تجاه سوريا:

بعد اتفاق اضانة عام 1998 والتزام سوريا بطرد افراد حزب PKK شهدت العلاقات بين البلدين انفراج وزيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين كما عرف التعاون العسكري تطورا ملحوظا في جوان في 2002 .

بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2002 شهدت العلاقات التركية السورية تقاربا كبيرا وخاصة بعد احتلال العراق سنة 2003 ، ومواجهة الدعم الأمريكي للأكراد في شمال العراق في عام 2003 زار غول دمشق لتأكيد توطيد العلاقات مع سوريا وهدفت الزيارة لمنع الحرب علي العراق وفي 2004 زار بشار الأسد انقرة وهي اول زيارة رئيس سوري الي تركيا وفي ديسمبر 2004 زار اردوغان دمشق ودافع علي سوريا في قضية اغتيال رفيق الحريري ، وفي أفريل 2005 أكد الرئيس سيزر أنه يقف الي جانب سوريا في الازمة اللبنانية ودعا بشار الأسد الي تطبيق القرار الاممي 1559 القاضي بسحب الجيش السوري من لبنان وكذلك تطورت العلاقات الاقتصادية بين سوريا وتركيا في 2006 و 2007 ونمو التبادل التجاري الي 37 % وزيادة حجم الاستثمار التركي في سوريا 400 مليون دولار وبلغت صادرات تركيا 620 مليون دولار وفي عام 2009 شهد حدث مهم وهو المناورات العسكرية بينتها في شهر افريل ، وفي أكتوبر تم الغاء التأشيرة .[1]

وقد تغيرت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا عام 2011 مع معارضة اردوغان لنظام الأسد وتقديم الدعم للجيش السوري الحر ، وترحيب بي اللاجئين السورين وتم فتح أبواب تركيا امامهم حيث أرتفع الي 100 الف لاجئ سوري وقد حان الوقت للانتقال الي إقامة منطقة العازلة داخل سوريا وفي عام 2015 تضاعف عدد اللاجئين السورين في تركيا حيث شهدت تركيا نزوح كبير لأهالي بعد ظهور تنظيم المسمى داعش لأكثر من 650 الف لاجئ سوري .

ج. تجاه العراق :

ان جوهر الاختلاف بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية تأصيل الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق وسعت تركيا الي احتواء أكراد العراق حتي لا يدعموا حزب العمال الكردستاني كما استخدمت الأقلية التركمانية في العراق مع احتلال العراق عام 2003 [2]لذي رفضته تركيا بسبب المخاوف من تقسيم العراق وإقامة دولة كردية مستقلة أن الدول العربية لا يمكن ان تهضم تأسيس دولة كردية علي

[1] مركز اليان للدراسات والتخطيط ، حزب العدالة والتنمية والسياسة التركية في الشرق الأوسط ،مرجع سابق ، ص 27.

[2] وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية دور اليهود والتحالفات الدولية و**الإقليمية** و pkk في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية التركية أنموذجا ، بيروت لبنان ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 253.

أراضيها وفي مارس 2003 لجات تركيا الي الولايات المتحدة رفضها الدخول معها في حرب وفي عام 2004 و 2005 كثف المسؤولون الاتراك زياراتهم لكل من سوريا والعراق لتوطيد العلاقات بين البلدان الثلاثة والعمل علي منع انفصال إقليم كردستان العراق وكما استعملت ورقة الاكراد في سياستها تجاه العراق فقد قامت بي التدخل العسكري شمال العراق عدة مرات وفي عام 2006 ، أعلنت تركيا بأن العراق غير قادر علي منع أفراد حزب العمال الكردستاني ومهاجمتها علي أراضيه ، وفي واخر 2010 شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق تنسيقا في مجال الامن والطاقة خاصة بعد اعلان الاقليم تدمره من الاعمال الارهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي .[1]

د. تجاه الولايات المتحدة الامريكية:

لقد شهدت العلاقة التركية الامريكية توترا في العلاقات بسبب دعم الأخيرة للميليشيات الكردية السورية المعروفة باسم وحدات حماية الشعب التي ترتبط بحزب العمال الكردستاني وهو حزب محظور يقاتل الدولة التركية منذ عقود سعيا للحصول علي الحكم الذاتي للحكم وهو مسؤول عن تنفيذ هجمات في تركيا التي تعهدها منظمة إرهابية ومن وجهة النظر الامريكية لم تكن تركيا ملتزمة بمحاربة الجماعات الإرهابية في سوريا تسهيل عبور تنظيم داعش وهناك مطالبات في الكونغرس باستبدال قاعدة انجرلين بقاعدة في أماكن أخرى وكذلك قضية فتح الله غولن [2]والذي طالبت بتسليمه تركيا مرارا وتم رفض الولايات المتحدة الامريكية.كما اتهمت تركيا الولايات المتحدة الامريكية بتدبير الانقلاب الفاشل الذي حدث في تموز 2016 .

المبحث الثاني: الاحداث الجديدة في القضية الفلسطينية وانعكاسها على الدور التركي

أن صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا وتنامي الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط وكذا دوره في عملية السلام ، وكذلك مشاركة تركيا بقواتها في بؤر التوتر وكذا الموقف التركي من العدوان علي قطاع غزة وظهور مصطلح العثمانيين الجدد وبعد التهرب الأوربي من قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي تحولت السياسة الخارجية نحو الشرق الأوسط .

المطلب الأول : الموقف التركي من حركة حماس بعد فوزها في انتخابات 2006

افتتحت النتائج الانتخابية عام 2006م عهدا جديدا في القضية الفلسطينية بفوز حركة "حماس" بالأغلبية، وشكل رفض "حماس" التام للاعتراف بإسرائيل" مصدر قلق رئيس للمجتمع الدولي، وبدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها لدفع "حماس" للاعتراف

1 جلال عبد الله عوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، بيروت لبنان ، مركز الدراسات العربية ، 1998 ، ص 151.
2 موقع تركيا الان ، اسباب توتر العلاقات التركية الأمريكية، رابط : https://goo.gl/aaFqeM

بإسرائيل". أما تركيا فقد نظرت لفوز "حماس" بطريقة مختلفة، وفضلت التعامل معها بدبلوماسية، استباقا للمشاكل المحتملة.[1]

وقد مثل ترحيب حكومة حزب العدالة والتنمية" بفوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات عام 2006م، ثم بتشكيلها الحكومة تحديا ثانية لحكومة حزب "العدالة والتنمية".

وقد علق أردوغان رئيس الوزراء التركي بعد فوز حركة "حماس" بالانتخابات عام 2006م بيوم واحد فقط، أنه يجب احترام قرار الشعب الفلسطيني سواء أعجب ذلك الأطراف الدولية أم لا ، وأضاف حول جزئية أن تقوم تركيا بالتوسط بين الطرفين ممكن بسبب علاقات تركيا الجيدة مع كل من إسرائيل والفلسطينيين.

وقد انتقد أردوغان في عام 2006م استخدام "إسرائيل" للعقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين بسبب انتخابهم "حماس"، معتبرا أن هذا سيخلق "ديمقراطية مقيدة"، ويعكس عدم احترام للشعب الفلسطيني .[2]

وقد بقيت علاقة تركيا بإسرائيل" توصف بأنها مثلى إلى أن زار خالد مشعل زعيم حركة "حماس" تركيا، وهي الزيارة التي أصابت العلاقات التركية الإسرائيلية بنوع من البرود. حيث فوجئ العالم في 16 فبراير 2006م بوصول خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" إلى أنقرة، وعقد اجتماعا مع وزير الخارجية التركي عبد الله غول وموظفين في وزارة الخارجية التركية.

وقد صرح أردوغان دفاعا عن الزيارة بالقول: "إن أنقرة تسعى لدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط"[3].

وسعت حركة "حماس" إلى تخفيف وطأة الأمر. حيث قال المتحدث باسم كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية خالد سليمان: وانتقد السفير الأمريكي في أنقرة، روس ويلسون، زيارة وفد"حماس" إلى تركيا.[4]

وقام الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر بزيارة إلى فلسطين في 8 جوان 2006م، حيث التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد يوم من زيارته الإسرائيل"، إلا أنه لم يلتق رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية.[5]

---

1 Aras, Bulent. (2009). Turkey and the Palestinian Question, Ankara: SETA Policy Brief, no. 27.

2 الاخرس، سامي ، اثر التغيرات السياسية التركية والإيرانية علي القضية الفلسطينية والاستراتيجية ، دراسة مقدمة الي المؤتمر الذي يعقده مركز الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية باتعاون مع جامعة القاهرة ،2012، ص 19

3 الاخرس ، نفس المرجع ، ص 21

4 تركيا والقضية الفلسطينية ، تقرير معلومات رقم 17 ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2010، بيروت لبنان ، ص41

5 ياسر البشير العشى ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ، 2002-2013، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، جامعة الأقصى ، ص 136

أن زيارات وزراء حركة "حماس" لتركيا كانت تتم عن طريق مؤسسات أهلية أو جهات حزبية، وبعيدة كل البعد عن أشكال البروتوكول المتبع عادة في العلاقات بين الدول. [1]

المطلب الثاني: موقف تركيا من الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة

أظهر الموقف التركي من الحرب على غزة 2008م تحولا في السياسة التركية، وذلك بجعلها سياسة مبادرة وفاعلة ومؤثرة خاصة في ظل تحالفها مع إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد أن الموقف التركي جاء مغايرا تماما للموقف الأمريكي، وتميز بموقف مستقل ورؤية واضحة في التعامل مع حرب غزة، هذا ما أكده رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بقوله "إن بلاده لن تدير ظهرها لما يحدث لغزة وأطفالها، ولن تبقى صامتة ومكتوفة الأيدي على عدم تحقيق العدالة" [2]

وقد كانت ردة الفعل التركية غاضبة جدة، على المستويين الشعبي والرسمي. وبرز ذلك بالموقف الحاد لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، الذي رأى أن العدوان الإسرائيلي على غزة هو "عدم احترام لتركيا" على خلفية زيارة أولمرت لتركيا قبل أربعة أيام فقط من بدء العدوان على غزة، ووعده لأردوغان وغول بألا تشهد غزة مأساة إنسانية، وجاء العدوان تكذيبا لوعده، الأمر الذي اعتبره الأتراك خداعة وتضليلا واستخفافا بدور تركيا الوسيط بين سوريا و "إسرائيل"، وأضاف أردوغان أن العمليات العسكرية ضد غزة وجهت ضربة للسلام الدولي.[3]

وعلى إثر العدوان، أعلنت تركيا تجميد وساطتها بين سوريا و إسرائيل" فيما يتعلق بعملية السلام، حيث أعلن أردوغان من دمشق في 31 ديسمبر 2008م، بعد لقائه الرئيس السوري بشار الأسد، بأن "العدوان على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة"

وقد صدر بيان لمجلس الأمن القومي التركي، في 30 ديسمبر 2008م، دعا فيه المجلس إلى وقف فوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، وأعقب ذلك جولة زيارات عربية لأردوغان للسعي إلى وقف إطلاق نار فوري في غزة، وإرسال مساعدات إنسانية، وفتح المعابر، شملت الجولة سوريا ومصر والسعودية والأردن وقد التقى أردوغان خلالها عباس في الأردن ومشعل في سوريا، وعاد من الجولة دون نتيجة، وأطلق بعد عودته تصريحات حادة في 4 جانفي2009م ضد بدء "إسرائيل" عمليتها البرية في قطاع غزة بتاريخ 3 جانفي 2009م، وفي اجتماع في أنتاليا" قال أردوغان إن آهات القتلى في غزة لن تبقى في مكانها، وإنه "لن يكون إلا مع المظلومين"[4]

---

[1] ياسر البشير العشى ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ، مرجع سابق، ص 136

[2] حسان سمر ، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2012 ، رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، ص 64

[3] صالح محسن ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 ، ط 1 ، بيروت – لبنان ، مركز الزيتونة للدراسات ، ص 174

[4] صالح محسن ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 مرجع سابق ، ص 194

ذكرت صحيفة صباح التركية في عددها الصادر في 13 جانفي 2009، أن أردوغان طرح على زعماء مصر والسعودية والأردن وسوريا والسلطة الفلسطينية خارطة طريق تقوم على مرحلتين، لتأمين وقف إطلاق النار العاجل في غزة، واستعادة التهدئة، وفتح الطريق أمام المساعدات للفلسطينيين، وتهيئة الأرضية المناسبة لاستئناف مفاوضات السلام، بنشر قوات دولية لحفظ السلام في غزة، واستعادة التهدئة بين "حماس" و "إسرائيل".

أكد أردوغان على أهمية العمل من أجل حل شامل للقضية الفلسطينية، ودعا إلى "وضع خطة سياسية تشمل كل الأطراف الفلسطينية بما فيها "حماس"تعمل كلها من أجل حل سياسي للقضية الفلسطينية" [1]

أما على الصعيد الإنساني، فقد استقبلت الحكومة التركية الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات التركية، وقام رئيس الوزراء أردوغان بزيارتهم، كذلك قامت زوجة رئيس الوزراء التركي في لقاء تضامني مع زوجات الرؤساء العرب بالدعوة إلى جمع التبرعات [2] وكما قررت أنقرة منع "إسرائيل" من المشاركة في مناورات "نسر الأناضول" السنوية مع الجيش التركي بمشاركة أمريكا.

استمرت تركيا في دعم قطاع غزة إنسانيا وإغاثيا عن طريق الكثير من المؤسسات التركية التي بدأت العمل في قطاع غزة ، وعن طريق دعم مؤسسات المجتمع المدني ، إلى أن شن الاحتلال الإسرائيلي عدوانه الثاني على قطاع غزة في نوفمبر 2012.

وخلال الزيارة التي أجراها "أحمد داوود أوغلو" وزير خارجية تركيا إلى قطاع غزة، أجرى لقاء مع رئيس الوزراء الفلسطيني "إسماعيل هنية" قال "داوود أوغلو" : "آلامكم آلامنا ومستقبلكم مستقبلنا اعلموا أن كل قطرة دم تراق هنا تولد جروحا كبيرة في قلوب 75 مليون إنسان يعيشون في الأناضول مؤكدا أن تركيا تقف في مواجهة الظلم الواقع على غزة ، وتطالب بالوقف الفوري للاعتداء الإسرائيلي على غزة ، و إنماء الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليها" .

وقد ظهر أثر الثورات العربية خلال الحرب على أعلى مستوى ولعل إسرائيل أرادت من وراء هذا العدوان اختبار النظام العربي الرسمي الذي حدث في بنيته تغييرا نوعيا بفضل توارث الربيع العربي التي أوصلت أحزابا إسلامية إلى الحكم في بعض الأقطار العربية مثل : تونس ومصر ، وهي أحزاب معادية للمشروع الصهيوني وللهيمنة الصهيونية والأمريكية في المنطقة.[3]

---

[1] الاخرس، سامي ، اثر التغيرات السياسية التركية والإيرانية علي القضية الفلسطينية والاستراتيجية مرجع سابق ، ص 24

[2] ياسر بشير العشي ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حزب العدالة والتنمية 2002-2013 ، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، جامعة **الأقصى** ، فلسطين ، ص 145

3 ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص ص 159 - 160.

وفي وقت لاحق من انتهاء الاعتداء على غزة ساندت تركيا وبكل قوة القرار الفلسطيني التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لنيل صفة دولة مراقب غير عضو[1] ، حيث طالب "أحمد داوود أوغلو" وزير الخارجية التركي يوم 09 أكتوبر 2012 برفع صفة فلسطين داخل الأمم المتحدة من مراقب إلى دولة مراقب غير عضو ، ونقلت وكالة الأناضول عن "داوود أوغلو" قوله:" إن مطلبنا في الوقت الراهن هو منح فلسطين صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة " وبعد أن صوتت تركيا بالإيجاب بمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة ، كانت أول المهنئين بعد حصول ذلك ، حيث هنأ الرئيس التركي عبد غول الريس الفلسطيني محمود عباس بالقرار [2] وجاء العدوان الثالث على القطاع في جوان 2014 وهو العدوان الأطول حيث استمر 51 يوما من القتل والتدمير واستهدف المدنيين ، وتركيا ومنذ اليوم الأول أدانت العدوان الإسرائيلي وطالبت بوقفه فورا ، على لسان رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء الخارجية ، وحتى على لسان نواب البرلمان الذين تظاهروا أمام السفارة الإسرائيلية تنديدا بالعدوان وطالبة بوقفه، كما عاود "أردوغان" أيضا التأكيد على أن التطبيع مع إسرائيل لن يتم في ظل رفع الحصار عن قطاع غزة [3] والامر الآخر الذي لا بد من الالتفات إليه هو أن خطابات "أردوغان" النارية ضد الحرب على غزة هي في جزء منها جاءت ضمن النسق العام للانتخابات التركية التي فاز بها كأول رئيس تركي منتخب مباشرة ففي خطاب أمام مؤيديه في مدينة طوقاط قال "رجب طيب أردوغان" : "إن الشعب التركي لا يمكن أن يغلق على نفسه الأبواب ولا يهتم بالأمور الخارجية ولا يمكن أن يدير ظهره لغزة بلاد الشهداء والمظلومين التي يقصفها الجيش الاسرائيلي يوميا.

المطلب الثالث: جهود تركيا في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

حاولت حكومة العدالة والتنمية" إحداث نوع من التوازن بين علاقتها بكل من "إسرائيل" والفلسطينيين، فبالرغم من التعاطف الكبير مع القضية الفلسطينية، وجد الحزب نفسه بين اتجاهين، الأول قاعدته الانتخابية التي تميل بشكل كبير إلى دعم القضية الفلسطينية ومعاداة "إسرائيل"، والثاني المؤسسة العسكرية، والتكوين العلماني للدولة ونظامها القضائي، وكذلك رغبة الحزب في علاقات مميزة مع أوروبا لذلك عمدت تركيا إلى تطبيق سياسة متوازنة بهذا الخصوص، حيث زار وزير الخارجية التركي عبد الله غول في أوائل العام 2005م "إسرائيل ، وتأتي بعد رفض أردوغان استقبال شارون في أنقرة،

1 محمد كامل أبو فول ، مواقف تركيا علي قطاع غزة ،شوهد يوم 2018-03-31 :
http://www.noonpost.org/content/3660

2 ياسر البشير العشي ، مرجع نفسه ، ص 160-161

3 سعيداني نور الهدى و دلباز نسيمة منال ، دور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014-2015 ، ص 106

ووصفه الممارسات شارون ضد الفلسطينيين بإرهاب الدولة كما زار غول مقر السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله، عقب زيارته لإسرائيل"، وقال بعد لقائه مسؤولين فلسطينيين: إن الأساليب التي تستخدمها "إسرائيل" ضد الشعب الفلسطيني والمتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الأمن والراحة لها"، مشددا على أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هي الطريق الأمثل للسلام والأمن ، كما أعرب عن ثقته في أن "الدولة الفلسطينية المقبلة ستكون قوية وقادرة على التقدم نحو السلام"، وأكد أن "تركيا ترى أن الطريق الوحيد للوصول إلى السلام هو اتفاق شامل يقوم على أساس التعايش بين دولتي فلسطين وإسرائيل.

وأعقب ذلك زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى "إسرائيل" في حزيران يونيو 2005م، التي أوضح فيها الموقف التركي من خلال قوله: "علاقاتنا الطيبة مع "إسرائيل" لا تمنعنا من توجيه انتقادات صريحة، وأتمنى أن تضيف زيارتي دفعة جديدة لعلاقتنا"، أما وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم فرد عليه قائلا: "بإمكان تركيا أن تكون جسرا لعلاقتنا مع العالم العربي"، وقد أوضح أردوغان أن زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين بلاده و "إسرائيل"، والمشاركة في جهود السلام التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن [1]، فيما وصف أردوغان في مؤتمر صحفي مع عباس زيارته بالتاريخية، واصفا العلاقات التركية – الفلسطينية بأنها "تستمد قوتها من القيم والثقافة المشتركة، ومن التاريخ الطويل الذي نعتز به". وأعلن أردوغان أن علاقة بلاده ممتازة مع الفلسطينيين والإسرائيليين، وقال "أبلغنا الطرفين بأننا على استعداد تام لبذل كل ما بوسعنا للإسهام في عملية السلام، وفي تصريح لأردوغان بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2005م قال: "إن السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط يشكل أولوية في السياسة الخارجية التركية. وقد رحبنا بقبول الأطراف بخريطة الطريق التي وضعت من أجل الوصول إلى حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وأكد أردوغان خلال لقائه المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، أن التوصل إلى اتفاق سلام غير ممكن من دون إشراك حركة "حماس" كطرف أساسي في المعادلة. كما وصف داود أوغلو وزير الخارجية التركي بأن أي إجراءات إسرائيلية"، سواء في الحرم الإبراهيمي أو المسجد الأقصى، لا تساعد في جهد تحقيق السلام.[2]

وعلى صعيد آخر، زار أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلي أنقرة في 14 شباط/فبراير 2007م، حيث كانت الزيارة مناسبة ليدعو أردوغان أولمرت للاعتراف بحكومة الوحدة الفلسطينية، التي ستتشكل بموجب اتفاق مكة، مؤكدة أن العمل مع السلطة من خلال شخص محمود عباس فقط هو أمر خاطئ. كذلك زار الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس أنقرة في 11 تشرين ثاني/نوفمبر 2007م، في لقاء ثلاثي مع

---

[1] صالح . نافع ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005 ، ط1، بيروت – لبنان ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ص 118

[2] سامي الاخرس ، أثر التغيرات السياسية التركية **والإيرانية** علي القضية الفلسطينية مرجع سابق ، ص 17

الرئيس التركي عبد الله غول ورئيس السلطة محمود عباس، حيث مثلت الزيارة ذروة العلاقات التركية – الإسرائيلية المتنامية، وقد استبق بيريز وصوله بالإشادة بدور تركيا المهم جدا" في عملية السلام [1]

وقد شاركت تركيا في مؤتمر أنابوليس للسلام في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 27 تشرين ثاني/نوفمبر 2007م، من أجل إحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين واستئناف المفاوضات والعمل علي تطبيق خارطة الطريق خاصة بعد فشل قمة كامب ديفيد حيث رحبت تركيا بنتائج المؤتمر المتمثلة باستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما أكد أردوغان في كلمة له أمام زعماء العرب في الدورة العادية "22" للقمة العربية، سنة 2010 أن تركيا لا تستطيع تجاهل التطورات في الشرق الأوسط، كما اعتبر أن تناول كل حدث وحده منفصلا عن توازنات المنطقة أمر غير واقعي، وأن القضية الفلسطينية هي من أكثر القضايا المهمة والعاجلة من أجل التسوية في المنطقة[2].

ومع واقع الثورات العربية وتدهور العلاقات التركية مع كل من إسرائيل وسوريا وايران أصبحت قدرتها في الدخول الفعال الي القضية الفلسطينية اصعب الى ان وصول نظام جديد الي الحكم في مصر أعاد التوازن الي المعادلة من جديد ، وفي مقابل ذلك لوحظ ان القضية الفلسطينية لم تعد تحتل الموقع المتقدم ذاته في الاجندة .[3]

أكد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان، في تصريحاته الصحفية التي ألقاها من قطر، إبان زيارته الأخيرة التي تمت في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أن "القضية الفلسطينية تُعتبر أساس جميع القضايا التي تُعاني منها منطقة الشرق الأوسط اليوم، يجب على المجتمع الدولي إيجاد حلول عادلة لإخواننا الفلسطينيين الذين هُجروا من ديارهم وأصبحوا في عداد المهجرين "قسرًا."

ويفيد ليك أوغلو أن الوفد انطلق من إسطنبول إلى "تل أبيب" يوم الثلاثاء الموافق 1 ديسمبر 2015، وبعد وصول الوفد إلى تل أبيب، اتجه إلى غزة مباشرة، حيث استقبل بحفاوة وترحيب شديدين."

وينقل الباحث عن الوفد الدبلوماسي المرافق قوله إن "تركيا تنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها من أكثر القضايا عدلًا وأحقيةً، واليوم في ظل اللقاءات الدبلوماسية التي نقوم بها مع الجانب الإسرائيلي، تحتل بعض القضايا الخاصة بفلسطين مثل؛ قضية حصار غزة وقضية آبار الغاز الطبيعي الواقعة في المياه

---

[1] صالح محسن ، التقرير الفلسطيني الاستراتيجي لسنة 2007 ، ط1، مركز الدراسات والاستشارات ، بيروت لبنان ، ص 211.

[2] اردوغان رجب ، كلمة معالي السيد رجب طيب اردوغان رئيس وزراء تركيا ، ليبيا : مجلس جامعة الدول العربية علي المستوى القمة ، الدورة العادية 22 ، 2010

3 علي حسين باكير و عدنان أبو عمر ، تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي ، الثلاثاء, 06 نوفمبر, 2012 : https://goo.gl/1E87WS

الإقليمية لغزة وقضية تنقل الفلسطينيين مابين قطاع غزة والضفة الغربية وقضية بناء ميناء غزة وغيرها من القضايا، سلم أولاوياتنا في المحادثات الجارية ولن نتخلى عن أي نقطة من هذه النقاط[1].

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه تركيا في القضية الفلسطينية

بعد صول حزب العدالة والتنمية للسلطة وجهودهم وخاصة الزعيم رجب طيب اردوغان في عدم القضية الفلسطينية الى أنهم تعرضوا الى عدة عراقيل وعدة صعوبات في المضي وتحمل المسؤولية داخليا نظرا لتغير السياسة الداخلية والخارجية التي ارصتها الدولة الكمالية منذ عقود ، وكذا العلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل وذلك لكسب رضى الولايات المتحدة الامريكية وكسب أصوات الكنغرس الأمريكي في قضية مذبحة الارمن ومواجهة اللوبي الأرميني .

المطلب الأول : الانقسام الفلسطيني

تعد دبلوماسية تركيا مع "حماس" تطورات جديدة، حيث لا يوجد مثال آخر على تدخل يضاهي التدخل التركي في القضية الفلسطينية بهذا المستوى من التعقيد، الذي ينطوي على تدخل في التحالفات الإقليمية والدبلوماسية في مواجهة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث تدخلت الدبلوماسية التركية في الاشتباكات التي وقعت بين "حماس وفتح" في قطاع غزة، الإقناع الجانبين بإنهاء هذا الانقسام في الأراضي الفلسطينية[2]

وقد كانت تركيا تعتقد أن حركة "حماس" يجب أن تشارك في العملية السياسية، وهذا مرتبط باستمرار وقف إطلاق النار مع "إسرائيل"، ثم بالمصالحة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحركة "حماس"، وتركيا تعمل على هذا الخط وهي على مسافة واحدة من عباس و"حماس" [3]

كما أن المواقف والتصريحات والمساعي التركية التي بذلت من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية، والتي أظهرت دورا تركيا فاعلا وبارا نابعا من حرص تركيا على المحافظة على سمعة القضية الفلسطينية وإنجاح مساعيها في إقامة الدولة الفلسطينية .[4]

حيث إن الأتراك التزموا منذ البداية بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والسياسي للشعب الفلسطيني، وقد عملت الدبلوماسية التركية على أكثر من ملف فلسطيني

---

1 المنظور التركي للقضية الفلسطينية ، صحيفة ترك بريس ، نشر بتاريخ 09 ديسمبر 2015 :
http://turkpress.com/node/16162

2 Aras, Bulent. (2009). Turkey and the Palestinian Question, Ankara: SETA Policy Brief, no. 27.

3 تركيا والقضية الفلسطينية ، تقرير معلومات رقم 17 ، مرجع سابق ، ص42

4 حسان سمر ، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2012 ، مرجع سابق ص 54

داخلي، فقدمت جهدا هاما في إطار المصالحة الفلسطينية. فعندما أصبح قطاع غزة تحت حكم حركة "حماس" في حزيران/يونيو 2007م، عرض أردوغان على إسماعيل هنية استعداده للتحرك في ملف المصالحة الفلسطينية، وقال: "نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع، وإعادة الوحدة إلى صفوفكم بعد أن ننتهي من تشكيل الحكومة في الأسابيع القادمة[1].

استمرت الجهود التركية من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية، ففي زيارة قام بها محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، إلى تركيا بتاريخ 7 شباط/فبراير 2009م، [2]تلقى فيها نصائح من القادة الأتراك بشأن التعامل مع المرحلة المقبلة. وفي لقائه مع الرئيس التركي عبد الله غول، قال غول: "إن القضية الفلسطينية تحتاج إلى تشكيل حكومة فلسطينية موحدة، وأضاف أن تركيا لا تتدخل في الشئون الداخلية لفلسطين، لكن القضية الفلسطينية تحتاج لتوحيد الجهود وهذه هي أولوية تركية"، وكان اللقاء الأطول لعباس مع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، حيث استمر اللقاء مدة ثلاث ساعات، ومما نتج عن اللقاء تشديد أردوغان على عباس بضرورة توحيد الصف الفلسطيني، فيما طلب عباس من تركيا استمرار جهودها للوساطة مع كل الأطراف. كما قال رئيس البرلمان التركي "كوكسال توبتان" أثناء لقائه بالرئيس عباس أن "على الفلسطينيين حل مشاكلهم، ومن ثم إشراك "حماس" في المسؤولية السياسية، وإلا فإن العناصر المتطرفة في المنطقة هي التي ستنتصر" [3]

وقد شكل الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في 31 ماي 2010م محطة تحول للدور التركي في القضية الفلسطينية، حيث وجدت تركيا لنفسها قبولا لأن تكون وسيطة في المصالحة الفلسطينية بين حركتي "فتح" و"حماس". ففي 7 يونيو 2010م أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن تركيا مستعدة لأداء دور نشط للتوصل إلى مصالحة بين "حماس وفتح"، وقال في مؤتمر صحفي مشترك مع بشار الأسد إن إصلاح الخلاف بين "حماس وفتح" "أمر واجب"، مضيفا أن "حماس" رحبت بأن تؤدي أنقرة دور الوسيط. وهو ما أكده إسماعيل هنية رئيس الوزراء في قطاع غزة، وأوضح أن إعلان تركيا التدخل لإنهاء الخلاف بين افتح وحماس" لا يعني وجود دور بديل عن الدور المصري، ودعا إلى تكامل الأدوار بين الدول العربية والإسلامية على خلفية المصالح العليا التي تجمع هذه الدول، مؤكدة أن ملف المصالحة الفلسطينية في مصر، ولكنه في الوقت نفسه يرحب بأي جهد عربي وإسلامي وبهذا الخصوص، فإن بعض المصادر التركية قد ذكرت لجريدة الحياة اللندنية أن القاهرة رفضت اقتراحا تركيا غير رسمي لعقد اجتماع يضم عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية، وعمرو سليمان مدير المخابرات المصرية، ووزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، وممثلين عن حركتي فتح وحماس" في مصر أو تركيا، من أجل الضغط

---

[1] الاخرس، سامي ، اثر التغيرات السياسية التركية والإيرانية ، مرجع سابق ص 22

[2] ياسر بشير العشي ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حزب العدالة والتنمية ، مرجع سابق 139

[3] صالح محسن ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 مرجع سابق ، ص 208

على الطرفين الفلسطينيين لتوقيع اتفاقية المصالحة الفلسطينية[1]. وجاء الرد على لسان وزير الخارجية المصرية — آنذاك – أحمد أبو الغيط الذي اعتبر أن الدور التركي ينحصر في إقناع "حماس" بقبول وثيقة المصالحة المصرية، وأنه لا مجال الآن للعودة إلى فصول المفاوضات من جديد. في حين صرح سليمان عواد المتحدث باسم الرئاسة المصرية، بأن الدور التركي في ملف المصالحة الفلسطينية يعد مكملا للدور المصري، ويسعى إلى دعمه، وأن الرئيس التركي عبد الله غول ووزير خارجيته أكدا على هذا الأمر خلال محادثاتهما مع الرئيس المصري – آنذاك – المعزول حسني مبارك في 21 تموز/يوليو 2010م [2]

وقد جاءت تلك الجهود التركية بالتنسيق مع مصر، وتعززت بشكل خاص بعد حدوث التغيرات السياسية في مصر، عقب ثورة 25 كانون ثاني/يناير 2011م، وترجمة لذلك التقى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو وزير الخارجية المصري نبيل العربي في القاهرة، وعرض عليه التعاون من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني، حيث قال: إن المصالحة الفلسطينية أمر مهم والفلسطينيون بحاجة إلى هذه المصالحة، وسنبذل قصارى جهدنا من أجل الوصول إليها" [3]

وفي الثالث من مايو 2011م، وقع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" خالد مشعل على اتفاق المصالحة. وذلك بحضور الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، ووزير خارجية مصر نبيل العربي، ووزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، الذي حضر خصيصا إلى القاهرة لهذا الغرض كي يتوج دور تركيا وجهودها التي بذلتها من أجل الوصول إلى المصالحة الفلسطينية وفي الثالث والعشرون من تموز/يوليو لنفس العام 2011م كانت بداية لمبادرة تركية لتعزيز المصالحة الفلسطينية، واستكمال الدور المصري، وكانت المبادرة تنص على حكومة وفاق وطني، وتعزيز الدور المصري للمصالحة، فيما لم تطف المبادرة على السطح وأغلق الملف كما فتح في وقت جاءت هذه المبادرة من خلال الزيارة المفاجئة التي قام بها خالد مشعل إلى استانبول في 22 حزيران يونيو 2011م، مع تواجد الرئيس عباس في أنقرة. حيث التقى داود أوغلو خالد مشعل في استانبول غير أنه لم يصدر أي بيان رسمي حول هذا اللقاء، ما يشير إلى أن أنقرة كانت ترغب في معرفة وجهة نظر حركة "حماس " في المساعي الجارية لتشكيل حكومة وفاق وطني في فلسطين. وأكدت أنقرة ضرورة أن تكون الجبهة الفلسطينية قوية ومتماسكة لتحظى بدعم الأشقاء والأصدقاء، ولكي تستطيع أن تواجه المناورات السياسية التي تقوم بها "إسرائيل "لعرقلة مشروع إعلان الدولة الفلسطينية. وأجرى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بعدها اتصالين هاتفيين بنظيره المصري نبيل العربي، الأمر الذي يؤكد أن المبادرة التركية

---

[1] ياسر بشير العشي ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حزب العدالة والتنمية ، مرجع سابق 140

[2] الاخرس ، نفس المرجع ، ص 24

[3] حسان سمر ، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، رجع سابق ، ص 61

تأتي لاستكمال الجهود التي تبذلها القاهرة لتوحيد الصف الفلسطيني، وليس المنافسة الدور المصري كما ذهبت إلى ذلك بعض وسائل الإعلام العربية .[1]

ولم تنقطع الاتصالات بين حماس والحكومة التركية حيث استمر اتصال أردوغان برئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية مرات عدة، واستمرت الحكومة التركية في استثمار علاقتها بحركة حماس من أجل النفاذ والحضور في المنطقة، لذلك عند اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 25 جوان 2006، سارع رئيس الحكومة التركية أردوغان إلى عرض التوسط بين حماس " وإسرائيل " لمعالجة هذه القضية ،وطلب أردوغان من رئيس حكومة "إسرائيل" ايهود أولمرت إبداء مرونة في التفاوض مع حكومة حماس .[2]

المطلب الثاني : إستمرار العلاقات التركية الإسرائيلية

أ- سياسيا :

تعتبر زيارة وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله غول إلى إسرائيل أوائل عام 2005 تأكيد على اتزان السياسة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية. حيث حظيت تلك الزيارة باهتمام استثنائي داخل إسرائيل؛ فهي الزيارة الأولى لمسئول تركي رفيع المستوى، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم. وتأتي تلك الزيارة بعد رفض رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان استقبال رئيس الحكومة الإسرائيلية أريل شارون، وبعد وصف أردوغان لممارسات شارون ضد الفلسطينيين بإرهاب الدولة ومع أن عناوين الزيارة تمحورت حول استعداد تركيا للقيام بوساطة في عملية السلام بين سورية وإسرائيل من جهة، وبين الفلسطينيين والأخيرة من جهة أخرى، إلا أن الغاية الأساسية من الزيارة كانت إعادة ترميم العلاقات بين البلدين ، وأعلن أن زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، والمشاركة في جهود السلام واستقبلت إسرائيل بحفاوة واضحة أردوغان، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي إن هذه الزيارة تظهر واقع أن البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون حميمية، و راى أن تركيا يمكنها أن تشكل جسراً بين إسرائيل والدول العربية ومن الواضح، فإن إسرائيل كانت على استعداد لتلافي أي أزمة وشيكة مع تركيا مقابل بقاء العلاقات الثنائية بين البلدين، لما للأخيرة من أهمية جيوإستراتيجية وجيوبوليتيكية لإسرائيل، حيث تَعتبِر تل أبيب أنقرة بأنها المنفذ الأول إلى بلاد العربية والإسلامية، كما تُعتبر المنفذ

[1] العربية . مبادرة تركية في الأفق لتعزيز المصالحة الفلسطينية واستكمال الدور المصري بعد استقبال أنقرة لعباس ومشعل. موقع العربية نت عبر الرابط التالي :
https://goo.gl/zNf6qD

[2] حبيطة لخضر ، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية ، 2002-2009** ، مرجع سابق ، 151

الحيوي ونتيجة لذلك، فقد دفع تقدم العلاقات التركية –الإسرائيلية للوصول إلى محاولة تركيا العمل على تقريب وجهات النظر بين الدول الإسلامية وبين إسرائيل.

ب. اقتصاديا :

كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن ارتفاع معدلات التعاون والتجارة بين تركيا وإسرائيل خلال عام 2002 ، بزيادة تقدر ب 19.5 % مقابل عام 2001 ، وأن قيمة حجم التبادل التجاري بين الدولتين في ذلك العام بلغ حوالي 1.2 مليار دولار ، ثم تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية منع الازدواج الضريبي، واتفاقية الاستثمار الثنائي حيث حدث نمو في التجارة البينية من 449 مليون دولار في العام 1996 لتتجاوز 2.1 مليار دولار في عام 2002. وقد استمرت هذه الوتيرة الاستثنائية مع زيادة التجارة الثنائية بمتوسط 14.6% سنويًا، خلال الفترة من 2002 إلى 2008، وذلك قبل أن تشهد العلاقات بدايات مرحلة التوتر والاضطراب [1]

وكذلك ففى زيارة لوزير البنية التحتية الاسرائيلية جوزيف باريتزكى الى تركيا عام 2001 ، تم توقيع فقة قيمتها 800 مليون دولار لبناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعى فى اسرائيل ، وتاتى تلك الصفقة فى اعقاب اتفاق نبيع تركيا بموجبه المياه لاسرائيل ، كما تاتى الصفقة ايضا لتلطيف الاجواء التركية الاسرائيلية بعد الانتقادات التركية لاسرائيل بشان ممارستها الوحشية فى الاراضى الفلسطينية ، حيث وقعت اسرائيل اتفاقا بشراء المساه من تركيا بضعف سعر تحلية المياه لمجرد الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية الدافئة مع انقره ولم يتوقف الامر عند ذلك الحد ، بل قام اردوغان بزيارة اسرائيل فى 2005 ، وهى الاولى له منذ وصوله الى السلطه عام 2003 ، وقد اعلن ان زيارته تهدف الى تحسين العلاقات بين بلاده واسرائيل والمشاركة فى جهود السلام التى تشهدها المنطقة ، لذلك كان البعد الاقتصادى فى الزيارة واضحا ، اذا صحب اردوغان معه اكثر من 100 من رجال الاعمال الاتراك ، وقد تم الاتفاق بين اسرائيل وتركيا على بيع ميا نهر " منفجات " التركى لاسرائيل بشكل نهائى

استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين عام 2006 ،حتى قارب حجمها على ما كان عليه 2005 ، زادت حجم الصادرات التركية الى اسرائيل بالاضافة الى ذلك قد تم انشاء شركات تركية – اسرائيلية مشتركة للقيام بمشاريع داخل الدولتين والمساهمة الاسرئيلية[2] بنقل التكنولوجيا المتطورة لكافة المجالات فى الجانب التركى وخاصة الصناعية والزراعية منها.

واللافت للنظر ان العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ، كانت تمضى بقوة نحو الامام متجاوزة الاشكالات والعقبات القائمة، فرغم حالات التوتر التى جرت بعد الحرب على العاق والتدخل الاسرئيلى

---

1 محمد حامد ، تاثير العلاقات التركية على العلاقة مع الكيان الصهيونى ،اضاءات مصر العربية ،4-6-2015.:
https://goo.gl/MUUeMT

2 صالح ، التقرير الاستراتيجى 2006 ، ص 119

فى كردستان العراق ، وممارست اسرائيل الوحشية تجاه الفلسطنيين والحرب على لبنان عام 2006 وغيرها من الازمات، الا ان العلاقات التجارية كانت تمضى بقوة كان شيئا لم يكن ، بل كانت تزداد وثوقا.
ان العلاقات التركية الاسرائيلية ورغم ما اصابها من برود فى سياستها الدبلوماسية والسياسية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم الا انها كانت من النواحى الاخرى تشكل نواة لعمل ثنائى مشترك ، فقد وصف وزير الخارجية الاسرائيلى العلاقات مع تركيا من بداية 2006 بانها كاملة ومثالية ، لقد برزت تركيا عام 2006 كاكبر شريك تجارى لاسرائيل فى العالم الاسلامى[1] ، حيث استوردت من اسرائيل ماء قيمته 859.3 مليون دولار . وصدرت الى اسرائيل ما قيمته مليار و272 مليونا و700 الف دولار ، الا ان الخطوة الاهم وذات الدلالة حيث تم توقيع لمد خط انابيب من ميناء جيحان التركى على البحر الابيض المتوسط الى اسرائيل لنقل النفط والغاز الطبيعى .
اما في عام 7200 ، فقد ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي انه يريد زيادة حجم التبادل التجاري مع تركيا ، والبالغ حوالى مليارين و830 مليون دولار ، كما ذكر بان حوالى 152 شركة اسرائيل تعمل فى تركيا وتضخ مليارات الدولارات للناتج القومى التركى ومهما يكن من امر فان حزب العدالة والتنمية بقيادة اردوغان ورغم مواقتها على استمرار العلاقات الاقتصادية مع تل ابيب الا انها ترفض البتة الصريح بان القدس عاصمة اسرائيل ، ولعل ذلك ما دفع بالحكومة التركية عام 2010 الى مقاطعة موتمر لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حول السياحة.
وعلى صعيد اقتصادى اخر ، فقد دخلت بعض الجهات والشركات الاسرائيلية على خط شراء بعض المؤسسات التركية فى اطار عمليات الخصخصة التى اجريت عام 2008 عنه فى عام 2007 ، وفى نهاية عام 2008 وبسبب العدوان الاخير على غزه ترك التوتر فى العلاقات التركية الاسرائيلية[2] اثره لا سيما على السياحة الاسرائيلية فى تركيا ، وذكر فى احصائيات سياحية رسمية ان عدد السياح الاسرائيلين الى تركيا بلغ 200 الف سائح عام 2009 بتراجع ما يقارب النصف عما كان عليه عام 2008 ، ولكن على الرغم من التراجع فى العلاقات التركية الاسرائيلية فان معطيات التبادل التجارى حتى عام 2010 تظهر بان التبادل ارتفاع قياسا للعام 2009 حث ان تركيا استوردت بما يقارب مليار دولار من اسرائيل وهو ارتفاع بقدر 40.37 % كما ان صادرات تركيا الى اسرائيل ارتفعت بنسبة 21.03% ولكن تلك المعطيات لا تاخذ بعين الاعتبار بعد الاستيلاء الاسرائيلى على اسطول الحرية ومن جهة اخرى فا هناك محاولات واضحة بين الطرفين للفصل بين الخلافات السياسية والمصالح

1 محمد عبد القادر ،العلاقات التركية الاسرائيلية بين التحالف الاستراتيجي والقطيعه ، مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية ، شئوون تركيا ، العدد 47 ، 2010

2 رنا خماش '' العلاقات التركية –الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية''، مركزدراسات الشرق الأوسط، عمان ،2010

الاقتصادية ، وبعد ازمة اسطول الحرية[1] توترت العلاقات بالكامل فعلى صعيد السياحة بين البلدين وبسبب تصاعد حدة الغضب فى الشارع التركى ضد السياسات الاسرائيلية ، مثلت تلك الازمة ضربة شديد لحركة تدفق السياحح الاسرائيليين الى تركيا ، حيث اعلن وكلاء السياحة والسفر فى اسرائيل الغاء حجوزات نحو 100 الف سائح ، ولم يتوقف الامر عند ذلك فان الازمة دفعت بالحكومة التركية بحرمان الاسرائيليين من حق التملك فى تركيا ويمكن القول بان العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تتاثر بتازم العلاقات السياسية والدبلوماسية الا انها تهوت بعد ازمة اسطول الحرية ، حيث تراجعت معدلات التجارة بين البلدين ووصلت الى اقل مراحلها فى تاريخ العلاقات خصوصا من الجانب السياحى بينهما بالاضافة الى توقفها تماما ثم تعليقها جراء رفض اسرائيل الاعتذار لتركيا عن حادثة اسطول الحرية

ج. عسكريا :

تأثرت العلاقات العسكرية والأمنية بين أنقرة وتل أبيب جراء صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم بكثير من الظروف، حيث مرت تلك العلاقات بمرحلة مد وجزر تبعاً للحالة السياسية القائمة بينهما، ولعل العلاقات في كثير من الأحيان، وبسبب القضايا العالقة بينهما كان يشوبها الضعف والاهتزاز حتى توقفت مؤخرا نتيجة حصار غزة وأزمة أسطول الحرية، وليس ذلك فقط، بل تم تجميد العديد من صفات السلاح، وإلغاء مناورات بحرية وجوية بينهما ، ويمكن القول بأن العلاقات العسكرية والأمنية، تتأثر سلباً أو إيجاباً تبعاً لطبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، وعليه، فقد تم إلغاء أكثر من 16 صفقة عسكرية بعد توتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ففي عام 2002 وقعت تركيا مع إسرائيل عقداً بقيمة 668 مليون دولار لتحسين 170 دبابة[2] .كما قررت تركيا في تموز/يوليو من ذات العام، شراء50 طائرة قتال عمودية ،ثم قام وفد إسرائيلى في يناير 2003 ، يضم خبراء في صواريخ هيرون ومسئولين من وزار الدفاع الإسرائيلية ، بزيارة أنقرة، وذلك استمرارا للتعاون بين البلدين في إقامة مشروع صاروخي دفاعي ، ومما سبق فإنه يتضح بأن العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين لم تتأثر بصعود حزب العدالة والتنمية، بل بقيت على نفس الدرجة من التعامل الاستخباري والأمني، بالإضافة إلى مواصلة التدريبات المشتركة، وإتمام صفقات الأسلحة.

واستمرارا في تواصل العلاقات العسكرية بين البلدين، اشترت تركيا في أبريل 2005 واشترت نظم محطات أرضية من إسرائيل ثلاث طائرات من دون ، وبموجب الاتفاق حصلت تركيا على عشر محطات أرضية، لكل منها ثلاث طائرات او اربعة ، واصلت حكومة العدالة والتنمية خلال سنة 2006 الالتزام

1 العلاقات التركية – الاسرائيلية وثورات الربيع العربى 2015-2002 ، المركز الديمقراطي العربي ، http://democraticac.de/?p=34162

2 لعلاقات التركية – الاسرائيلية وثورات الربيع العربى 2015-2002 ، المركز الديمقراطي العربي ، http://democraticac.de/?p=34162

بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع إسرائيل ، كما وحضرت الاجتماعات الأمنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما ، وفي عام 2008 ، تواصل التعاون بين البلدين في أكثر من مجال، فقد تعددت زيارات المسئولين العسكريين بين البلدين، سواءً على مستوى وزير الدفاع أم على مستوى القوات الجوية والبحرية. بالإضافة إلى إجراء مناورات عسكرية وجوية وبحرية مشتركة مع إسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة، واستمر التعاون الاستخباراتى بين تركيا واسرائيل.

لم تعد تركيا عام 2009 تشبه تلك التي كانت عليها خلال الحرب الباردة ، لذلك، فقد قررت الحكومة التركية في أكتوبر 2009 منع إسرائيل من المشاركة في المناورات الجوية مع قوة حلف شمال الأطلسي ،وعليه، فقد كشفت أوساط عسكرية وأمنية إسرائيلية أن حجم التبادل العسكري بين أنقرة وتل أبيب وفق معطيات جديدة لدى وزاة الدفاع الاسرائيلية هبط من مليار دولار عام 2010 ، إلى ما بين 90 حتى 100 مليون دولار في كل سنة من السنوات الثلاثة الأخيرة، وفي أكتوبر 2010 ، ألغت تركيا من دون إعطاء مهلة كافية مناورة عسكرية مع اسرائيل بسبب العداء الكبير الذي يكنه الشعب التركي لإسرائيل، كما ذكرت الصحف الإسرائيلية أيضاً أنه تم إلغاء عدد من المشاريع العسكرية والبالغة قيمتها حوالي بليون دولار.

وفي التاسع عشر من فبراير من عام 2013 ، وبعد قطيعة دبلوماسية استمرت نحو3 أعوام علي خلفية هجوم القوات الإسرائيلية علي السفينة مرمرة استأنفت تركيا تعاونها العسكري مع إسرائيل بعد اعتذار الأخيرة في 22 مارس 2013 حيث تم استئناف العلاقات , حيث زودت تل أبيب أنقرة بمنظومات متطورة في مجال الحرب الإلكترونية تساهم في تحسين قدرات الطائرات من طراز إيواكس للإنذار المبكر التي يستخدمها الجيش التركي.وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية وقتها أن المنظومات المطورة من انتاج شركة إيلتا التابعة للصناعات الجوية الاسرائيلية, وأن شركة بوينج الأمريكية العملاقة تعاقدت مع إيلتا لتزويد الطائرات التركية بهذه المنظومات في إطار صفقة تقدر قيمتها بـ200 مليون دولار.وأوضحت الصحيفة أن إسرائيل أبرمت صفقة الأجهزة الإلكترونية الحربية مع تركيا بموجب مناقصة رسمية تركية, وذلك لتركيبها علي طائرات الإنذار المبكر (آيواكس), التي اشترتها تركيا من أمريكا بقيمة 1.5 مليار دولار بهدف رصد كل تحركات دول المنطقة, خاصة التحركات علي حدودها مع الدول المجاورة ضمن إطار مشروع نسر السلام[1].

1 إسماعيل جمعة، التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي.. أسرار وخفايا، تقرير على الانترنيت على موقع، http://www.ahram.org.eg/newsq/306491.aspx

المطلب الثالث : استمرار حصار غزة

كان التحول اللافت في الموقف التركي من غزة وفلسطين واضحا أشد الوضوح، تمثل ذلك بالمواقف والإجراءات التركية العملية، ومساندتها للحملات الدولية لرفع الحصار، وتحركاتها الدولية، بل يمكن القول إن معاناة فلسطين كانت أقرب لتركيا أكثر من قربها للدول العربية، وشكلت أهمية خاصة لدى المسؤولين الأتراك، ولعل ذلك ما يؤكده رئيس الوزراء التركي أردوغان بالقول: "إن قدر تركيا وقدر فلسطين ليسا منفصلين، وإن قدر أنقرة وقدر غزة ليسا منفصلين".[1]

استمر الموقف التركي أكثر فاعلية في رفض الحصار والعمل على كسره رسميا وشعبيا وسياسيا ومعنويا، ولقد أفادت تركيا من علاقاتها الدولية المتوازنة في فتح ملف الحصار دوليا، حيث نظم الأتراك العديد من الفعاليات المناصرة للفلسطينيين والمؤيدة لرفع الحصار عن غزة، من بينها مظاهرات ومهرجانات، وجمع تبرعات، وإرسال مساعدات وقد ندد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالحصار الذي فرضته "إسرائيل" على قطاع غزة، في مطلع العام 2008م، مشيرة إلى أن فلسطين هي أساسا سجن بسماء مفتوحة، وشعب غزة يواجه مأساة إنسانية، وأنهم في تركيا يواجهون صعوبة كبرى في فهم هذا الوضع. وقال أردوغان أمام كتلة نواب حزب العدالة والتنمية" إن "إسرائيل" تعاقب شعبا كاملا من أجل معاقبة مجموعة بعينها، وتقوم بقصف مكثف لقطاع غزة. وإنه من غير المقبول تفهم مثل هذه الممارسات بذريعة إطلاق الصواريخ، وأنه كلما سألنا الإسرائيليين عن أسباب القصف، الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني بين الحين والآخر، يتعللون بأن هناك صواريخ تقصف من الجانب الفلسطيني، لكن كلما سألنا عن حجم الخسائر الناتجة عن القصف الفلسطيني، وعن عدد الضحايا في الجانب الإسرائيلي لا نحصل على جواب".[2]

كما أصدرت الخارجية التركية بيانا قالت فيه إنها تشعر بقلق كبير من الحصار المطبق على غزة، وترى أنه لا يخدم سوى العناصر المتطرفة، داعية إلى إنهائه فورا. وأثناء انعقاد ملتقى دافوس التقى وزير الخارجية التركي علي باباجان الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في 26 كانون ثاني/يناير 2008م، وقال له إن استمرار حصار غزة وتقسيم فلسطين إلى قسمين، أي غزة والضفة الغربية، يهدد عملية السلام وفقا لمسار أنابوليس.[3]

وفي ذات السياق أكد وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، استمرار تركيا بالقيام بكل شيء لتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة. وفي 19 كانون ثاني/يناير 2010م تصدر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

[1] حسان سمر ، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2012 ، رسالة مجستير كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية نابلس ، ص 69

[2] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007 ، مرجع سابق ص 213

[3] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008 ، مرجع سابق ، ص 172

المحادثات بين وزير الخارجية التركي و"وزير الدفاع الإسرائيلي"[1] إيهود باراك. وطالب داود أوغلو باراك بالسماح لتركيا بإيصال المعونات لسكان قطاع غزة المحاصر، ولاسيما الغذاء والدواء والمساعدات الأساسية، كما طلب السماح لتركيا بإدخال مبان جاهزة لإيواء من فقدوا مساكنهم نتيجة للحرب الإسرائيلية المدمرة، ولا يستطيعون بسبب الحصار ومنع مواد البناء الدخول لقطاع غزة من إعادة بناء مساكنهم. ولكن باراك رفض التعهد بالاستجابة لطلب تركيا، وقال إنه سيدرس الطلب بناء على السياسة المتبعة إزاء إدخال البضائع لقطاع غزة، مضيفا أن "القيود على معابر قطاع غزة ستتواصل طالما بقي الجندي المختطف جلعاد شاليط محتجرا في أيدي "حماس".[2]

كما أكد أردوغان في مؤتمر صحفي مع أمير قطر حمد بن خليفة في 14 شباط/فبراير 2010م على التزام بلاده بوعودها للعمل على حل مشكلة الأوضاع الإنسانية المتردية في قطاع غزة المحاصر. وقبل أيام من الاعتداء على أسطول الحرية في 31 أيار/مايو 2010م، أعلن أردوغان أن تركيا تسعى مع دول أخرى لكسر الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، وأن الأمر يمثل له ولتركيا أولوية كبيرة.[3]

وتناغمة مع الموقف الرسمي التركي، فقد تأجج الموقف التركي لفك حصار قطاع غزة على صعيد الحراك الشعبي في تركيا، وتجلى ذلك في أسطول الحرية وما قدمه الشعب التركي من شهداء.[4]

وقد وصف السفير الفلسطيني في أنقرة نبيل معروف حزب العدالة والتنمية" بأنه متعاطف جدا مع القضية الفلسطينية، وبدعمها بكل ما أوتي من قوة. وأضاف أن التعاطف الشعبي التركي هو المحرك الأساسي لتطور المواقف الرسمية التركية تجاه القضية الفلسطينية. [5]

- الموقف التركي من الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010م:

في الساعة الأولى من 31 ماي 2010 هاجمت فرقة كوموندوس تابعة للبحرية الإسرائيلية سفينة مرمرة التركية التي كانت في طريقها الى وبرغم الادعاءات الإسرائيلية بأنها تحمل أسلحة فندت الاخبار ذلك وقد اثارت المجزرة ردود فعل دولية وعازلت إسرائيل وبالفعل أدى هذا الاعتداء الي تدهور العلاقات بين تركيا وإسرائيل رسميا وشعبيا وسحبت سفيرها من تل أبيب وإلغاء المناورات العسكرية معها ، اسفرت هذه العملية عن سقوط 9 ضحايا اتراك وبذلك ازداد الموقف التركي في القضية الفلسطينية

---

[1] ياسر العشي ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية ، مرجع سابق

[2] أثر التغيرات السياسية التركية **والإيرانية** علي القضية الفلسطينية ، مرجع سابق ص 26

[3] تركيا والقضية الفلسطينية ، تقرير معلومات ، ط 1 ، بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .49.

[4] أبو السكر علي ، تنامي الموقف العربي **الإسلامي** والدولي ضد الحصار شهرية الشرق **الأوسط** العدد 14 ، ط 1 عمان ، مركز الدراسات الشرق **الأوسط** ، ص 37

[5] ياسر العشي ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص 149.

- الاعتذار الإسرائيلي لتركيا 2013 :

صرح الوزير الخارجية التركي داود اوغلو ان نتنياهو اعتذر رسميا عن الهجوم علي اسطول الحرية في 22 مارس 2013 في مكالمة هاتفية مع اردوغان والقبول بدفع تعويضات للضحايا وفي القمة العربية 24 في 26 مارس 2013 في الدوحة صرح أوغلوا ان تركيا ملتزمة بالقضية الفلسطينية وتدعم إقامة سلام شامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي واثناء إقامة الثورة المصرية اتصل الرئيس التركي بي محمد مرسي وأطلعه علي التطورات الأخيرة ،ومنه خففت إسرائيل الحصار علي غزة، وفي افريل 2013 اكد اردوغان زيارة غزة والقطاع ، وفي 30 يونيو 2013 تغير نظام الحكم في مصر وعدم الترحيب بأردوغان في مصر بعد سقوط نظام محمد مرسي. [1]

[1] ياسر بشير العشي ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص 153.

الخاتمـــــة

ان لتركيا علاقات ضاربة في التاريخ مع العالم الإسلامي والشرق تمتد أصولها منذ الدولة العثمانية حتي سقوطها وانتقال تركيا الي العلمانية كان هناك ارتباط وثيق رغم محاربة العلمانيين للدين الإسلامي، ومع بروز حزب العدالة والتنمية ووصوله الي السلطة سنة2002 في تركيا تميزت العلاقات مع الفلسطينيين وأصبحت تركيا داعمة للقضية الفلسطينية برغم من علاقاتها مع إسرائيل حيث أصبحت تركيا تؤمن بما يسمى "بتصغير المشاكل" وتصفيرها مع دول الجوار واضحت علاقتها تتسم بالتوازن مع جميع الأطراف . وفي نهاية 2007 تزايدت قوة تركيا الاقتصادية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية حيث لعبت دورا متميزا كوسيط للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذا موقفها من العدوان علي قطاع غزة سنة 2008 وتعميق علاقتها مع حركة حماس وجهودها في فك الحصار على قطاع غزة هذا ما أدى الى هجوم إسرائيل على أسطول الحرية وبذلك قطعت تركيا علاقتها مع إسرائيل وربط عودتها بفك الحصار على قطاع غزة واجبرت الولايات المتحدة الامريكية إسرائيل على الاعتذار على الهجوم سنة 2013.

وقد شكل الحراك العربي تحديات استراتيجية للسياسة الخارجية التركية ومخالفه وخاصة في الملف السوري الذي بقي عالقا الى يومنا هذا والتهديدات التي تواجه تركيا في حدودها الجنوبية مع سوريا والدعم الأمريكي لوحدات الحماية الكردية وكذا حزب العمال الكردستاني وقوات سوريا الديمقراطية، فأصبحت القضية الفلسطينية لا تحتل الموقع المتقدم في الاجندة التركية أي انها تراجعت نظرا للتطورات الإقليمية وتدهور العلاقات التركية الامريكية والتحالف التركي الروسي الإيراني في المنطقة.

ومن بين النتائج التعاطف التركي مع القضية الفلسطينية على المستوى الرسمي والشعبي ، وكذا وقوف حزب العدالة والتنمية مع حركة حماس وأيضا نجد توتر العلاقات التركية الإسرائيلية ، وخاصة الحروب إسرائيل علي قطاع غزة في 2008 و 2012 الى 2014 حيث وقفت تركيا ضد هذا العدوان وأعلنت تأييدها الكامل للقضية الفلسطينية وتجلى ذلك محاولات تركيا إيصال المساعدات وكسر حصار علي قطاع غزة ، كما يعد الاعتداء الصارخ علي اسطول الحرية المتوجه الي غزة والمحمل بالأطنان من المساعدات الإنسانية ومقتل 9 اتراك وهذا ما زاد في تعميق فجوة الصراع بين إسرائيل وتركيا ، ومع الغياب دور الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية أصبحت تركيا تتحرك بمفردها لدعم القضية الفلسطينية.

قائمة المراجع

قائمة المراجــع والكتب:

قائمــة الكتب:

1- أحمد النعيمي ، تركيا والوطن العربي ، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 1998

2- أحمد نور نعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، القاهرة جامعة القاهرة، 1973

3- أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، جامعة بغداد 2001 .

4- الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا (ظلال الثورة الصامتة) ، غزالي عبد الحليم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ،مكتبة الشروق الدولية

5- اوسن ربي ، سياسة الحكم ترجمة علي حسون الذنون ، بغداد المكتبة الاهلية ، 1999

تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، فراس محمد الياس ،دار الاكاديميون ، الأردن ، 2016

6- حسنين خالد ، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي ، قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي ، عمان ، مركز دراسات الامة ، 2004

7- حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011

8- رضا هلال، السيف والهلال : تركيا من اتاتورك الي اربكان القاهرة ، دار الشروق ، 1999

9- روبينس فيليب ،تركيا والشرق الأوسط . ترجمة : ميخائيل نجم الدين. قبرص:دار قرطبة للنشر والتوزيع، 1993

10- سعد حقي توفيق ,علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21 ,عمان: دار وائل،2002

11- السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغير ، محفوض عاقيل ، الطبعة الأولى ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث والسياسات

12- السياسة الدولية والإقليمية مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، د. جاهد عودة، جامعة حلوان وجامعة بريطانيا .

13- صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، د. جلال عبد الله معوض ، مركز دراسات الوحدة العربية .

14- عبيدي، حسني، قطر اليوم: المسار الفريد لإمارة غنية .باريس: منشورات ميشالون ، 2013

15- عدنان السيد حسين ، العرب في دائرة النزاعات الدولية (لبنان:مطبعةسيكو،2001).

16- العلاقات السعودية التركية، عباس فاضل عطوان ، دار العربي للنشر والتوزيع

17- العلاقات العربية – التركية: دور اليهود و التحالفات الدولية و الاقليمية و PKK في العلاقات العربية – التركية، العلاقات السورية التركية نموذجا : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006

18- العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، أحمد داود اوغلو ، مركز الجزيرة للدراسات . دار العربية للعلوم

19- محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،أ. شطاب غانية، العدد الثامن (08) جانفي 2016

20- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط 2 القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية

21- محمد صالح ، القضية الفلسطينية : خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001 ، كوالا لمبور : فجر أولونغ ، ط.2 ، 2002

22- محمد نصر مهنا ، تسوية المنازعات الدولية ، مع دراسة بعض مشكلات الشرق الأوسط، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع, 1983

23- موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، حنا عزو بهنان، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل

24- هينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد :التحدي الماثل أمام كل من اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ط1، ترجمة فاضل جكتر، الرياض: العبيكان ،2001

25- وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي التركي وصنع القرارات في تركيا ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسة

26- وليد رضوان،تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1950-2000م ، بيروت شركة مطبوعات للنشر والتوزيع 2005.

27- ياسر احمد حسن ، تركيا: البحث عن المستقبل ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006

28- يشيلطاش مراد تليجي ، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية ، ترجمة عاطف معتمد و عزت الديان ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات

29- هلال، رضا (1999). السيف والهلال، تركيا من اتاتورك الى اربيكان- الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي. ط 1، مصر: دار الشروق

30- فهمي، عبد القادر محمد، (2009). نظرية السياسة الخارجية، ط 1،عمان: المكتبة الوطنية.

المذكرات:

1- إدريس، محمد. إيران والأمن القومي العربي، الدوحة، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ، 2011

2- حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002-2009، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي ، جامعة الجزائر 03 دالي براهيم

3- حسان سمر ، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2012 ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس

4- الرنتيسي محمود ، الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، جامعة غزة ، اكاديمية الإدارة والسياسة للدارسات العليا .

5- ريز لطيف صادق ، العلاقات الامريكية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية 2003-2011 ، مذكرة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، 2001

6- سعيداني نور الهدى و دلباز نسيمة منال ، دور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014-2015

7- السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ، ياسر بشير العشي

8- السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008، تلولي محمد ، رسالة مجستير جامعة الازهر غزة

9- طافش عبد القادر، إيران والقضية الفلسطينية: الوقاع والمتغيرات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات

10- هجيرة بن زيطة ، دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا 2002-2014، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مقارنة ، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم التنظيم السياسي والإداري

المواقع والجرائد الالكترونية :

1- إسماعيل جمعة، التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي.. أسرار وخفايا، تقرير على الانترنيت على موقع، http://www.ahram.org.eg/newsq/306491.aspx

الانتخابات الرئاسية التركية في 2014، موقع وكيبيديا https://goo.gl/Ghfc8a

2- بدر خان علي ، تركيا بين دورها الإقليمي المتعاظم ومشكلتها الكردية المستعصية ، www.annibaa.org

3- بشير عبد الفتاح ،تركيا وإسرائيل ، توتر يغذي هواجس عدم الثقة ، الجزيرة نت 2009/12/27 https://goo.gl/WUjz4Y

4- تركيا والثورات (الربيع العربي)، محمد عبد القادر خليل، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx

5- خليل الصمادي ، القدس في العهد العثماني ، موقع مؤسسة فلسطين :https://goo.gl/WrxoQ4

6- سعد المجيد ، " مشروع المياه التركي الإسرائيلي ..لماذا؟ " ، الجزيرة نت https://goo.gl/DLtpCN

سميرة سليمان ، إمبراطورية دان لها العالم وخذلها السلاطين ، شبكة الإعلام العربية (محيط) ، 2009/03/04: https://goo.gl/Cb88vw

7- السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة :المحددات والابعاد موقع المركز الديمقراطى العربى، محمد عربي لادمي ، http://democraticac.de، 21. ديسمبر 2016

8- سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية ، داود أوغلو ، 08/07/2010 https://old.egyptwindow.net

9- العلاقات التركية – الاسرائيلية وثورات الربيع العربى 2002-2015 ، المركز الديمقراطي العربي ، http://democraticac.de/?p=34162

10- علي حسين باكير و عدنان أبو عمر ، تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي ، الثلاثاء, 06 نوفمبر, 2012 : https://goo.gl/1E87WS

11- غازي السعدي ، هل هذه نهاية العلاقات الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل؟ ، موقع العربية للصحافة 2010/06/16: https://goo.gl/SfgA83

12- فيدان حقان ، رئيس أجهزة الاستخبارات التركية ، عمل قيد الإنجاز : مقال السياسة الخارجية التركية الجديدة ، ترجمة شادي عبد الوهاب ، مجلة سياسة الشرق الأوسط : https://goo.gl/WEvg3Y

13- قناة العربية . مبادرة تركية في الأفق لتعزيز المصالحة الفلسطينية واستكمال الدور المصري بعد استقبال أنقرة لعباس ومشعل. موقع العربية نت https://goo.gl/zNf6qD

14- محمد حامد ، تاثير العلاقات التركية على العلاقة مع الكيان الصهيونى ،اضاءات مصر العربية ،2015-06-04 : https://goo.gl/MUUeMT

15- محمد كامل أبو فول ، مواقف تركيا علي قطاع غزة ، 31-03-2018 : http://www.noonpost.org/content/3660

16- مصطفى عاشور ، عبد الحميد الثاني وجدل لم ينته ، موقع إسلام أون لاين : https://archive.islamonline.net/?p=9082

17- المنظور التركي للقضية الفلسطينية ، صحيفة ترك بريس ، نشر بتاريخ 09 ديسمبر 2015 :
http://turkpress.com/node/16162
18- مهدي كاكه يي ، تركيا الي أين ، سلسلة مقالات من بوابة الدور الإقليمي ، 2008/10/16 ،
ar.timeturk.com
19- موقع تركيا الان ، اسباب توتر العلاقات التركية الأمريكية، رابط : https://goo.gl/aaFqeM
20-موقع ويكيبيديا : القضية الفلسطينية https://goo.gl/xnY58W
21-طافش عبد القادر، إيران والقضية الفلسطينية: الوقاع والمتغيرات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.:
https://goo.gl/o8Q5cy
22-سميرة سليمان ، إمبراطورية دان لها العالم وخذلها السلاطين ، شبكة الإعلام العربية محيط
https://goo.gl/Cb88vw
23-عماد الضميري ، تركيا والشرق الأوسط ، مركز القدس للدراسات السياسية
https://goo.gl/VRahMP
24-خليل الصمادي ، القدس في العهد العثماني ، موقع مؤسسة فلسطين ، أنظر :
https://goo.gl/WrxoQ

دراسات وتقارير :

1- أحمد صدقي الدجاني ، التحديات الشرق الأوسطية الجديدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997)
2- الاخرس، سامي ، اثر التغيرات السياسية التركية والإيرانية علي القضية الفلسطينية والاستراتيجية ، دراسة مقدمة الي المؤتمر الذي يعقده مركز الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية باتعاون مع جامعة القاهرة ،2012
3- إسحق، جاد، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 . بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
4- تركيا والقضية الفلسطينية ، تقرير معلومات رقم 17 ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2010، بيروت لبنان
5- حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2016
6- دلي، خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، اتحاد الكتاب العرب، 1999
7- رنا خماش ، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (1996 – 2009) ، الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2010)
8- سيار الجميل ، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1997)

9- صالح . نافع ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005 ، ط1، بيروت – لبنان ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

10-صالح محسن ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 ، ط 1 ، بيروت – لبنان ، مركز الزيتونة للدراسات

11-عماد الضميري ، تركيا والشرق الأوسط ، مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002

12-عماد قدورة، "الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ديسمبر 2014

13-محسن صالح وبشير نافع ، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005 ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات ، 2006

14-محمد عبد القادر ،العلاقات التركية الاسرائيلية بين التحالف الاستراتيجى والقطيعه ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، شئوون تركيا ، العدد 47، 2010

15-محمد نور الدين ، تركيا: الجمهورية الحائرة (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق ، 1998)

16-محمد نور الدين ،" المواجهة بين الرفاه والعسكر : التباسات الديمقراطية والهوية " ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق ،ع64، بيروت 1997

17-مشعل، أحمد، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 . بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

18-وحيد عبد المجيد ، التقرير الإستراتيجي العربي 1998 ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ، 1999

التقارير الأجنبية :

19-Aras, Bulent. (2009). Turkey and the Palestinian Question, Ankara: SETA Policy Brief, no. 27.

المجلات والجرائد :

1- جهاد عودة ، " التحالف العسكري التركي الإسرائيلي، " السياسة الدولية،م.38 ، العدد 153 جويلية 2003

2- حسنين توفيق إبراهيم، " المياه في الشرق الأوسط ، صراع أم تعاون ،" المستقبل العربي ، العدد 100(1989)

3- نضال حسين ، العلاقات التركية الإسرائيلية ، جريدة الشعب المصرية،2002/08/09

4- هشام عبد العزيز ، " العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية، " مجلة جامعة القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية ،م .13، ع.22 (ماي 2001)

5- يحي بوزيدي ، " تركيا التحول الاستراتيجي وردود الفعل الإقليمية والدولية، " مجلة الفكر الحر،ع.32 (فيفري 2009)

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة	أ
الفصل التمهيدي	ب
أسباب اختيار الموضوع	-
أهمية الدراسة	-
حدود المشكلة	ج
الفرضيات	-
الاطار المنهجي	-
الاطار النظري	د
الدراسات السابقة	-
تقسيم الدراسة	هـ
الاطار المفاهيمي	و
الفصل الأول : ماهية السياسة الخارجية التركية	10
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية	-
– المطلب الأول : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية	10
– المطلب الثاني : المحددات الخارجية للسياسة الخارجية التركية	16
المبحث الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية	19
– المطلب الأول : دور العوامل الشخصية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية	-
– المطلب الثاني : دور المؤسسات الرسمية والأحزاب في عملية صنع السياسة الخارجية التركية.	-
المبحث الثالث: أهداف وادوات السياسة الخارجية التركية	29
– المطلب لأول : اهداف السياسة الخارجية التركية	-
– المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية التركية	33
الفصل الثاني : أهمية القضية الفلسطينية في القضايا الدولية	41

فهرس المحتويات

المبحث الأول : سمات القضية الفلسطينية وتأثيرها علي السلوك الخارجي للدول الإقليمية	-
– المطلب الأول : القضية الفلسطينية وتأثيرها علي السلوك الخارجي لإيران	-
– المطلب الثاني : القضية الفلسطينية و تأثيرها علي السلوك الخارجي لتركيا	44
المبحث الثاني: تطور الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي	47
– المطلب الأول: علاقة تركيا التاريخية بالقضية الفلسطينية	-
– المطلب الثاني :تطور العلاقات التركية الإسرائيلية قبل وصول حزب العدالة والتمية	50
– المطلب الثالث : تركيا والصراع العربي الإسرائيلي	55
الفصل الثالث : توجهات السلوك الخارجي التركي الجديد	64
المبحث الأول : وصول حزب العدالة والتنمية ودوره في رسم السلوك التركي الجديد (رجب طيب أردوغان) 2002–2016	-
– المطلب الأول : نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية	-
– المطلب الثاني : فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات 2002	68
– المطلب الثالث : السلوك التركي الجديد	74
المبحث الثاني: الاحداث الجديدة في القضية الفلسطينية وانعكاسها على الدور التركي	77
– المطلب الأول : الموقف التركي من حركة حماس بعد فوزها في انتخابات 2006	-
– المطلب الثاني: موقف تركيا من الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة	79
– المطلب الثالث: جهود تركيا في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية	81
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه تركيا في القضية الفلسطينية	84
– المطلب الأول : الانقسام الفلسطيني	-
– المطلب الثاني : استمرار العلاقات التركية الإسرائيلية	87
– المطلب الثالث : استمرار حصار غزة	92
الخاتمة	

Abstrait

L'étude portait sur le statut de la question palestinien dans la politique étrangère turque depuis l'arrivée du partie de la justice et du développement pour le pouvoir et le commencement était de l'année 2003 jusqu'à 2016 et la transformation de la politique étrangère turque aux niveaux régional et international et d'essayer de traiter et restaurer le rôle de la Turquie et sa position et dans notre étude nous avons cherchée de bien connaitre les déterminants politique externes de la Turquie de partie de la justice et du développement et le processus décisionnel en métier de politique étrangère turque et les fondements de la politique le nouveau ministère turc des affaires étrangère et ses objectifs l'étude a Egalement examiné la question palestinien et sous impact sur les pays régionaux dont la Turquie et l'Iran au moyen orient, et comme cela les variables qui se sont produites dans la position turque du conflit arabe et israélienne et influence les relations turco-israélienne et reposait sur l'analyse des données à travers notre utilisation de la méthodologie analytique descriptive .

La question palestinien a été le principal facteur à prendre la position de la Turquie ou niveau régional .ainsi que la nouvelle direction de la région du comportement turc et la direction de ses alliés, les Etats-Unis d'Amérique, ou les relations out comme détérioration importante surtout après le coup d'état en juillet 2016 et la dans lequel Turquie a accusé les États-Unis d'avoir fomenté le coup d'état ainsi que l'allié israélienne qui est détériorer avec lui Marmara (la flotte de la liberté) et le retour des indemnités après les excuses israélienne en 2013 .

La Turquie est devenue le médiateur dans le conflit Israélo-palestinienne et les positions turque des guerres israéliennes sur la bonde de GAZA et les défis les en soutien à la couse palestinienne.

ملخـــص الدراســة

تمحورت الدراسة حول مكانة القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة والبداية كانت من سنة 2003 الي غاية 2016، حيث كان التحول في السياسة الخارجية التركية على المستويين الإقليمي والدولي ومحاولة إعادة دور تركيا ومكانتها.

وفي دراستنا سعينا الى التعرف على المحددات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية وكذا أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة وأهدافها.

كما تعرضت الدراسة على القضية الفلسطينية وتأثيرها علي الدول الإقليمية ومنها تركيا وايران لكونهما قوتيين اقليميتين في منطقة الشرق الأوسط ، وكذا المتغيرات التي حركت في الموقف التركي من الصراع العربي الإسرائيلي وأثر ذلك علي العلاقات التركية الإسرائيلية كما اعتمدت علي تحليل المعطيات من خلال استخدامنا للمنهج الوصفي التحليلي وقد كانت القضية الفلسطينية العامل الأساسي لأخذ تركيا مكانة علي المستوى الإقليمي وكذا السلوك التركي الجديد تجاه المنطقة وحلفائها المتمثلة في الولايات المتحدة الامريكية التي شهدت العلاقات بينهما تدهورا كبيرا خاصة بعد انقلاب تموز 2016 الذي اتهمت تركيا فيه الولايات المتحدة بتدبير هذا الانقلاب، وكذا الحليف الإسرائيلي الذي تدهورت معه العلاقات بعد حادثة "مرمرة" (اسطول الحرية) وعودة العلاقات بعد الاعتذار الإسرائيلي 2013 ، كما تسعى تركيا الى الدور الوسيط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وكذا مواقف تركيا من الحروب الإسرائيلية علي قطاع غزة والتحديات التي تواجهها في دعم القضية الفلسطينية.